שדולת הנשים בישראל
لوبي النساء في إسرائيل
The Israel Women's Network

مركز الطفولة
AL-Tufula (N.N.I)

نساء ضد العنف
Women Against Violence

معالجة الشرطة لجرائم قتل النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل

טיפול המשטרה במקרי רצח נשים

פלסטיניות אזרחיות ישראל

بحث مقارن أُجري من قبل كل من

جمعية نساء ضد العنف، مركز الطفولة، ولوبي النساء

מחקר השוואתי שנערך ע"י

עמותת נשים נגד אלימות, מרכז אלטופולה ושדולת הנשים

الباحثة والكاتبة: المحامية شيرين بطشون
חוקרת וכותבת: עו"ד שירין בטשון

نسخة مصححة
עותק מתוקן

معالجة الشرطة لجرائم قتل النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل

بحث مقارن أُجري من قبل كل من جمعية نساء ضد العنف، مركز الطفولة، ولوبي النساء

الباحثة والكاتبة: المحامية شيرين بطشون

טיפול המשטרה במקרי רצח נשים פלסטיניות אזרחיות ישראל

מחקר השוואתי שנערך ע"י עמותת נשים נגד אלימות, מרכז אלטופולה ושדולת הנשים

חוקרת וכותבת: עו"ד שירין בטשון

תרגום לערבית: **מוהנד אבו ג'וש**

ترجمة وتعريب: **مهند أبو غوش**

עריכה לשונית: **מנפואר פתרונות שפה**

تحرير وتدقيق لغوي بالعبرية: manpower Language Solution

تصميم غرافي: **وائل واكيم**

עיצוב גרפי: **ואיל ואכים**

eu disclaimer

This research was published with the support of the European Union.The contents of this research is the responsibility of Women Against Violence organization and does not necessarily reflect the attitudes of the EU

* **شيرين بطشون**، حاصلة على اللقب الأول في القانون من جامعة تل أبيب، ولقب ثاني مزدوج في القانونين الدولي والعام من كل من جامعة تل أبيب وجامعة نورث وسترن في شيكاغو. وهي حاصلة على منحة همفري (فولبرايت) وخريجة كلية القانون American University Washington College of Law, Washington, D.C. وقد عملت على مدار أكثر من عقد كمحامية في إسرائيل، وركزت على تعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة. كما عملت في السنوات الأخيرة كباحثة في البنك الدولي وفي وكالة الأمم المتحدة للمرأة، خصوصا في مجال جمع المؤشرات العالمية في المجالات المتعلقة بالقانون والجندر.

نقدم شكرنا الخاص لعضوات اللجنة التوجيهية للبحث، وكذلك لمن قرأن المسودّة ولمن أفادونا بملاحظاتهن: المحامية غدير نقولا، د. داليا زاكش، ياعيل سيناي، المحامية ماريا زهران، المحامية ناهدة شحادة، المحامية حنان مرجية، نائلة عواد: مديرة جمعية نساء ضد العنف، نبيلة اسبنيولي: مديرة مركز الطفولة، د. سونيا بولس، عضوة الكنيست عايدة توما- سليمان، ود. روت بيرسر

شكر خاص للسيد مهند أبو غوش على تبرعه بخدمات الترجمة والتعريب.

محتـويـات

أ.	مدخل	6
ب.	هدف البحث	10
ج.	المنهجية وجمع البيانات	12
د.	نتائج المعطيات الكمية لحالات القتل التي نفذت على مدار عقد من الزمن، والمقارنة بينها	16
هـ.	التحليل النوعي للمعلومات، والأدبيات	20
	1. نقص البيانات والمصاعب في تلقي معلومات بشأن قتل النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل	20
	طلبات حرية المعلومات: الجولة الأولى	21
	التماس بموجب قانون حرية المعلومات، جمعية نساء ضد العنف ضد دولة إسرائيل	23
	طلبات حرية معلومات بعد مسح الالتماس: الجولة الثانية	25
	2. تنفيذ الشرطة لواجبها بحماية النساء الفلسطينيات	30
	3. تسمية قتل النساء الفلسطينيات في إسرائيل (Naming)	39
	4. "شرف العائلة" في المحاكم الإسرائيلية	46
	5. العلاقة بين قتل النساء وبين تصاعد العنف في المجتمع الفلسطيني	52
ز.	الملّخص والاستنتاجات	59
ح.	توصيات لتغيير السياسات	63

منذ اكثر من عشرين عاما مضت، سلطت جمعية نساء ضد العنف الضوء حول تقصير الشرطة والنيابة العامة في الكشف عن مرتكبي جرائم قتل النساء، وحول تهاون الجهاز القضائي في الحالات التي تم فيها تقديم لوائح اتهام ضد المجرمين، وإنزال أقصى العقوبات عليهم.
قلنا في حينه، وما زلنا نقول بأن هذه السياسة ممنهجة وعنصرية موجهة ضدنا كوننا جزء لا يتجزأ من الأقلية الفلسطينية في البلاد، ولكوننا نساء!
هذه السياسة المستهترة والمتساهلة مع موضوع قتل النساء تمهّد الطريق أمام الجريمة القادمة!

للوقوف عن كثب على فضح هذه السياسة:
قررنا في جمعية نساء ضد العنف، بالتعاون مع مركز الطفولة ولوبي النساء، إجراء بحث شامل حول مصير ملفات قضايا قتل النساء في الفترة التي تتراوح بين الأعوام 2008 – 2018، من خلال الباحثة المحامية شيرين بطشون، والذي يبحث مصير 105 ملف جريمة قتل لنساء في الفترة المذكورة، وكشف الحقائق حول تستر الشرطة وأجهزتها على المجرمين ومن يتعاون معهم.
لقد توجهنا من خلال رسائل رسمية واستجوابات تقدّمنا بها من خلال النائبة عايدة توما-سليمان للحصول على بيانات حول ملفات التحقيق. وقد قدّمنا كذلك طلبات للحصول على معلومات مستندة إلى قانون حرية المعلومات، وكذلك طالبنا بتلقي معلومات حول ملفات التحقيق المتعلقة بـ 62 جريمة قتل ارتكبت بحق نساء وفتيات عربيات من أصل 105 جرائم تم ارتكابها ما بين الأعوام 2008 – 2018.
ومن الجدير بالذكر إن جمعية نساء ضد العنف كانت قد طالبت بمعرفة إذا ما كانت ملفات التحقيق لا تزال مفتوحة، أو إذا تم إغلاقها، وذريعة إغلاقها، كما طالبت بمعرفة إذا ما تم تقديم لوائح اتهام ضد مرتكبي هذه الجرائم.
رفضت الشرطة، كعادتها، الاستجابة لطلباتنا مستندة إلى الذريعتين التاليتين: أولا، أن قانون حرية المعلومات يستثني أجهزة التحقيق والاستخبارات في الشرطة، والشرطة بالتالي ليست ملزمة بالكشف عن هذه المعلومات.
ثانيا: أن كشف معطيات بموضوع الجريمة بعد تصنيف الضحايا وفقا للانتماء القومي/الديني وما شابه من انتماءات، يمكن أن يؤدي إلى "وصم" فئات معينة وربطها بالجريمة مما قد يخدش مشاعر هذه الفئات او المجموعات ويدفعها للقيام بتصرفات أو ردود فعل من شأنها تهديد الأمن العام وسلامة الجمهور.

لهذا تقدّمنا إلى المحكمة العليا باستئناف ضد هذا الرفض، من خلال جمعية حقوق المواطن ممثلة بالمحامية غدير نقولا، خاصة ان حوالي نصف النساء المقتولات في إسرائيل هن من النساء العربيات، أي أنهن يشكّلن أكثر من ضعفيّ نسبتهن السكانية. ويأتي هذا نتيجة لعدّة عوامل بعضها مجتمعي، ولكنّ بعضها أيضا متعلق بتقصير سلطات الدولة في تقديم الخدمات والميزانيات الملائمة للحد من هذه الظاهرة المأساوية.

على رأس هذه السلطات تقف الشرطة التي فشلت حتى اللحظة عن القيام بواجبها وأداء مهامها في إجراء تحقيقات جنائية ناجعة. إن التستّر على معلومات كالتي طالبنا بالاطلاع عليها في التماسنا، وإخفائها عن أعين الجمهور، يُضعف من قدرة الجمهور والجمعيات الفاعلة في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان على تتبّع ومراقبة عمل الشرطة وتحديد إخفاقاتها، وطرح حلول وبدائل، والدفع باتجاه تشكيل ضغط جماهيري من أجل تنجيع عملها.

لقد تطلب إنجاز هذا البحث وإصداره على هذا المستوى من المهنية والموضوعية والعمق تكاتف العديد من الجهود الداعمة، ومن هنا نتقدم بالشكر والتقدير للباحثة المحامية شيرين بطشون للجهد الجبار الذي بذلته، والمهنية العالية والعمل الجاد اللذان أبدتهما لإنجاز هذا البحث.

نعتزّ كذلك بتكاتف الجهود والتعاون ما بين الجمعيات الثلاث: نساء ضد العنف، ومركز الطفولة مؤسسة حضانات الناصرة، ولوبي النساء، هذه الجمعيات التي راكمت رصيدا من الإنجازات النسوية على مدار ثلاثين عاما ، والتي ساهمت اداراتها وطواقمها المهنية ورؤاها النسوية الشاملة بتطوير الاستراتيجيات والتحليل العميق من اجل العمل على كشف الإخفاقات، وتقاعس السلطات، وسياسات التهميش والعنصرية التي تمارسها المؤسسات الحكومية، وتواطؤها مع المجرمين، وتكريس الذكورية والعنصرية، وبالتالي: عدم إحقاق العدالة أو ضمان العيش الكريم للنساء وخاصة النساء الفلسطينيات في البلاد.

بكفي تقولوا هم ... لازم توخذوا مسؤوليه

بكفي نقول هي... لازم نوخذ مسؤولية

نـائـلـة عـــواد

مديرة جمعية نساء ضد العنف

أ. مدخل

تتعـرض العـشرات مـن النسـاء في كل عـام في إسرائيـل للقتـل. إن هويـات القتيـلات وقاتليهنّ عابـرة للهويـات والفئـات المجتمعية: أشـكناز، شرقيّـون وشرقيـات، مهاجريـن ومهاجرات من الاتحـاد السـوفياتي السـابق أو إثيوبيـا، مهاجـرون ومهاجرات، وفلسـطينيون وفلسـطينيات. تختلـف أدوات القتـل ودوافعـه مـن مجموعـة إلى أخرى أحيانـا، لكـن النتيجة واحـدة: إذ تفقد النسـاء حياتهـنّ في إسرائيل بسـبب نوعهـنّ الاجتماعـي. إن دور الأطفال والقاصريـن من حالات القتـل التـي تنفـذ في كل عـام، هـو دور خطـير ويبعث عـلى القشـعريرة، ابتداء مـن القاصرين الذيـن يكونـون شـهودا عـلى حالات القتـل التـي تحصل أمـام عيونهـم، ووصولا إلى مـن فقدوا حياتهـم سـويا مع القتيلـة في حادثـة خطيرة. وفي الحـالات "الجيـدة" لا يكون الأطفال شـهودا عـلى حـالات القتل، لكنهـم يكونون مجبريـن بعدها عـلى التعامل مع الخسـارة وثمـن الجريمة: اليتـم من أحـد الوالدين، وفي بعـض الأحيان اعتقـال الوالد الآخـر. فيتغيّر واقع حياتهـم اليوميّة إلى الأبد.

لا يبـشّر الوضـع المتعلـق بقتـل النسـاء في إسرائيل بالخـير. تحاول الأجهـزة المختلفـة على مدار سـنوات القضـاء عـلى ظاهـرة قتل النسـاء (نطلـق عليـه فيما يـلي اسـم: "**الظاهـرة**") وذلك بواسـطة "البرامـج الوطنية" واللجان المشـتركة بين الـوزارات، فضلا عن الاسـتعانة بتصنيفات مختلفـة تحـاول تصنيـف هوية القاتـل ودوافعـه، وبالتـالي العثور على حلـول مختلفـة. إلا أن هـذه البرامـج، غالبـا، لا تخرج إلى حيـز التنفيذ بسـبب عدم تخصيـص الميزانيـات المطلوبة، إلى جانـب سياسـات إهمال خدمـات الرعايـة الاجتماعيـة في إسرائيل.

واحـد مـن أبـرز الأمـور التـي يمكـن اسـتنباطها مـن القـراءة عن مئـات حـالات قتل النسـاء اليهوديـات والنسـاء الفلسـطينيات في إسرائيـل، يتمثل في غياب السياسـات لمناهضـة العنف. إن التقاريـر السـنوية التـي يصدرها مركز الأبحـاث والمعلومات التابع للكنيسـت (نطلـق عليه فيما يـلي اسـم: "**مركز الأبحـاث والمعلومـات**") تشـير إلى أن نصف النسـاء اللائي تعرضـن للقتل

علـى يـد أحد أفـراد العائلة، كـنّ معروفـات لخدمات الرفـاه، وبأن نحـو الثلث منهنّ قـد تقدّمن في الماضي بشـكاوى للشرطة بسـبب تعرضهـنّ للعنف مـن جانب الـزوج. وأيضا، يشـير مركز الأبحـاث والمعلومـات إلى غيـاب جهة رسـمية واحـدة تفحص بشـكل منهجي جميع حـالات قتل النسـاء، وغياب جهـة تدمج اسـتجابة الدولـة للظاهرة.[1]

يشـير مراقـب الدولة، بدوره أيضا، إلى اسـتجابة السـلطات الجزئيـة لظاهرة العنـف ضد المرأة، وعـدم وجـود سياسـة منظمة مـن قبـل وزارة الرفـاه للوصـول إلى العائـلات الواقعـة في دائرة العنـف، هـذه الـوزارة التي تعمـل كخلية رئيسـية في تقصي هذه الحـالات. وفي تقريـره الصادر سـنة 2021، أشـار مراقـب الدولـة إلى وجـود ميزانيـة جزئيـة (تبلغ 43% مـن الميزانيـة التي أقرتهـا الحكومـة) مخصصـة "للبرنامـج الوطنـي لمعالجـة ظاهـرة العنـف في العائلـة"، وهي كنايـة عـن خطة خمسـية أقرتها الحكومة سـنة 2017، ولا يتـم تخصيص ميزانيات لها بشـكل كامل حتـى اليوم.

تسـلط هذه الدراسـة الضوء على النسـاء الفلسـطينيات المواطنات في إسرائيل (مـن الآن فصاعدا: "النسـاء الفلسـطينيات")، بسـبب نسـبتهن المرتفعـة في إحصائيـات جرائم القتل التـي تنفذ في إسرائيـل، والأعـلى بكثـير مقارنة بنسـبتهن الفعلية من السـكان، عـلى جميع المسـتويات تقريبا. وبحسـب التقاريـر الأخيرة الصـادرة عن مركـز الأبحاث والمعلومـات البرلماني، في حين أن نسـبة النسـاء الفلسـطينيات تبلـغ 19% مـن مجمل النسـاء اللائي تبلـغ أعمارهن 18 عامـا فما فوق، فـإن نسـبتهن مـن ضمـن المقتـولات في إسرائيـل تصـل إلى 58%، ونسـبتهن مـن بـين مجمل الحـالات التـي تـم فيهـا تقديـم شـكاوى سـابقة للشرطـة تبلـغ 73%. وإلى ذلـك، فإن نسـبة حـالات قتـل النسـاء العربيـات التي لم يتـم حلها تبلـغ 84%.[2] يشـير مراقب الدولـة، أيضا، إلى التمثيـل المرتفـع للنسـاء الفلسـطينيات في ملاجـئ النسـاء المعنّفـات (40%)، كمـا يتحدث عن

1 عِـدو أفغـر وأورلي ألماغور لوطـان "تجميع معطيات تحضـيرا ليوم مكافحة العنف تجاه النسـاء: قتل النسـاء، العنـف تجاه النسـاء مـن قبـل أزواجهن، العنـف الأسري أينـاء أزمـة كورونا "، **مركـز البحـث والمعلومات التابـع للكنيسـت** (تشريـن ثاني / نوفمـبر 2020)، رابـط. (بالعبرية)
2 مركز الأبحاث والمعلومات 2020، هامش 1. (بالعبرية)

أن الحلول المقدمة من جانب الدولة لا تعدو عن كونها حلولا جزئية.[3] هذه معطيات مثيرة للقلق وتستوجب مقاربتها بصورة معمقة من جانب سلطات إنفاذ القانون ودوائر صنع القرار في إسرائيل، وبناء على هذا، تأتي أهمية هذه الدراسة.

الجدول 1: النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل

صورة عامة للسنوات 2020-2021

40%	58%	73%	84%
من ضمن الماكثات في الملاجئ	من جميع النساء اللاتي سلبن حقهن بالحياة	من ضمن من قدّمن شكاوى سابقة	من ضمن حالات القتل التي لم يتم حلها

ترتكز المعطيات الواردة في الجدول رقم 1 على معطيات من كل من مراقب الدولة ومركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست (راجعوا الهامش رقم 1 ا- 2)

بالإضافة إلى نسبتهن المرتفعة من مجمل ضحايا العنف والجريمة، لا تزال النساء الفلسطينيات تعاني من التمييز في الكثير من المجالات، ويشمل الأمر تمثيلهن المنخفض في مواقع صنع القرار،[4] والتمييز في مجالات العمل والأجور [5] التمييز في مجال قوانين الأسرة،[6] وغيرها.

تشكّل النساء الفلسطينيات جزءا من الأقلية القومية الفلسطينية، والتي تشكّل بدورها حوالي 20% من سكان إسرائيل، وهي أقلية عانت من التمييز والقمع المستمر والبنيوي منذ

3 مراقب الدولة 2021، هامش 2. (بالعبرية)

4 ملاحظات تلخيصية في التقرير الدوري السادس لإسرائيل، لجنة معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، تشرين ثاني / نوفمبر 2017، صفحة 3، رابط . (بالعبرية)

5 سوسن توما شقحة، "على هامش الهامش: النساء والعمل"، **نساء ضد العنف**، 2007، رابط . (بالعبرية)

6 شيرين بطشون، ”، " المحكمة العليا للتحكيم والمراجعة القضائية للمحاكم الدينية: نظرة مستقبلية "، **المجلد ה، العائلة في القضاء، مقدم من مركز شعاري مشباط الأكاديمي** (2016-2017)، رابط . (بالعبرية)

سنة 1948 وحتى اليوم، وذلك بشكل أساسي بواسطة التشريعات في الكنيست. وهكذا، على سبيل المثال، ينص قانون القومية بأن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، يرسخ مبدأ تطوير الاستيطان اليهودي بوصفه قيمة وطنية. يعد هذا القانون، كما أسلفنا، مثالا على تعزيز الاستعلاء اليهودي، وخلق سيرورات ومسارات منفصلة مخصصة لكل من الفلسطينيين واليهود في الدولة.[7] وتواجه النساء الفلسطينيات العواقب الأشد لهذا التمييز المستمر والاستعلاء العنصري، بسبب انتمائهن إلى مجموعة الأقلية، ولكونهنّ نساء، بسبب المفاهيم الاجتماعية المطبّقة عليهن. ليست النساء الفلسطينيات مجموعة متجانسة، فهنّ يحيين في مدن وبلدات وقرى متنوّعة في أرجاء البلاد، وبضمنها القرى غير المعترف بها، والمدن المختلطة، والقرى الفلسطينية، ويعشن أيضا في مجتمعات علمانية أو متدينة متنوعة. مثل هذا التنوع الثقافي والديني يستوجب توجها يعتمد دراسة تقاطع الهويات من أجل العمل على إيقاف التمييز الممارس ضدّهن.

7 مقترح قانون أساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي، ورقة موقف، **عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل**، تموز/ يوليو 2018، رابط . (بالعبرية)

ب. هدف البحث

الأسـئلة التـي سـيتمحور حولهـا هـذا البحـث هـي: **هـل تعمـل سـلطات إنفـاذ القانون في إسرائيـل، وعـلى رأسـها الشرطة، مـن أجل فرض سـلطة القانـون في حالات قتل النسـاء الفلسـطينيات بـذات الصـورة التـي يتـم فيهـا فـرض القانـون في حـالات قتل النسـاء اليهوديات؟**

وأيضـا: هـل تقـوم الشرطة بواجبهـا في حماية النسـاء الفلسـطينيات بصورة مسـاوية لما تقـوم به تجـاه النسـاء اليهوديات؟

لكـي نتمكـن من الإجابـة على السـؤال الأول، قمنا بجمـع معطيات كمّية مـن 233 حالة قتـل لنسـاء فلسـطينيات ويهوديات حصلـت في إسرائيل على مـدار عقد مـن الزمن، بين السـنوات 2008– 2018، وتـم إجـراء مقارنـة بينهـا. إلى جانـب ذلـك، يرتكـز البحـث على تحليـل نوعـي للأدبيّات، السـوابق القضائية، والشـهادات، وتقاريـر مختلفة تـم كتابتها ونشرها بشـأن قتل النسـاء الفلسـطينيات في إسرائيل.

أشـارت الدراسـات السـابقة ومنذ فـترة طويلـة إلى وجود تمييـز ضد المـرأة الفلسـطينية حينما يتعلـق الأمـر بإنفاذ القانـون في قضايا عنف وقتـل ونقص الحمايـة الكافية من جانـب الشرطة، وفي مقـال كتبتـه منـار حسـن منذ أكثـر من عشريـن عاما، تشـير الباحثة إلى سياسـة التسـامح تجـاه القتلـة، وتنصـل الدولة مـن مسـؤوليتها حينما يتعلـق الأمر بقتل النسـاء الفلسـطينيات. وتصـف الباحثـة كيف مكّنـت الدولة وسـلطاتها تجذيـر مفهوم "الـشرف" من خـلال تمكين "الوجهـاء" وإجـراء تسـويات مع العائـلات ومنح العفو لقتلة النسـاء الفلسـطينيات عـلى خلفية "الـشرف" على عكـس القتلـة الآخرين.

سـنة 2005/ نـشرت عضـوة الكنيسـت عايـدة تومـا سـليمان (بوصفها مديـرة جمعية نسـاء ضـد العنـف آنذاك) بحثـا إضافيا تناولـت فيه فشـل الأنظمة في إسرائيـل، وعلى رأسـها الشرطة، في حمايـة النسـاء الفلسـطينيات الواقعـات تحـت التهديـد، وتصـف حـالات قامت بهـا الشرطة

بالتعاون مع جهات ذكورية في المجتمع، أدت في نهاية المطاف إلى جرائم قتل نساء وقاصرات.[8]

قام باحثون آخرون بتحليل خطاب "الشرف" الذي تتبناه الدولة والنظام، والذي يمنع فعليا أية إمكانية لتوفير الحماية للمرأة الفلسطينية، بل إنه يستخدم كعذر لسياسة الإهمال من جانب السلطات. وعلى سبيل المثال، تناولت الباحثتان نادرة شلهوب- كيفوركيان وسهاد ظاهر - ناشف بأن خطاب "الشرف" الذي تستخدمه الدولة يخلق استثناء ويحوّل المجتمع الفلسطيني إلى "آخر" (OTHER) وهو يعدّ في الواقع إعادة بناء لنهج استعماري يقسم الثقافات إلى ثقافات مستنيرة وأخرى أقل استنارة: حيث يُعزى نقص الاستنارة إلى الثقافات الشرقية والمجموعات المستضعفة والواقعة تحت السيطرة، على غرار المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وتقول الباحثتان أنه من أجل فهم ظاهرة قتل النساء الفلسطينيات، فإن على الدولة استبدال سياسة الهويات التبسيطية بفحص معمق لهياكل السلطة، والسياسة، والاقتصاد، وتأثيرها على قتل النساء في الميادين الواقعة تحت الاستعمار.[9]

تنضم الدراسة الحالية إلى سلسلة الدراسات هذه، وهي توضح، من خلال البيانات الكمّية، كيف يتم الحفاظ على سياسة التمييز بين النساء الفلسطينيات واليهوديات في كل ما يتعلق بواجب الدولة بتوفير الحماية وفي التحقيق في حالات القتل. ويشير تحليل البيانات الكمية ومقارنتها إلى وجود فجوات كبيرة بين جرائم قتل النساء الفلسطينيات واليهوديات فيما يتعلق بتطبيق القانون في إسرائيل، ويتضمن ذلك الفجوات الكامنة في نسبة لوائح الاتهام المقدمة، ومعدلات الإدانة فيها، والفجوات في الحد الأدنى للعقوبات المفروضة في المحاكم. وتوضح البيانات الواردة في هذه الدراسة وجود مسارين منفصلين، أحدهما للنساء اليهوديات، والآخر للفلسطينيات: ففي حين يتم إنفاذ القانون بطريقة تردع القتلة في حال كانت الضحية امرأة يهودية، فإن حكم القانون غير مجدٍ ولا يطبّق في حالة النساء الفلسطينيات.

---

8 Aida Touma-Sliman, "Culture, National Minority and the State: Working against the Crime of Family Honour within the Palestinian Community in Israel" **'Honor' Crimes, Paradigms, and Violence against Women**, Lynn Welchman, Sara Hossain (ed.), pp. 181-198 (2005).

9 Nadera Shalhoub-Kervorkian and Suhad Daher-Nashif, "Femicide and Colonization: between the politics of exclusion and the culture of control" **Violence Against Women** 19(3), pp. 295-315 (2013).

ج. المنهجية وجمع البيانات

تستند الدراسة الحالية إلى بيانات كمية حول جرائم قتل النساء الفلسطينيات واليهوديات، بالإضافة إلى التحليل النوعي للأدبيات، والسوابق القضائية، والتقارير السنوية الصادرة عن مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، والقرارات والمناقشات في لجان الكنيست المختلفة (لجنة رفع مكانة المرأة، ولجنة شؤون رقابة الدولة، ولجنة الداخلية)، التي تتعلق بقتل النساء الفلسطينيات في إسرائيل.

يعتمد التحليل الكمي على جمع وتحليل 233 ملف قتل لنساء فلسطينيات (عددها 104) ونساء يهوديات (عددها 129)، حدثت على مدى عقد بين السنوات 2008-2018، والمقارنة بينهما. وقد تم ترتيب البيانات في قائمتين رئيسيتين:

1. شملت قائمة النساء اليهوديات المقتولات بين السنوات 2008- 2018 والتي تضمنت **129 اسما** لنساء غالبيتهن من أصول أشكنازية، شرقية، مهاجرة من دول الاتحاد السوفياتي سابقا وإثيوبيا، ومهاجرات من إريتريا والسودان. وقد تم إدراج النساء المهاجرات من كل من إريتريا والسودان (وعددهن قليل) في هذا البحث في إطار النساء اليهوديات بسبب الحاجة إلى الفصل بين قائمة النساء الفلسطينيات وبين جميع الأخريات، لغرض إجراء المقارنة.
2. تضمنت قائمة النساء الفلسطينيات من المواطنات اللواتي قتلن بين السنوات 2008- 2018 **104 حالة قتل** وقعت داخل الخط الأخضر (حدود 1948). أما جرائم القتل التي نفذت في كل من القدس الشرقية والجولان فلم تدرج في القائمة.

تضمّنت الفئات التي تم إنشاؤها في كل قائمة ما يلي:

- **هوية القاتل** (سواء كان الزوج، أو أحد أفراد الأسرة، أو غير ذلك). وقد شملت **فئة الزوج** شريك الحياة، الزوج المتزوج بعقد رسمي، أو الزوج السابق. في حين تضمنت فئة **أحد أفراد الأسرة** كل من الأب، الابن، الأخ، ابن الأخ أو الأخت، الحفيد، النسيب،

العم أو الخال، وأي قريب عائلي آخر، وخصوصا أبناء العائلة الموسعة وأبناء عائلة الزوج. أما فئة **"آخر"** فقد شملت حالات القتل التي تم تنفيذ جريمة القتل فيها على يد إنسان لا تُعرف صلة قرابته بالمغدورة، وخصوصا الحالات التي جرى فيها تنفيذ جريمة القتل على خلفية جنائية، من قبل جار أو شخص غريب.

- **تقديم لائحة اتهام** (نعم / لا)
- **الإدانة** (بالقتل، التسبب بالقتل غير المتعمّد، غير ذلك).
- **الحكم** (عدد سنوات الحكم بالسجن الفعلي).

شملت عملية جمع المعطيات الكمية الخطوات التالية:

1. جمع قائمة بأسماء النساء اللواتي تعرضن للقتل بين الأعوام 2008 – 2018 بالاعتماد على مصادر معلومات منظمات المجتمع المدني: التوثيق المنهجي لأسماء الفلسطينيات المقتولات من قبل جمعية نساء ضد العنف في الناصرة (نطلق عليه فيما يلي اسم: **"جمعية نساء ضد العنف"**) وموقع "في ذكراها"[10]
2. البحث الحرّ في الإنترنت عن اسم المرأة وظروف القتل (مكان القتل، السن، وطريقة القتل) من أجل تحديد المقاطع الصحفية والتغطية الإعلامية للقضية. وقد شمل المسح الإعلامي الصحافة القطرية والمحلية باللغتين العبرية والعربية،.
3. تقصي اسم المعتقل، المشتبه به، أو المتّهم، في جميع الحالات والبحث عن هذه الأسماء في قواعد البيانات القضائية (وبشكل أساسي موقع /https://www.nevo.co.il).
4. تحديد مكان القرارات والأحكام في كل حالة من القضايا التي حصلت، وحفظها بهدف التوثيق والتحليل. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات لم تشمل مراجعة الاستئنافات والطعون القضائية في حال تم تقديمها.
5. إحالات مرجعية للمعلومات من قاعدة البيانات التي أنشأتها صحيفة هآرتس، والتي

10 قائمة المقتولات على خلفية جندرية في إسرائيل خلال العقد الماضي، موزّع بحسب السنوات، **موقع ويب "في ذكراها"**، رابط . (بالعبرية)

تتضمن جرائم قتل النساء في إسرائيل منذ العام 2011، بما في ذلك أسماء النساء اللواتي تعرضن للقتل وجهود إنفاذ القانون في الملفات [11] (نطلق عليه فيما يلي اسم: "**قاعدة بيانات هآرتس** ").

6. إدخال وإحالة مرجعية إلى المعلومات الفردية الواردة من كل من الشرطة والنيابة العامة في الطلبات المقدّمة بموجب قانون حرية المعلومات للعام 1998 (نطلق عليه فيما يلي اسم: "**طلبات حرية المعلومات**") إلى جانب المعطيات التي تم الحصول عليها بعد التقدم بالتماس إداري من جمعية نساء ضد العنف ضد شرطة إسرائيل.[12]

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء جمع البيانات الكمية، تم العثور على معلومات متوفرة حول جرائم قتل النساء اليهوديات على الإنترنت، وفي وسائل الإعلام، وفي قواعد البيانات القضائية، وتشمل على وجه الخصوص معلومات بشأن تقديم لوائح اتهام، والادانات، والأحكام. باستثناء بعض الحالات التي تم إرسال القاتل فيها لفحص نفسي، والتي صارت منذ تلك اللحظة سرية، ولم تكن هنالك حاجة إلى تقديم طلبات حرية معلومات بشأن حالات قتل النساء اليهوديات.

في المقابل، وفي حال كان الأمر يتعلق بقتل النساء الفلسطينيات، واجه البحث عوائق شديدة تشمل فرض أوامر منع نشر، ومعلومات مخفية، ومنسوبا عاليا نسبيا من جرائم القتل التي لم تكشف حيثياتها ولم تقدم فيها لوائح إتهام.. وعلى ضوء ما تقدم، فقد تم بشكل مكثف التوجه إلى كل من الشرطة والنيابة العامة للحصول على معلومات، وفي أعقاب رفض الشرطة تقديم المعلومات، اضطرّت جمعية نساء ضد العنف إلى تقديم التماس إداري إلى المحكمة اللوائية في القدس كما أسلفنا. وبعد نضال قضائي استمر نحو السنة، تم تلقي معلومات جزئية فحسب من الشرطة، وقد تم بذل جهود إضافية لاستكمال المعطيات وجمعها بواسطة العودة للبحث عبر الإنترنت، وعلى المواقع الإعلامية وفي قواعد البيانات القضائية (راجعوا الفصل هـ 1).

11 "قتل مع سبق إصرار وترصد"، **موقع ويب هآرتس**، رابط . (بالعبرية)

12 التماس قضائي رقم 20-8-43903 جمعية مساعدة النساء والفتيات ضد المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، **جمعية حقوق المواطن** (2020)، رابط . (بالعبرية)

يسعى القسم النوعي من هذا البحث إلى الربط بين المعطيات الكمية بالمواضيع الخمسة الرئيسية المذكورة أدناه (راجعوا الفصل هـ):

1. النقص في المعطيات والمصاعب في الحصول على معلومات بشأن قتل النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل.
2. تنفيذ الشرطة لواجبها في حماية النساء الفلسطينيات.
3. تسمية قتل النساء الفلسطينيات في إسرائيل (Naming).
4. "شرف العائلة" في المحاكم الإسرائيلية.
5. العلاقة بين قتل النساء وبين تفاقم الإجرام في المجتمع الفلسطيني.

د. نتائج المعطيات الكمية لحالات القتل التي نفذت على مدار عقد من الزمن، والمقارنة بينها

يشير تحليل البيانات الكمية والمقارنة بينها إلى وجود تباينات كبيرة في نسبة لوائح الاتهام المقدمة (94.3% مقابل 56%)، إلى جانب فوارق في مناسيب الإدانات (75% مقابل 34%) ناهيك عن فوارق في الحد الأدنى من العقوبات المفروضة على المتهمين بجرائم القتل والتسبب بالقتل، وجميعها في غير صالح النساء الفلسطينيات. وهكذا، وفي الوقت الذي أشارت فيه المعطيات الكمية إلى نسب عالية من الإدانات وتقديم لوائح اتهام في قضايا قتل النساء اليهوديات، فإن صورة الوضع في كل ما يتعلق بالنساء الفلسطينيات لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تكون مشابهة للحال في الوسط اليهودي.

فيما يلي الجدول رقم 2 والذي يعرض بيانات عن النساء اليهوديات، والجدول رقم 3 الذي يعرض البيانات المتعلقة بالنساء الفلسطينيات. كما يلخص الجدول رقم 4 الفوارق البارزة بين الفئتين، وتبرز الفوارق في تطبيق الشرطة لواجبها في التحقيق في الجرائم وفي حماية النساء الفلسطينيات.

الجدول 2: بيانات حول قتل النساء اليهوديات 2018-2008

هوية القاتل

- **77.5%** من جرائم قتل النساء اليهوديات نفّذها **شركاؤهنّ في الحياة** (100 حالة من أصل 129). جزء كبير من حالات القتل التي نفذها الأزواج حصلت على خلفية رغبة المرأة بالابتعاد، الانفصال، أو الطلاق.
- **19.3%** من جرائم قتل النساء اليهوديات نفذها **أحد أفراد الأسرة** (25 من أصل 129)، ونصف هذه الحالات نفذها ابن المغدورة.
- **3% فقط** من الجرائم نفذت على يد غريب أو **آخر** (4 حالات فقط).

تقديم لوائح اتهام

- **21.7%** من الجرائم انتهت **بانتحار القاتل** بعد تنفيذ القتل (28 حالة) غالبية الحالات التي انتحر فيها القاتل، كان القاتل فيها زوج المغدورة.
- **9.3% من الجرائم صدر قرار بإحالة المتهم للفحص النفسي** و/ أو الإحالة إلى مستشفى الأمراض النفسية، وقد حصل هذا في بعض الأحيان فور الاعتقال، وفي بعض الأحيان بعد تقديم لائحة الاتهام (12 ملفا). ومن الصعب تتبع تطور القضية في هذه الملفات لأنها في غالبيتها سرية وصدر بشأنها أمر منع نشر.
- **نسبة تقديم لوائح الاتهام** في الملفات المتبقية بعد استثناء الملفات التي تم فيها إحالة المشتبه به/ المتهم للفحص النفسي، والملفات التي انتحر فيها القاتل **تصل إلى 94.3%** (84 من أصل 89).

الإدانات والأحكام

- في **65%** من الجرائم المتبقية، قامت المحكمة بإدانة المتهم، بجريمة القتل (58 من أصل 89).
- في **10%** من الجرائم المتبقية، أدانت المحكمة المتهم بجناية التسبب بالقتل (9 من أصل 89).
- للتلخيص، تصل **نسبة الإدانات بجرائم القتل** أو التسبب في القتل إلى **مجموع 75%** من الملفات المتبقية.
- **الحد الأدنى للعقوبة** المفروض على جريمة القتل أو التسبب في القتل يتراوح ما بين 18-14 **سنة** حبس، فيما كان الحد الأقصى حكما بالسجن المؤبد، أو السجن المؤبد المضاعف.

الجدول 3: بيانات قتل النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل 2018-2008

هوية القاتل

- **27.8% من جرائم قتل النساء الفلسطينيات** نفذت من قبل **شريك حياة** (29 من أصل 104).
- **40.3% من جرائم قتل النساء الفلسطينيات** نفذت من قبل **أحد أفراد** الأسرة، وعلى وجه الخصوص أفراد العائلة الموسعة وأبناء عائلة الزوج (42 من أصل 104).
- **31.7%** من الجرائم تم تنفيذها على يد **آخر** وتشمل الحالات الجنائية، القاتل مجهول الهوية، أو قاتل مأجور (33 من أصل 104).

تقديم لوائح اتهام

- **انتهت حالتان اثنتان (نحو- 2%) بانتحار** القاتل بعد تنفيذ القتل (وذلك مقابل 21% من جرائم قتل النساء اليهوديات) **وفي حالة واحدة فقط (نحو 1%) تم تحويل المتهم للفحص النفسي و/ أو إلى مستشفى الأمراض النفسية** (وذلك مقابل 9.3% من جرائم قتل النساء اليهوديات).
- **نسبة تقديم لوائح الاتهام** فيما تبقى من ملفات (بعد استثناء الملفات التي تم تحويل المشبوه / المتهم فيها إلى الفحص النفسي والملفات التي انتحر فيها القاتل والملفات التي تم إغلاقها نتيجة سبب مجهول) **يصل إلى** 56% (55 من أصل 98)

الإدانات والأحكام

- **في 34%** مما تبقى من جرائم **تمت الإدانة في المحكمة بجريمة القتل أو التسبب بقتل** (34 من أصل 98).
- **بلغ الحد الأدنى من** العقوبة المفروضة نتيجة جريمة القتل أو التسبب بالقتل **5.5 سنة،** فيما كانت العقوبة القصوى السجن المؤبد.
- كانت هنالك الكثير من الجرائم التي خلص فيها الملف إلى إدانة بجريمة المساعدة في القتل، المساعدة بعد جريمة، أو التآمر لتنفيذ جريمة وقد حُكم المدانون بها بعقوبات مخففة وذلك بسبب وجود مصاعب في إثبات الأدلة والإدانة بعملية القتل / التسبب بالقتل، وبسبب التوصل إلى تسويات قضائية مع المتهمين. وقد كانت العقوبات المحددة في هذه الحالات خفيفة جدا وتتراوح ما بين 18 شهرا إلى 10 سنوات سجن فعلي.

*تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الواردة في الجدول رقم 3 تتعلق بالشخص الذي تمت إدانته بالجريمة الأخطر في تنفيذ القتل (في حال كان هنالك عدد من المتهمين والمتورطين في الجريمة).

الجدول رقم 4: تلخيص المقارنة بين جرائم قتل النساء اليهوديات والفلسطينيات

	لوائح الاتهام (نسبة مئوية)	الإدانات (نسبة مئوية)	الحد الأدنى من العقوبات نتيجة تنفيذ جرائم خطيرة تتمثل في القتل أو التسبب في القتل
نساء يهوديات	**94.3%**	**75%**	**14-18 سنة**
نساء فلسطينيات	**56%**	**34%**	**5.5 سنة**

يرتكز الجدول رقم 4 على تلخيص نتائج البحث الكمي الذي يتناول مجموعه 233 ملفا تم النظر فيها.

تجدر الإشارة إلى أنه قد برزت القضايا الكثيرة التي صدرت فيها أحكام مخففة في جرائم قتل النساء الفلسطينيات، وذلك كجزء من صفقات الإقرار بالذنب (الاعتراف) في ضوء صعوبات وفشل الإثبات، وقد انتهت العديد من القضايا، بالتالي، بإدانات إما بالتحريض، أو بالمساعدة، أو بالتآمر: وقد تم الحكم على المدانين في هذه القضايا بأحكام مخففة فوق العادة تراوحت ما بين 18 شهرا وحتى 10 سنوات سجن فعلي فقط (راجعوا الجدول رقم 3).

فيما يتعلق بالفئتين (الفلسطينيات واليهوديات) وفي الحالات التي كانت المغدورة قد تركت خلفها أطفالا، حكمت المحكمة بتعويضات لأطفال المقتولة بوصفهم ضحايا جنائية، إلى جانب الحكم بالسجن الفعلي.

هـ التحليل النوعي للمعلومات، والأدبيات

1. نقص البيانات والمصاعب في تلقي معلومات بشأن قتل النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل

كما أشرنا أعلاه، وفي حين لم يواجه جمع البيانات الكمية المتعلقة بقتل النساء اليهوديات عوائق، وكانت المعلومات بشأنه متاحة على الإنترنت والمواقع الإعلامية وقواعد البيانات القانونية، فقد واجهت الدراسة في حالات قتل الفلسطينيات عوائق أمام أوامر تقييدية ومعلومات مفقودة وجزئية ونسبة عالية نسبيا من القضايا غير المحلولة.

في المراحل الأولية للبحث، كان من الصعب العثور على بيانات متعلقة بجرائم قتل النساء الفلسطينيات، وقد ظهرت هذه االصعوبات أحيانا في تقارير إعلامية أولية حول جرائم القتل أو العثور على مشبوهين، من دون أن يتبع هذه التقارير الأولية معلومات لاحقة تفيد بتقديم لوائح اتهام وإدانات (وذلك على عكس ما يحدث في الجرائم التي تكون ضحيتها نساء يهوديات). وقد شملت التغطية الإعلامية لهذه الجرائم معلومات تتعلق بالعديد من القضايا التي لم يتم حلها والقضايا التي تنطوي على مصاعب في العثور على أدلة في الملفات، وخصوصا في جرائم القتل في مناطق مثل الرملة، اللد، ويافا.

نظرا لذلك، وفي ظل ارتفاع عدد الحالات التي لم يتم العثور فيها على معلومات بشكل مستقل، فقد تم تنظيم المعطيات المتعلقة بالنساء الفلسطينيات في قائمتين:

1. القائمة الأولى التي تشمل الجرائم التي تم العثور على معلومات على الإنترنت وفي قواعد البيانات القضائية بشأنها وتم حفظ الأحكام القضائية بخصوصها (نطلق عليه فيما يلي اسم: "**القائمة الأولى و / أو قائمة الملفات المحلولة**").
2. قائمة ثانية تحتوي على 62 ملفا لم يكن بالإمكان فيها العثور على معلومات بشأن تقديم لوائح اتهام أو إدانات (نطلق عليه فيما يلي اسم: **القائمة الثانية و / أو قائمة الملفات الـ 62**").

وعلى ضوء ما تقدّم، وفي ظل المصاعب المترتبة على العثور على معلومات بشأن الحالات المتعلقة بالقائمة الثانية، فقد قررنا التوجه إلى كل من الشرطة والنيابة العامة بطلب مستند إلى قانون حرية المعلومات لاستيضاح حالة تلك الملفات. وبالتوازي تم إرسال القائمة الثانية إلى عضوة الكنيست عايدة توما- سليمان التي أرسلت من مكتبها طلبا للحصول على معلومات من الشرطة ووزير "الأمن الداخلي".

طلبات حرية المعلومات: الجولة الأولى

في رسالة مؤرخة بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 2020 توجهت جمعية نساء ضد العنف بطلب "حرية معلومات" بشأن ملفات قتل النساء الفلسطينيات الـ 62 (القائمة الثانية) وقد تم إرفاق طلب آخر يشمل معلومات حول كل ملف كما هو معروض في وسائل الإعلام. وقد طالبت الجمعية في رسالتها معلومات مخصصة بشأن وضع كل ملف بما يشمل الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل الملف المعني مفتوح / مغلق؟
- في حال تم إغلاق الملف، فمتى تم إغلاقه وما هو سبب الإغلاق؟
- إن كان الملف لا يزال مفتوحا، فما هي حالة الملف إلى جانب طلب إحاطة بشأن الجهود المبذولة في التحقيق.
- في حال تم تحويل الملف إلى أي من النيابة أو المحكمة، فقد تم طلب رقم الملف لدى هذه الجهات لكي يصار إلى العثور عليه هناك.
- هل تم تقديم شكاوى سابقة من جانب الضحية لدى الشرطة بشأن العنف؟

كما طالبت الجمعية في رسالتها توضيحا بشأن سياسة فرض أوامر منع النشر على قضايا قتل النساء الفلسطينيات، لا سيما في حالة عدم تورط مشتبه بهم أو متهمين قاصرين. وفي رسالتها بتاريخ 6 تموز /يوليو 2020 ردّت الشرطة طلب الجمعية بالحصول على حالة الملفات بادعاء أن الحديث يدور حول مواد تحقيق ينطبق عليها الاستثناء المنصوص عليه

في المـادة ذ4 (أ) (8) و (9) مـن قانـون حريـة المعلومـات (والمقصود اسـتثناء لا يلزم السـلطات بتسـليم المعلومات بشأنه).

وقـد ادعـت الشرطـة في ردهـا بـأن تمريـر البيانـات وفقا للأصـل / الديـن / العـرق/ منطقة السـكن للمشـتبهين، والمدانـين والضحايا، قـد يـؤدي إلى وصم مجموعـات بالجريمـة، ما يؤدي إلى المسـاس بعواطـف فئـات سـكانية مختلفـة، الأمر الـذي من شـأنه أن يؤدي إلى إيذاء سـلامة الجمهـور وأمنـه، نتيجة لـردّ السـكان على هـذا التصنيف.

وبـدلا من ذلـك، قامت الشرطـة بتمرير قائمـة إحصائيـة للسـنوات 2013- 2018 تحصي عدد الملفـات التـي تم تقديـم لوائح اتهـام فيها، ولا يمكـن من خلالهـا اسـتقاء أي شيء (نطلق عليه فيمـا يـلي اسـم: **"قائمة إحصائيـة للسـنوات 2018-2013"**)، حيـث لا يتطـرق الجدول إلى موعـد تنفيـذ عمليـة القتـل وبناء عليـه لن يكـون ممكنا ربـط لوائح الاتهـام بأي مـن الملفات.

كمـا تـم رفض طلـب عضوة الكنيسـت عايـدة توما - سـليمان من قبـل الشرطة أيضا لأسـباب مشـابهة. وفي رد مـؤرخ بتاريـخ 16 حزيـران / يونيـو 2020 رفضـت الشرطـة طلـب عضوة الكنيسـت تومـا -سـليمان بتمريـر بيـان حول حالـة ملفـات محـددة وقامت الشرطـة بدلا من ذلـك بتمريـر قائمـة إحصائيـة للسـنوات 2013 – 2018. وفي ردّ الشرطـة عـلى توما سـليمان ادعـت بأنهـا لا تفـرض أوامر حظر نشر شـاملة، بل إنها تفحـص مدى ضرورة الأمـر لكل ملف عـلى حدة، وبـأن القرار، كمـا ذكر سـابقا، تجـري المصادقة عليه مـن رئيس قسـم التحقيقات.

توجهـت عضـوة الكنيسـت عايـدة توما -سـليمان مجـددًا برسـالة إلى وزيـر "الأمـن الداخلي" آنـذاك، أمـير أوحانا بتاريـخ 29 حزيران / يونيـو 2020 ، مطالبـة إياه بتلقي معلومات بشـأن قائمـة الملفـات الــ 62 (القائمـة الثانية)، وقـد طالبت بتلقي توضيحات بشـأن سياسـة فرض أوامـر حظـر النـشر الشـاملة عـلى هـذه الملفـات (تمييزا لهـا عـن الأوامـر المؤقتة التـي تنتهي بانتهـاء مراحـل التحقيق).

في ردّه بتاريـخ 2 آب / أغسـطس 2020 أرفـق الوزيـر أمـير أوحانـا رسـالة رد مـن الشرطـة بتاريـخ 19 تمـوز / يوليـو 2020 (نطلـق عليـه فيمـا يـلي اسـم: **"رسـالة الـرد الثانية من**

الشرطـة“) وقـال بأنـه قد أصـدر توجيهاتـه لشرطة إسرائيـل للدفع قدمـا باتجاه لقـاء مهني معهـا في هـذا الشـأن. وفي رسـالة الـرد الثانيـة مـن الشرطـة، عـادت الشرطـة لتكـرر رفضها تسـليم المعلومات موضحـة بأنها تقـوم بتمرير معلومـات إحصائية فقط، لا معلومـات مفصلة. كمـا أشـارت الشرطـة في رسـالتها إلى أنهـا وفيمـا يتعلق بأوامـر حظر النـشر، فإن سياسـتها تتركـز عـلى الخشـية من المسـاس بالقانـون أثنـاء التحقيـق. وقد نصحـت الشرطة في الرسـالة بالتوجـه إلى النيابـة والمحاكـم المسـؤولتان عـن هذه الملفـات بعد الفـروغ من مراحـل التحقيق فيها .

التماس بموجب قانون حرية المعلومات، جمعية نساء ضد العنف ضد دولة إسرائيل[13]

نظـرا لعدم حصول جمعية نسـاء ضـد العنف على مطلبهـا، تقدمت الجمعية في آب / أغسـطس 2020 بالتمـاس إداري مسـتند إلى قانـون حريـة المعلومـات، وموجـه إلى المحكمـة اللوائيـة في القـدس. وقـد مثّلـت المحاميـة غديـر نقـولا الجمعيـة في الالتمـاس نيابـة عـن جمعيـة حقوق المواطن.

وتضمّنـت مطالـب الالتماس: معلومـات مفصلة حـول قائمة الملفات الـــ 62 (القائمـة الثانية)، الحصـول عـلى نسـخة محررة أو توجيه بشـأن أوامـر منع النشر، نـشر منتظم للبيانـات الكمية والإحصائيـة المتعلقـة بجرائم العنـف تجاه النسـاء وبملفات التحقيق في الجرائم، تشـمل تقسـيمًا وفـق الخلفيـة القومية، الديـن، والمكانة المدنيـة في إسرائيل.

وادعـت الجمعيـة في الالتمـاس بـأن حـوالي نصـف النسـاء المقتـولات في إسرائيل هنّ مـن بنات المجتمـع الفلسـطيني، وأن هـذه الصـورة المؤلمـة لهـا العديد مـن الأسـباب، ومـن ضمنها عدم كفـاءة هيئـات الدولـة المختلفـة في معالجـة الظاهـرة وفي ردع القتلـة، وعلى رأس هـذه الهيئات تتربـع الشرطـة. وعليـه، فإن نشر المعلومـات المطلوبة لـه أهمية كبرى. وقـد تطرق الالتمـاس إلى ادعاء الشرطـة القائـل بأن تسـليم المعطيـات موزعة على فئـات بحسـب القومية من شـأنها وصم فئة

13 هامش 15.

ســكانية والتســبب بردود فعــل قد تمس بســلامة الجمهور وأمنــه، فتقول الجمعية في التماســها بــأن رد الشرطــة لم يكن ســوى ذريعة تهــدف إلى إخفاء فشــل الجهــة المدعى عليهــا في معالجة الظاهــرة، وهــي أيضا ســعي إلى منع المتابعــة والرقابــة الجماهيرية في هذا الشــأن.

ردّ الشرطة على الالتماس:

في ردّهــا عــلى الالتمــاس، كــررت الشرطة معظــم مزاعمهــا التي ذكرتهــا في ردودها عــلى جمعية نســاء ضــد العنــف وعلى عضــوة الكنيســت توما–ســليمان، مضيفــة أن تقديم معلومــات فردية حــول الملفــات ينتهــك خصوصيــة ضحايــا الجريمــة وعائلاتهن. ومع ذلــك، فقد عــبّرت الشرطة كمــا أســلفنا في معــرض ردّها عــن اســتعدادها لتقديم حالــة قضية فيمــا يتعلق بقائمــة الملفات المطلوبــة (القائمــة الثانيــة)، وذلــك في تعــارض مــع رفضهــا لفعــل ذلــك في الرســائل التي تم إرســالها إليها قبــل الالتماس:

” تــود الجهــة مقدّمــة الالتمــاس إلى الإشــارة إلى أنهــا وبعــد تقديمهــا للالتمــاس، فإن الجهــة المدّعــى عليهــا قد أعــادت النظــر في ادعــاءات الجهــة الملتمســة في هــذا الجانب، وبعــد إعــادة النظــر مجــددا من قبــل جهات مهنيــة تابعــة للمدعــى عليها، وقــد صدر القــرار بأنــه ما مــن مانع لتقديــم المعلومــات المقتصرة على الوســط العربي كمــا ورد في قــرار المدعــى عليها... ونستشــف من المذكــور أعلاه بأن قــرار المدعى عليهــا بعدم تقديم المعلومــات بنــاء على طلــب المدعيــة، وتقديم معلومــات جزئيــة أخرى، هو قــرار معقول ومناســب، في ضــوء أحكام القانــون والتوازنات التــي يقتضيها قانون حريــة المعلومات“ (البنــد 49 مــن ردّ الشرطة عــلى الالتماس).

في إطــار مفاوضــات بــين الطرفين بعد تقديم رســالة الــرد، كررت الشرطــة اســتعدادها لتقديم معلومــات جزئيــة مع تحفظين رئيســيين:

1. توفــير معلومــات مفصّلة حول الملفــات المطلوبة اعتبارا من ســنة 2013 فقــط. حيث ادعت الشرطــة بأنــه تتوفــر معلومات محوســبة فقط ابتــداء من ســنة 2013، وهــي معلومات لا

يتطلب استخراجها جهودا غير معقولة (على العكس من الملفات التي يعود تاريخها إلى سنوات 2008 – 2018)

2. معارضة تقديم معلومات متعلقة بمسألة شكاوى الضحايا لدى الشرطة سابقا بشأن العنف.

اعترضت الشرطة أيضا على الطلب المبدئي بالحصول على معلومات منتظمة عن البيانات الكمية والإحصائية المتعلقة بقتل النساء، وفي نهاية المطاف، وبعد مفاوضات مطولة، قدمت الشرطة بيانات بشأن 41 حالة مفصلة من أصل الملفات الـ 62 التي طولبت الشرطة بتقديم معلومات بشأنها والتي حصلت بين السنوات 2013– 2018 (يشار إليها فيما يلي بالاسم: **"البيانات التي قدمتها الشرطة عقب الالتماس"**)

شملت القائمة التي قدّمتها الشرطة التفاصيل التالية: **رقم الملف لدى الشرطة، حالة الملف** (توضيح إذا ما كان الملف موجودا لدى الشرطة أو النيابة العامة أم أنه مغلق) إلى جانب معلومات متعلقة **بلائحة الاتهام أو الإدانة بالجريمة**.. وفي نهاية المطاف وبعد تلقي المعلومات. توافق الجانبان على مسح الالتماس من دون تعويض عن التكاليف.

جرى إدخال البيانات الواردة ومقارنتها مع المعلومات المتوفرة لغرض استكمال البيانات الكمية. وقد تم تحويل الملفات التي أبلغت فيها الشرطة عن تقديم لائحة اتهام أو إدانة (وعددها 10 ملفات) إلى القائمة الأولى التي تشمل القضايا التي تم حلها.

طلبات حرية معلومات بعد مسح الالتماس: الجولة الثانية

بناء عليه، ولغرض استكمال الصورة المتعلقة بالقضايا قيد التحقيق من جانب الشرطة والموجودة لدى النيابة من دون تقديم لائحة اتهام حتى الآن، إلى جانب الملفات الواردة في القائمة الثانية، تقدمت جمعية نساء ضد العنف بطلبات إضافية مستندة إلى قانون حرية المعلومات (نطلق عليه فيما يلي اسم: **"الجولة الثانية"**). وفي رسالة مؤرخة في 14 نيسان/ أبريل 2021، توجهت جمعية نساء ضد العنف مجددا إلى المسؤول عن حرية المعلومات في

الشرطــة، مطالبة بالمعلومــات التالية:

1. هل يوجد مشتبه به / بهم في الملف؟
2. هل تم اعتقال مشتبه بهم؟
3. إن كان قـد تـم اعتقال مشـبوهين، فمـا هي صلـة قرابتهـم بالمغـدورة؟ (أب / أخ / زوج، إلخ)
4. هـل توجـد توصيـة بتقديـم لائحـة اتهـام؟ إن لـم تكـن هنالـك توصيـة كهـذه، فمـا هو ا لسبب ؟
5. هل تم تحويل الملف إلى النيابة العامة؟
6. هل كان هنالك طلب باستكمال التحقيق في القضية؟

بالإضافــة إلى ذلــك، توجهــت الجمعيــة في اليــوم ذاتــه برســالة إلى النيابــة، ونائب المدعــي العام للشــؤون الجنائيــة، ونائــب موظــف الشــؤون المدنيــة بطلــب الحصــول عــلى معلومات بشــأن الملفــات قيــد العــلاج وفقــا للمعطيــات التــي ســلمتها الشرطــة بعــد الالتمــاس. وقــد شــملت المعلومــات المطلوبــة الأســئلة التاليــة (قائمــة جزئية):

1. حالة الملف؟
2. هـل يوجـد مشـتبه به / بهـم في الملف؟ مـا صلـة القرابة بينهم وبـين الضحيـة (أب/ أخ/ زوج، إلخ)؟
3. متى تم تحويل الملف إلى النيابة؟
4. هل كان هنالك طلب باستكمال الشرطة لتحقيقها في القضية؟
5. هل تقدّمت الضحية بشكاوى سابقة حول عنف من جانب هؤلاء المشبوهين؟
6. بخصـوص الملفـات التـي تم بشـأنها تقديـم لوائح اتهـام، طالبنـا برقم الإجـراء القضائي ونسـخة مـن لائحة الاتهـام الأصليـة والمعدّلة.

في رسالة بتاريخ 6 حزيران / يونيو 2021، رفضت الشرطة طلب الجمعية المستند إلى قانون حرية المعلومات بادعاء أن الحديث يدور حول مادة تحقيق تملك السلطة التفويض بعد تسليمها، إلى جانب الادعاء أن جمعية نساء ضد العنف قد حصلت على جميع المعلومات المطلوبة في إطار الالتماس السابق.

بتاريخ 16 آب / أغسطس 2021، وبعد جولات متكررة، وصل رد المسؤول عن المعلومات للجمهور في وزارة القضاء يحتوي على معطيات جزئية بشأن الملفات التي تعالجها النيابة. وبعد إدخال المعلومات الواردة، اتضح أن نحو نصف الملفات لم يتم تقديم لوائح اتهام بخصوصها، وبأن عددا كبيرا من الملفات قد تم إغلاقه بدعوى نقص الأدلة، كما أن بعض الملفات قد ظلت عالقة من دون أي تقدّم.

لقد كشف عام كامل من النضال القانوني الذي خاضته جمعية "نساء ضد العنف" ضد الشرطة، سياسة انعدام شفافية، لا بل ومعارضة من جانب الشرطة بكشف المعلومات المتعلقة بحالات قتل النساء الفلسطينيات، وقد حصل الأمر تحت ذرائع مختلفة وغريبة. وقد كشفت ردود الشرطة على طلبات حرية المعلومات والالتماس الإداري سياسة ضبابية وغير متماسكة فيما يتعلق بأساليب جمع المعلومات ونشرها، وهو ما يصعّب جدا الرقابة والإشراف على عمل الشرطة. كما تكشّفت سياسة الاستخدام واسع النطاق لأوامر منع النشر، وهو استخدام لا يشبه ما يحدث في حالات قتل النساء اليهوديات (باستثناء الحالات التي صدر فيها القرار بإخضاع المتهمين للفحص النفسي أو الإحالة إلى مستشفى الأمراض النفسية)، وهو ما يراكم المصاعب أمام كشف الحقيقة.

عدم تصنيف المعطيات بناء على الجنس والقومية

في إسرائيل، هنالك نقص في البيانات الرسمية الصادرة عن سلطات الدولة، إلى جانب النقص المنهجي في جمع المعطيات بناء على الجندر، في كل ما يتعلق بالعنف ضد النساء، وغالبًا ما

تتحمل مؤسسات المجتمع المدني عبء جمع المعطيات بشكل ممنهج..[14]

وبالإضافة إلى ذلك، هنالك مشكلة في تقسيم المعطيات والإحصائيات، خاصة فيما يتعلق ببيانات الشرطة حول حالات قتل النساء الفلسطينيات، حيث لا تنشر الشرطة الإسرائيلية معطيات موزعة بناء على الجندر والقومية بصورة منهجية وشفافة، كما فصّلنا في الفصل السابق. أما في الظروف التي يتدهور فيها وضع النساء الفلسطينيات، وارتفاع نسبتهن مقارنة بمجمل النساء في إسرائيل اللاتي سلبن حقهن بالحياة(الجدول رقم 1)، فتتزايد أهمية توزيع البيانات بحسب الجندر والقومية الأمر الذي سيساهم بطرح اقتراحات لحلول مدروسة ترتكز إلى المعلومات.

تشير جميع من يعملن في هذا الميدان، من ناشطات وباحثات وعضوات كنيست، إلى وجود مصاعب في الحصول على معلومات وبيانات من الدولة فيما يتعلق بجرائم قتل النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل.[15] وقد أكّدت عضوة الكنيست السابقة حنين زعبي في التقرير الذي رفعته إلى مراقب الدولة، إلى أهمية تقسيم المعطيات وفقا للقومية كما أسلفنا لكي يتم تلافي عرض بيانات مضللة. فعلى سبيل المثال، وعلى ضوء الانخفاض بنسبة الجريمة في المجتمع اليهودي، فإن المعطيات العامة المتعلقة بالعنف في الدولة قد تشير إلى الانخفاض، ولكن هذا لا يعكس

الواقع في المجتمع الفلسطيني في الدولة، حيث يوجد توجه عكسي وارتفاع بنسبة الجريمة.[16]

تجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في تقارير مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست هي بيانات جزئية ولا تقدم إجابات شافية لمسألة قتل النساء الفلسطينيات في إسرائيل. إن طريقة التقسيم التي يمارسها مركز الأبحاث والمعلومات لا يركز على المرأة الفلسطينية، بل على

14 هاجار تساميرت، حانة هرتصوغ، نعمي حازان، يوليا بسين، رونا برايز – جارب، هداس بن إلياهو، بالتعاون مع ياعل حسون، "مقياس الجندر، عدم المساواة الجندرية في إسرائيل 2020" **إصدار معهد فان لير 2020**، رابط .(بالعبرية)

15 تقرير عضو الكنيست حنين زعبي"الإجرام في المجتمع العربي: أوجه القصور في أداء الشرطة" مقدم إلى مراقب الدولة من قبل **عضوة الكنيست حنين زعبي** (2017). أنظروا أيضا عايدة توما سليمان 2005 هامش 10. (بالعبرية)

16 تقرير عضو الكنيست حنين زعبي2017، الهامش أعلاه. (بالعبرية)

نسبتها من المعطيات العامة، مقارنة بمجمل السكان. فعلى سبيل المثال، تُعرض معطيات حول قتل النساء على أيدي أزواجهن أو على أيدي غريب، ونسبة النساء الفلسطينيات من هذه المعطيات. ويمكن وفقا لهذه الطريقة معرفة نسبة النساء الفلسطينيات من مجمل المقتولات في فئات مختلفة، من دون معرفة ما هي الدوافع الأساسية لجرائم قتل النساء الفلسطينيات (كما نفعل في هذا البحث) ومحاولة تقصي أسباب الارتفاع في عدد الضحايا.

من الضروري إجراء فحص معمق لجرائم قتل النساء الفلسطينيات، بما في ذلك هوية القتلة، أسباب القتل، الأدوات المستخدمة في القتل، والجهود المبذولة من أجل تقديم الجناة للقضاء ومعاقبتهم بحيث يمكن اقتراح حلول مدروسة. إذ تفشل سبل جمع المعطيات المعمول بها اليوم من قبل السلطات الإسرائيلية بالقيام بذلك.

تتعارض كل من سياسة انعدام الشفافية المشار إليها، إلى جانب الجمع الجزئي للمعطيات المتعلقة بقتل النساء الفلسطينيات مع الالتزام الذي قطعته إسرائيل على نفسها دوليا، ومع المعايير الدولية المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في 25 أيلول / سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمشاركة ما يزيد عن 80 قائدا وقائدا من أرجاء العالم، 17 هدفا ينبغي تبنيها من أجل تحقيق التنمية العالمية المستدامة بحلول سنة 2030. وقد تم تفصيل أهداف ملموسة لكل عنوان، بحيث صارت العناوين تشمل 169 هدفا ينبغي تنفيذها من أجل التحقيق الكامل لجميع العناوين. وبتاريخ 1 كانون ثاني / يناير 2016، دخلت قائمة العناوين حيز التنفيذ، وصارت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ابتداء من تلك النقطة، ملزمة بتقديم تقارير حول تطبيق هذه الأهداف والعناوين. كما تم اعتماد إطار عمل للمؤشرات العالمية من أجل فحص التقدم الذي تم إحرازه على طريق تحقيق هذه الأهداف.

يتعلق العنوان رقم 5 بمسألة تحقيق المساواة الجندرية وتمكين جميع النساء والفتيات، ويشمل العنوان 9 أهداف و14 معيارا لدراسة التقدم الذي تحرزه الدول، وهي تتعلق غالبا بمجال العنف على خلفية جندرية. ويدعو الهدفان 17 و18 صراحة إلى زيادة كبيرة في توفير بيانات موثوقة وعالية الجودة موزعة حسب الدخل، الجندر، السن، العرق، الأصل الاثني،

حالة الهجرة، الإعاقة، الموقع الجغرافي، والخصائص الأخرى ذات العلاقة بكل دولة على حدة. وفي قرارها رقم 47/101 أكدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة على أهمية التعاون بين الدول وبين الأمم المتحدة فيما يتعلق بنقل المعلومات وتصنيفها كشرط أساسي لتنفيذ مؤشرات تعزيز أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).[17]

في تموز / يوليو 2021 وافقت الحكومة الإسرائيلية على قرار تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الخطط الاستراتيجية للحكومة، ويشمل ذلك وضع مؤشرات تتعلق بمجالات عمل كل وزارة.[18] ومع ذلك، وعلى الرغم مما سبق، فإن الوزارات الحكومية المكلفة بتنفيذ الأهداف لا تفي بالتزاماتها، لا سيّما فيما يتعلق بمجال المساواة الجندرية.[19]

2. تنفيذ الشرطة لواجبها بحماية النساء الفلسطينيات

تشير نتائج البيانات الكمية في هذه الدراسة (الجدولان 2 و3 في الفصل د) إلى وجود مسارين منفصلين، أحدهما للنساء اليهوديات والآخر للنساء الفلسطينيات، فيما يتعلق بإنفاذ القانون في قضايا القتل. وتشير البيانات إلى عدم مساواة وتمييز صارخين ضد النساء الفلسطينيات من قبل جهات إنفاذ القانون الإسرائيلية.

وبحسب البيانات، فإن حوالي نصف ملفات قتل النساء الفلسطينيات تصل إلى مرحلة تقديم لائحة اتهام، وقلة منها تصل إلى حد الإدانة (34% فحسب). وسبب ذلك هو أن لوائح الاتهام المقدمة تواجه في العديد من الحالات مصاعب في إثبات الجريمة في المحكمة، ويتم إغلاق الملفات وفقا لصفقات الاعتراف مقابل عقوبات مخففة (راجعوا الجدول رقم 3). ويتضح من مسح الحالات وجود مصاعب من هذا النوع، وخصوصا في القضايا التي تحصل في مدن كالرملة واللد ويافا. وفي تقريرها المرفوع إلى مراقب الدولة، تشير عضوة

17 UN Statistical Commission Decision 47\101، "Global indicator framework for the goals and targets of the 2030 Agenda for Sustainable Development" (2016)، رابط .

18 قرار الحكومة بإدراج مؤشرات التنمية المستدامة عالميا في خططها (2019)، رابط. (بالعبرية)

19 شيرين بطشون وديفيد دونتيش "أهداف التطوير المستدام في مرآة أزمة كورونا: تقرير لمنظمات مجتمع مدني " 2020-2021، رابط (بالعبرية)

الكنيست حنين زعبي إلى أوجه قصور خطيرة في معالجة الشرطة لملفات القتل في المجتمع الفلسطيني، وتتمثل في عدم استنفاد التحقيقات حتى حينما تكون هوية المشتبه به معروفة، وفي القيام بتحقيقات جزئية، وعدم فحص المواد المصورة في كاميرات المراقبة الموجودة في الأماكن العامة والخاصة، بل ومحاولات ثني الشهود عن الإدلاء بشهاداتهم، وخصوصا في ملفات العنف الأسري.[20]

وتشير عضوة الكنيست زعبي أيضا إلى أن 80% من النساء الفلسطينيات اللواتي قتلن قد تقدمن بشكاوى سابقة للشرطة، وأن سلامة الشهود مهددة حتى بعد فروغهم من تقديم شهاداتهم. إن موضوع ضمان أمن الشهود هو أمر ذو أهمية حاسمة، خصوصا فيما يتعلق بالشهادات والضحايا من جانب عائلات الإجرام، فمن دون ضمان الحماية أثناء إجراء الشهادة وبعدها، فقد يتحول الشاهد عمليا إلى الضحية التالية لفعل القتل.

سنة 2008، تم سن قانون حماية الشهود للمرة الأولى في إسرائيل، وقد نص القانون على تشكيل هيئة حماية الشهود تحت مسؤولية وزارة "الأمن الداخلي"، ويتمثل دور الهيئة في حماية الشهود المعرضين لمخاطر شديدة.[21] وبعد إنشاء الهيئة سنة 2008، بدأت الهيئة نشاطها الفعلي سنة 2010 واستيعاب الشهود المحتاجين للحماية.

وبحسب وزارة "الأمن الداخلي"، فإن إمكانية إدراج النساء المهددات وضحايا العنف لا يزال قيد البحث في إطار القانون، حيث يتضح أن هذه المهمة لم تكن هي المهمة الأولى والرئيسية التي أنشئت الهيئة من أجلها:[22]

أشار الوزير أردان أيضا إلى مسألة مناهضة العنف ضد النساء وقال بأنه "في محادثتنا الأولى طلبت من رئيس الهيئة لدى توليه منصبه، إعداد خطة تجريبية لدمج النساء المعرضات للخطر الشديد في عمل الهيئة. **صحيح أن هذه المهمة لم تكن هي المهمة الأولى والرئيسية التي تم من أجلها إنشاء الهيئة، ولكننا جميعا ندرك أن الحديث**

20 حنين زعبي2017، هامش 18. (بالعبرية)
21 قانون حماية الشهود، 2008، رابط .(بالعبرية)
22 "مبادرة/ نساء مضروبات، في برنامج لحماية الشهود"، **صحيفة يسرائيل هيوم**، 2.8.2017، رابط (بالعبرية)

هنا يدور حول حالات قتل كثيرة وخطيرة ومؤلمة، ومن واجبنا كدولة تقديم كل الحلول الممكنة لحماية النساء اللواتي تتعرض حياتهنّ للخطر".

وقد شدد الوزير أردان على أن "**واجب الدولة، من ناحية أخلاقية، يتمثل في حماية هؤلاء النساء، وهو يتجاوز واجبها في حماية المجرمين. مثل هذه النماذج موجودة في العالم، وسنطلق مشروعا تجريبيا في سنة 2019.**"[23] (إبراز مقطع النص ليس موجودا في النص الأصلي).

في الوقت الحالي، وباستثناء بعض الشهادات حول استيعاب النساء في إطار برنامج حماية الشهود بمرافقة وزارة الرفاه الاجتماعي، لا توجد معلومات مفصلة حول تطبيق البرنامج على الفئات التي تعاني من تعرضها لمستويات الخطر الشديد. وهكذا، وعلى الرغم من منسوب الخطر الشديد الذي تعاني منه النساء الفلسطينيات، وعلى الرغم من مطالب عضوة الكنيست زعبي،[24] فلا توجد معلومات حول دمج النساء الفلسطينيات في البرنامج.

وتشير عضوة الكنيست في التقرير أيضا إلى استعانة الشرطة بالمنظمات الإجرامية في المجتمع العربي لتنفيذ "مصالحات" وغياب سياسات جمع السلاح الناري، وهو ما يؤدي إلى إضعاف سلطة القانون في المجتمع العربي.[25]

من جهتها، حذرت عضوة الكنيست عايدة سليمان في بحثها من استعانة الشرطة بجهات ذكورية في المجتمع بصورة تدفع بالنساء إلى حتفهن. وقد وصفت حالة فشل السلطات في إسرائيل في حماية فتاة قاصر فلسطينية رغم وجود تشريع يلزم الدولة بفعل الأمر.[26]

سنة 2014، عقدت جلسة في لجنة رفع مكانة المرأة حول موضوع قتل النساء الفلسطينيات، وقد اعترف ممثل وزارة "الأمن الداخلي" في الجلسة بأن الشرطة لا تزال تستعين بمستشارين للشؤون العربية. لقد تم إنشاء منصب مستشار الشؤون العربية في ديوان رئيس الوزراء بعد إلغاء وزارة الأقليات سنة 1949. ويتمثل دور المستشار في تنسيق سياسات الحكومة في

23 عقد على تأسيس هيئة حماية الشهود، **وزارة الأمن الداخلي**، 27.12.2018، رابط . (بالعبرية)
24 حنين زعبي2017، هامش 18. (بالعبرية)
25 حنين زعبي2017، هامش 18. (بالعبرية)
26 توما سليمان2005، هامش 10. (بالعبرية)

أوساط الأقليات في البلاد: العرب، والدروز، والشركس، والبدو، وعلى وجه الخصوص تنسيق نشاطات وزارات الحكومة، والهيئات والمؤسسات العامة، وبلورة سياسات تجاه العرب في البلاد في مجالات مختلفة. ومع ذلك، فإن آخر مستشار للشؤون العربية في ديوان رئيس الوزراء قد أنهى ولايته سنة 1999[27] ولكن يبدو أن ممارسة الاستعانة بمثل هذا المستشار ما زالت مستمرة.

من بروتوكول لجنة رفع مكانة المرأة:[28]

مئير بيركوفيتش (رئيس شعبة ضحايا الجريمة في قسم التحقيقات والاستخبارات في الشرطة الإسرائيلية، وزارة الأمن الداخلي):

"انظري، في الأماكن التي توجد فيها تجمّعات كبيرة للسكان العرب، وهذا هو السبب الرئيسي عادة، غالبا ما يكون لقادة المنطقة مستشار للشؤون العربية، وهو عموما شخص يعرف...

رئيسة اللجنة عليزة لافي:

كم عدد المستشارين من هذا النوع في البلاد؟

مئير بيركوفيتش:

لا أعرف. بإمكاني فحص الأمر وإبلاغك.

ميراف ميخائيلي:

هو مستشار رجل، يعمل، كما أفترض، مع الرجال في العائلة.

مئير بيركوفيتش:

لا، لا، حقا لا.

رئيسة اللجنة عليزة لافي:

هل هنالك مستشارة امرأة أيضا؟

صوت في القاعة:

مستشار لشؤون العرب، عفوا، مع كل الاحترام، هنالك مستشار كهذا على مستوى لوائي، في كل لواء.

27 عن ديوان رئيس الوزراء- مكتب مستشار الشؤون العربية، أرشيف الدولة، رابط (بالعبرية)

28 العنف وقتل النساء العربيات: طرق المواجهة، محضر اجتماع رقم 109، **لجنة رفع مكانة المرأة والمساواة الجندرية، الدورة التاسعة عشرة للكنيست**، 5.11.2014، رابط . (بالعبرية)

مئير بيركوفيتش:

صحيح، صحيح، لكن انظروا، في نهاية المطاف، حينما تكون مثل هذه المشاكل موجودة في الجنوب، فإن هنالك الكثير من الحالات، بعضها تصل إلي بصفتي الوظيفية بسبب الحاجة إلى إيجاد حلول بين جهات رسمية. هنالك حالات تصل فيها الأمور إلى حافة تنفيذ جريمة القتل، ويتوجب العثور على حلول مبتكرة للغاية، من أجل العثور على حلول متنوعة وقصص ساترة مختلفة، والتي توفر نوعا ما من الارتقاء. من دون التعاون القائم هناك مع الجمعيات التي تعمل أيضا في الجنوب، ومن دون التعاون مع سلطات الرفاه الاجتماعي فإن الأمر لن ينجح .

يتم التعاون مع الأشخاص الذين يعرفون السكان، الذين هم من السكان. الأمر لن ينجح بصورة أخرى. يحتمل أن نصل ذات مرة إلى حالة يرتفع فيها العدد. وعندها لنفترض أنه سيتم مضاعفة عدد الشرطيات المتحدثات بالعربية إلى ضعفين أو ثلاثة أو أربعة أضعاف" (إبراز مقطع النص ليس موجودا في النص الأصلي).

نشر في العام الماضي تقرير في وسائل الإعلام عن قضية مقتل وفاء عباهرة التي تم قتلها بوحشية على يد زوجها، وهي المعروفة جيدا للسلطات. كانت وفاء متزوجة من رجل عنيف تمت إدانته في الماضي بجنايات عنف وتهديد وإطلاق نار. وقد نجحت في الهروب إلى مأوى للنساء المعنَّفات، وحصلت على الطلاق من المحكمة الشرعية، ولكنها واصلت النضال من أجل حضانة أطفالها. في حالة وفاء كانت جميع السلطات ذات الصلة، وخصوصا الجهاز القضائي، وجهات الرفاه والشرطة، تعرف بالقصة، ورغم هذا، لم تنجح أي من هذه الجهات في توفير الحماية المطلوبة لها. وتكشف محادثة هاتفية أجرتها المغدورة مع شرطي حينما كانت في ملجأ للنساء المتضررات من العنف قبل حصول جريمة القتل عن الإهمال والاستهتار من قبل الجهاز الشرطوي. وفيما يلي مقاطع من تسجيل المحادثة بين المغدورة

والشرطي، مقتبسة من تقرير إخباري لقناة كان 11:[29]

"وفاء : "لا أعرف. **ما أعرفه الآن هو أن مهمتك كشرطي تتمثل في حمايتي وحماية البنات، وأنت تعرف كل ما يتعلق بمسألة خروجي وحاجتي للحماية".**

الشرطي: **وفاء، إياك أن تعلّميني وظيفتي"**

وفاء: "أنا آسفة، لم أقصد هذا، ولكنني حين أخرج لن تتغير الأمور. لا أزال أشعر بالخوف والقلق"

الشرطي "**إن كنت لا تزالين تشعرين بذات المخاوف فلا تخرجي. إن ما قمنا به من خدمة لن تفلحي في الحصول عليه في أي مكان** "

وفاء: "لا زلت حتى اليوم لا أعرف ما الذي قمت به".

بعد ذلك بوقت قصير، قتلت وفاء على يد زوجها طعنا بالسكين وهي في طريقها من المحكمة التي تنظر في مسألة حضانة الأطفال. ورغم أن هوية زوجها وماضيه العنيف معروفان للشرطة، فقد استغرقت الشرطة **ثلاثة أسابيع** للعثور عليه واعتقاله.[30]

لم توفر المحكمة التي نظرت في ملف العنف ضد وفاء الحماية لها، بل إنها قد أشارت في قرارها:

"أفعاله ليست بالبسيطة، لكنها لا تصل إلى الحد الخطير المتمثل في جنايات العنف الأسري ".مقتبس من تقرير بثّته قناة "كان11".[31]

قضية قتل أخرى تبرز فشل سلطات إنفاذ القانون في حماية المرأة المقتولة هي قضية مقتل زهيرة ججيني وابنتيها، وقد نفّذت سنة 2013 على يد طليقها في قرية دبورية. في هذه القضية، تقدمت زهيرة بشكوى ضد زوجها السابق أمام جميع الجهات الممكنة:

29 "حينما يكون القاضي والشرطي رجلان، لن تكون هنالك فرصة أمام وفاء عباهرة"، موقع **سيحاة ميكوميت**، 12.11.2020، رابط . (بالعبرية)

30 إنهاء التحقيق في قتل المرحومة وفاء عباهرة، التي طعنت حتى الموت قريبا من عرابة، الشرطة **الإسرائيلية**، 28.1.2021، رابط . (بالعبرية)

31 موقع سيحاة ميكوميت 2020، هامش 32. (بالعبرية)

الشرطة، الرفاه الاجتماعي، والمحكمة، بيد أن جميع هذه الجهات لم تفلح في مساعدتها، بل وقد رفضت المحكمة طلبها باستصدار أمر حماية. حتى قتلت في نهاية المطاف مع ابنتيها. وبعد ذلك بثلاثة سنوات تقدم كل من أخيها وأمها بدعوى تعويض ضد الدولة بسبب إهمال الجهات المختلفة التابعة لها في حماية المغدورة.[32]

لم تكن جريمتي قتل وفاء عباهرة وزهيرة ججيني حالتين منفردتين، بل إنهما تضاف إلى حالات أخرى تمّ قتل نساء فلسطينيات فيها في وضح النهار، وقد حصل الأمر في بعض الأحيان أمام أطفالهن. وقد ظلّت نسبة كبيرة من هذه القضايا من دون حل، ولم يتم تقديم لوائح اتهام فيها.[33] في بعض هذه الحالات، زُعم أنه قد تم تنفيذ قتلة مأجورين لتنفيذ جريمة القتل، وهي ظاهرة جديدة في المجتمع الفلسطيني بدأت بالظهور خلال العقد الماضي فقط.[34]

الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من الحالات المذكورة أعلاه هو أن دولة إسرائيل قد فشلت في توفير الحماية للنساء الفلسطينيات، وأنها فشلت في الرد من خلال التحقيق في الجرائم وفي مقاضاة الجناة. إن المعطيات بشأن النسبة العالية للنساء الفلسطينيات اللواتي تقدمن بشكاوى سابقة للشرطة (74% بحسب مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، و80% بحسب عضوة الكنيست حنين زعبي [35]) تتحدث عن نفسها.

إن فشل الدولة في توفير الحماية للنساء الفلسطينيات ومحاكمة الجناة يتعارض مع التزاماتها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة والعقوبات القاسية، وغير الإنسانية، أو المهينة (CAT)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD) واتفاقية القضاء على جميع

32 "دعوى باهظة ضد الدولة: زهيرة قتلت بسبب إهمال السلطات""، **موقع والّا الإخباري**، 26.7.2018، رابط . (بالعبرية)

33 "الابن كان شاهدا على قتل والدته: "لقد دفعنا وقام بإلصاق مسدس إلى رأسها"، **YNET**، 24.9.2016، رابط .(بالعبرية)

34 "الشرطة تفترض بأنها قد تمكنت من القبض على المسؤولين عن عمليات القتل الثلاثة في اللد"، **موقع جلوبس**، 20.10.2010، رابط . (بالعبرية)

35 هامش (بالعبرية) 1 وهامش 18. (بالعبرية)

أشـكال التمييز ضـد المـرأة (CEDAW) واللجنـة العاملة باسـمها.

إن الحـد الأدنـى مـن واجـب الدولة يتمثـل في تطبيـق القوانين القائمة وإنشـاء المؤسسـات التي يمكـن لهـا أن تحمي حيـاة مواطنيهـا وتحمي قيمـة قدسـية الحياة والسـلامة الجسـدية. يقع عـلى عاتـق الدولـة أيضـا واجـب اتخـاذ تدابـير وقائية خاصـة ضـد الأشـخاص ذوي الأوضاع الحساسـة والمعرضـة لـلأذى، بسـبب تهديـدات محـددة أو أنمـاط عنف قائمـة أصلا.[36]

سـنة 2015، أمـرت لجنـة CEDAW (نطلـق عليـه فيما يـلي اسـم: "**لجنـة CEDAW و / أو اللجنـة**") بـأن الشرطـة والنظـام القضائي في كندا قـد أخفقا في توفـير الحماية الفعالة للنسـاء الأبوريجنيـات (النسـاء الأصلانيـات) اللائي تتجاوز نسـبتهن بين الضحايا نسـبتهن من التعداد العـام للسـكان، مقارنة بالرجـال، ومقارنة بالنسـاء الأخريات.

لقـد قضـت اللجنـة بـأن كندا قـد أخفقـت في مقاضـاة الجنـاة وضمـان حصـول الضحايا على تعويـض، كمـا أشـارت إلى حصول انتهـاك خطـير لحقوقهن وفقـا لميثاق CEDAW. وأشـارت اللجنـة إلى حـق النسـاء الأصلانيـات في الحياة والأمان الشـخصي، والحـق في الحماية المتسـاوية أمـام القانون، وفي تلقي مسـاعدة ناجعـة، إلى جانب واجـب الدولة في القضاء على جميع أشـكال التمييـز ضد النسـاء، واسـتئصال الصور النمطيـة الضارة.

قدمـت اللجنـة أيضـا 38 توصيـة للعمـل مـن أجل الدولـة، بمـا في ذلك إجـراء تحقيـق قُطري مسـتقل فيمـا يتعلق بموضـوع الأبورجينيات المختفيـات والمقتولات، وتجميـع المعلومات بصورة منهجيـة ودائمـة وفقـا للأصـل العرقي بصـورة تُلـزم جميـع أذرع الشرطـة بالعمـل من أجل اسـتئصال التصـورات النمطيـة القائمـة تجـاه النسـاء لـدى جميع العاملـين في سـلطات إنفاذ القانـون، ومكافحـة التصـورات النمطية التـي يتم فيها عرض هاتيك النسـاء في وسـائل الإعلام، وكـسر حلقـة انعـدام الثقـة القائمة تجـاه الشرطة، وتطويـر خطة عمـل قوميـة لمعالجة جميع أنـواع العنـف ضـد النسـاء الأبورجينيـات.[37] وفي ردّهـا، قبلـت كنـدا 34 توصية مـن توصيات

36 Sonia Boulos, "Policing the Palestinian Minority in Israel: An international Human Rights Perspective", **Journal of Holy Land and Palestine Studies** 19 (2)، pp. 151–174، (2020).

37 Canada's failure to effectively address murder and disappearance of Aboriginal women 'grave rights violation' – UN experts، **OHCHR**، 6.3.2015، رابـط .

اللجنة، رغم أنها قد ردّت الدعوة إلى إجراء تحقيق على مستوى قُطري.

صار تدخل لجنة CEDAW في حالات قتل النساء الأصلانيات في كندا ممكنا بفضل توقيع الدولة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتاريخ تشرين الأول / أكتوبر 2002. وهكذا، وبناء على المادة 8 من البروتوكول الاختياري، فإن اللجنة إذا ما تلقت معلومات موثوقة تشير إلى انتهاكات خطيرة أو منهجية للحقوق المنصوص عليها في الاتفاق تجاه أفراد أو مجموعة محددة، فإنها ستدعو الدولة إلى التعاون في فحص المعلومات، بل وسيكون بإمكانها تعيين أحد أعضائها أو أكثر لإجراء استيضاح وإرسال تقرير عاجل للجنة. وفي حال استدعت الحاجة، وبموافقة الدولة، فقد يشمل التحقيق زيارة لأراضي الدولة. وبناء على المادة 8 من البروتوكول الاختياري، فإن هنالك حاجة إلى موافقة الدولة على جميع مراحل التحقيق الذي تجريه اللجنة المذكورة.[38] تجدر هنا الإشارة إلى أن إسرائيل، على العكس من كندا، لم توقع حتى الآن على البروتوكول الاختياري لاتفاقية CEDAW [39].

38 Optional Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women، رابط .

39 Ratification Status for OP-CEDAW، OHCHR، رابط .

3. تسمية قتل النساء الفلسطينيات في إسرائيل (Naming)

بتاريـخ 8 تمـوز / يوليـو 1957، نـشرت صحيفة معاريف خبرا عـن جريمة قتل فيهـا أخ أخته التـي كانـت متزوجة وأمّا لـــ 4 أطفال، عبر طعنها بالسـكين:

מעריב, 08.07.1957, page 2

סניגר ליד הוואדי
אח רוצח את אחותו כדי לשמור על כבוד המשפחה

— מאת ישעיהו אביעם —

נים גדולות, שהונחו על גבי חלקת אדמה
מול הבית ברחוב שבטי ישראל 144 כי
סימלו סיומה של פרשה טראגית שבה
ג אחותו לעיני עשרות ילדים, נשים וג־
את אמו.

בת ה־26, אם ל־
מיום השבת לב־
ובני משפחתה
ז" שברמת־השׁ־
שעה 5 אחה"צ.

דזי יצטרפו אליה כדי לגשת
אל אחינו יחזקאל, הגר בשיכון
„עמידר" ברמת השרון, כיוון
שהוא חולה. השלושה יצאו ל־
דרך וכעבור 20 דקה לערך

שמשם הגיעו צעקות האנשים.
כשניגשתי לשם ראיתי את אחי
אליהו משתולל כמו משוגע. ב־
ידו החזיק סכין ואני פחדתי
קצת. גיגשתי בזהירות וצעקתי
עליו צעקה חזקה. הוא מפחד
קצת ממני ובשמעו את צעקתי
הוא עצר במקום. אמרתי לו ש־
יתן לי את הסכין. התקרבתי
אליו בזהירות ותפסתי בידו ואז
הגיש לי את הסכין. אחותי, דזי,
שכבה במרחק של 5 מטר מן ה־
מקום כשממנה נוזל דם רב ו־
שמלתה מופשלת למעלה. כ־
שראיתי זאת לא ידעתי מה לע־
שות מתוך בלבול החזרתי ל־

ותדהמה, לא יכלו להשיב לי
דבר".

אליהו משתולל עם הסכין

אם המשפחה לא פסקה מהת־
יפח ובקול רווי דמעות סיפרה:
„כשהלכתי לבקר עם דזי ואלי־
הו את בני יחזקאל ב„עמידר"
ראיתי לפתע שאליהו שולף
סכין מכיסו ודוקר בה את ידו
השניה. מיד ראיתי שהוא מת־
חיל להשתולל כמו משוגע.

"الدمّ يسيل قرب الوادي. أخ يقتل أخته ليحمي شرف العائلة"

وقـد كان الحديـث يـدور عـن قتـل امـرأة يهوديـة كانت تسـكن مـع عائلتهـا في مخيـم مؤقت للمهاجريــن الإسرائيليــين (معــبراة). وهكــذا يصــف التقريــر دافــع القتل:

> "كان عامـلا في الزراعـة، بـل إنـه كان يتاجـر في الخـضروات ويعـول امـرأة وخمسـة أطفـال. كان معروفـا في المخيـم المؤقـت بوصفه إنسـانا هادئـا. إلا أن شـائعات قد بدأت تـدور مؤخـرا حول خـروج أخته مـن منزلهـا للتجول مـع رجـال آخرين، وهكـذا قرر إلياهـو أن أختـه تلحـق العـار بـالأسرة"[40] (إبراز النـص مضاف)

حالـة أخـرى لقتـل امـرأة يهوديـة في إسرائيـل وصفـت بأنهـا جريمـة قتـل عـلى خلفية شرف

40 " الـدم سـال بجانـب الـوادي. أخ يقتـل أختـه مـن أجـل الحفـاظ عـلى شرف العائلـة"، صحيفـة **معاريف**، 8.7.1957.

العائلــة، وهــي حادثــة قتــل رينا دلي. وقــد ذكر مقال نــشر في صحيفــة معاريف في 5 شــباط / فبرايــر 1964 أنــه قــد تم اعتقال ســبعة مــن أفــراد الأسرة واتهمــوا بخطفها وقتلها عــلى خلفية علاقتهــا مع شــاب رفضتــه الأسرة..[41] هــذه التقارير التي تســتخدم فيها وســائل الإعلام خطاب "الــشرف" لتصــف دوافــع قتــل النســاء اليهوديات نــادرة إلى حــد أنها لــم تعد موجــودة اليوم عــلى الإطــلاق. مثل هــذه الأخبــار تمثل معلمــا هامّا حيــث يبــدو أن اســتخدام مصطلح "شرف العائلــة" قــد صــار مــع الســنوات حصريــا في الحديــث عــن النســاء الفلســطينيات في إسرائيل، وســنحاول في هــذا الفصــل تحديد ســبب ذلك.

في مقالهــا عــن سياســة الــشرف، تدّعــي منــار حســن أن تعامــل الدولــة ومؤسســاتها مــع الفلســطينيين، عــلى العكس مــن تعاملها مع اليهــود المهاجرين مــن دول عربية والذيــن تعاملت معهــم بقســوة مــن أجــل دمجهــم، لــم ينبع مــن الرغبــة في دمجهــم، بــل في عزلهم والســيطرة عليهــم. وهكــذا عمليــا، وفي كل ما يتعلق بالنســاء الفلســطينيات، فإن الدولة وأذرعهــا قد أتاحت اســتمرار ممارســة "الشرف" من خلال تشــغيل "الشــخصيات الاعتبارية" من أجــل التوصل إلى حــل وســط مــع العائلة واســتصدار عفــو للقتلة عــلى خلفيــة "الــشرف"، وهي سياســة أتاحت للدولــة التنصــل من المســؤولية، ويــسّرت الإهمال المؤسســاتي. وتصف حســن كيــف أن معالجة الدولــة لحــالات قتــل النســاء الفلســطينيات تتســم بالاســتشراق، الــذي يعــزو عوامــل ثقافيــة ومتأصلــة لا تتغــير مــع الوقــت إلى المجتمع العربي الفلســطيني. هذا الاســتشراق يتيح اســتمرار ممارســة قتــل النســاء، وهو يتــم تحت ذريعــة احــترام "التعدد الثقــافي".[42]

إن خطــاب تعدد الثقافــات في إسرائيل فيمــا يتعلق بالمجتمع الفلســطيني، يُمارس وكأنه يســتند إلى أســباب ليبراليــة وديمقراطيــة، وتصــوره الدولــة بوصفــه فعلا من أفعــال التســامح، ولكنه يشــكل عمليــا وهمــا، لا بــل فخــا للأقليــة الفلســطينية، وخصوصــا للنســاء مــن هــذه الأقلية.

---

41 "اعتقــال ســبعة مــن أبنــاء عائلــة واحدة لالشــتباه بهم في قتــل رينة ديــل "، صحيفــة معاريــف، 5.2.1964 . "تــم توثيــق هــذه الحــالات مــن قبــل الدكتــور مهيــب زيــدان، محــاضر في قســم الاقتصــاد في كليــة نوكس (إلينــوي، الولايــات المتحــدة)، وذلك ضمن مشروعــه البحثي المســتمر حول أرشــفة وتوثيق جرائم قتل النســاء في فلســطين منــذ بدايــة فترة الانتــداب البريطاني."

42 منار حسن1999، هامش 9.

فخطاب التعددية الثقافية يتيح الانفصام في تعامل الدولة مع الأغلبية اليهودية والأقلية الفلسطينية في كل ما يرتبط بمسائل الدين والدولة. وهكذا، فإن الاعتراف بالمؤسسات الدينية في كل ما يتعلق باليهود، يعد جزءا من المجال العام لدولة إسرائيل، وهذا نابع من تعريف إسرائيل لنفسها بوصفها دولة يهودية، في حين أن الاعتراف بالمؤسسات الدينية التابعة للمجتمع الفلسطيني، يعد بوصفه جزءا من المجال الخاص، وبناء عليه فإن الدولة تميل إلى التدخل بصورة أقل فيه.[43]

يلاحظ هذا الأمر في سياق المحاكم الدينية في إسرائيل، فهي تمارس انتهاكا للحقوق الأساسية للمرأة تحت حماية القانون الإسرائيلي، وبافتراض التعدد الثقافي، وذلك في تعارض مع رأي ناشطات نسويات كثيرات يدعين إلى وقف التمييز ضد النساء الفلسطينيات في هذا المجال.[44]

تظهر نتائج هذه الدراسة أن معظم جرائم القتل (حوالي 60%) يرتكبها زوج أو مجهول، لا على يد أحد أفراد العائلة (40% من الحالات)، وهو ما يثبت مجددا بأنه ما من مبرر لاستخدام تسمية "الشرف" في كل ما يتعلق بقتل النساء الفلسطينيات في إسرائيل.

الجدول 5: قتل النساء الفلسطينيات في إسرائيل

هوية القاتل

27.8%	**40.3%**	**31.7%**
تم تنفيذها على يد **الزوج**	تم تنفيذها على يد **أحد أفراد الأسرة**	تم تنفيذها على يد **آخر** يشمل توصيف "آخر" الحالات الجنائية، القاتل غير المعروف، أو القاتل المأجور.

يستند الجدول رقم 5 على ملخص لنتائج الدراسة الكمية التي شملت ما مجموعه 104 من

43 Michael Karayanni, A Multicultural Entrapment: Religion and State Among the Palestinian-Arabs in Israel, Cambridge University Press (2020).

44 " التحرر من نير القضاء الديني، شيرين بطشون تدعو حنين زعبي إلى العمل من أجل إقرار الزواج المدني"، **صحيفة هآرتس**، 8.3.2013، رابط; "The War on Women in Israel", **the Nation**, 19.8.2015 رابط .

حالات قتل النساء الفلسطينيات التي وقعت بين الأعوام 2008 – 2018.

سنة 2001، تم تكريس وثيقة خاصة صادرة عن مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست لموضوع 'القتل على خلفية شرف العائلة'. وتصف هذه الوثيقة الظاهرة المذكورة بوصفها سؤال معقّد بالنسبة للدولة الحديثة والديمقراطية:[45]

" تطرح ظاهرة القتل على خلفية 'تدنيس شرف العائلة' أسئلة معقدة بالنسبة للدولة الحديثة والديمقراطية. فكيف يجب أن تتعامل السلطات مع ظاهرة تعبر من جهة عن حالة ثقافية لمجموعات أقلية عرقية، وهي تسلب من جهة أخرى حقوق الإنسان. وما هي حدود التسامح الثقافي والتعددية التي ينبغي على الدولة ترسيمها قبالة ظواهر على شاكلة "القتل على خلفية تدنيس شرف العائلة" (إبراز مقطع النص ليس موجودا في النص الأصلي).

في تقرير صادر عن مركز الأبحاث والمعلومات نشر في أواخر العام 2013، صدر القرار باستبدال مصطلح "شرف العائلة" بالتعريف "القتل على يد أحد أفراد العائلة" في أعقاب قرار صادر عن رئيس شعبة التحقيقات والاستخبارات الشرطية التي تم اقتباسها في التقرير (الهامش رقم 4 من التقرير):[46]

" بحسب قرار رئيس شعبة التحقيقات والاستخبارات الشرطية للعام 2012، لم يعد مصطلح "القتل على خلفية شرف العائلة" مستخدما. وقد تم استبدال هذا المصطلح بـ "القتل على خلفية عائلية أخرى". وعلى الرغم من تغيير الاسم، **فإن المعايير قد ظلّت على حالها"** (إبراز مقطع النص ليس موجودا في النص الأصلي).

في أعقاب القرار المذكور، لم يتم في التقارير اللاحقة لمركز الأبحاث والمعلومات استخدام مصطلح "شرف العائلة" وقد تم تغيير المنهجية وفقا لذلك. ورغم قرار تغيير التسمية، للأسف، فإن الشرطة وكبار المسؤولين لم يتوقفوا عن استخدام مصطلح "الشرف".

45 راحيل فيرتسبيرغر، "وثيقة خلفية بشأن موضوع 'القتل على خلفية تدنيس شرف العائلة'"، **مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيست** (2001)، رابط .

46 يوفال بوجايسكي، " العنف تجاه النساء- تجميع معطيات للعام 2013"، **مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيست**، مقدّم للجنة تعزيز مكانة المرأة (2013)، رابط .

هكـذا، عـلى سـبيل المثـال، وفي مؤتمـر صحفي خـاص عقده رئيـس الـوزراء بنيامـين نتنياهو، ووزيـر "الأمـن الداخـلي" إسـحق أهارونوفيتـش في مدينـة اللـد في أعقـاب موجـة مـن جرائم القتـل، صرح وزيـر "الأمـن الداخلي":[47]

" تقـوم الشرطـة بعمـل ممتـاز هنا، وسـتواصل ذلك مـن خـلال تعزيز القـوات أيضا. إن قـوات الشرطـة مصممـة على بث شـعور أمكـن بالأمان. **وحـالات القتـل الأخيرة في غالبيتهـا جـاءت عـلى خلفية شرف العائلـة"** (إبـراز مقطع النص ليـس موجودا في النص الأصلي).

كمـا صرح وزيـر الأمـن الداخـلي جلعـاد أردان في مقابلـة مع راديـو القدس سـنة 2019 قائلا، بـأن المجتمـع العربـي شـديد العنف وأن هـذا يرجـع إلى "الرموز الثقافيـة". وقد تنـاول قضية النسـاء فقال:

"إنـه مجتمـع عنيـف جدّا جـدّا، وألـف مـرّة جـدا"... "أن تمنـح الأم ابنهـا الإذن بقتل أختـه لأنهـا تواعـد رجـلا لا تحبـذه العائلة".[48]

وتجدر الإشـارة أيضا إلى أن الإعلام العبري مشـبع أيضا باسـتخدام مصطلـح "شرف" في تغطية قضايـا قتـل النسـاء الفلسـطينيات وفي الوصمـات التـي تصـف المجتمـع العربي الفلسـطيني بوصفـه "أقـل تنـوّرا". وهكذا مثلا في سـنة 2014 تـم نشر تقريـر في صحيفـة معاريف يحمل عنـوان "قتـل عـلى خلفيـة تدنيـس شرف العائلة: كيـف لا يزال هـذا الأمر يحصـل في إسرائيل". ويبـدأ التقريـر بقصة سـيدة إيرانية تـم إعدامها رجمـا بالحجارة بتهمـة الزنـا، ويربط القصة بالقتـل عـلى خلفيـة جرائـم "شرف العائلـة" الحاصلـة في أوسـاط المجتمـع الفلسـطيني في إسرائيـل. وقـد أجريـت في سـياق التقريـر مقابلـة مـع أحـد الشـخصيات الأمنية الـذي يحاول شرح الظاهرة:

47 "نتنياهـو، اللـد لـن تكـون أرض كاوبـوي"، موقـع MAKO، 7.10.2010 رابـط . تـم نشر تقريـر مماثل في صحيفـة **جلوبـس**، رابط .

48 "أردان: المجتمـع العربـي عنيـف جـدا. في النزاعـات التـي تنتهـي عندنـا بدعـوى قضائيـة، هـم يسـحبون المسدسـات لإنهائهـا"، **صحيفة هآرتـس**، 7.10.2019، رابط. تـم نشر تقرير مماثـل في **صحيفة معاريف**، رابط .

"غالبا ما يكون الدافع دينيا، وقد يكون في بعض الأحيان ثقافيا. حتى في الإرهاب هنالك دوافع دينية وثقافية. ومع ذلك، فإن الأمر مرتبط بالظرف بشكل كبير. نحن لا نتعامل مع هذا الارتباط. صحيح أن دوافع غالبية عمليات القتل التي تنفذ على خلفية شرف العائلة هي دوافع دينية، لكنها ليست إرهابية."[49] (إبراز مقطع النص ليس موجودا في النص الأصلي).

إن كان هذا هو الحال، فلماذا تصر الدولة ومؤسساتها على تبني خطاب "الشرف" في كل ما يتعلق بحالات قتل النساء الفلسطينيات، في تعارض مع صرخة المنظمات النسوية، والناشطات، وعضوات الكنيست، والمثقفات في المجتمع الفلسطيني، الداعيات إلى وقف استخدام هذه التسمية؟

وأيضا: لماذا تختار الدولة تجاهل أصوات هؤلاء والاستمرار في الاعتماد على آراء المستشارين للشؤون العربية على اختلاف أنواعهم، وعلى جهات تابعة لوزارة "الأمن" لكي تفهم جرائم القتل؟

في مقالها، تصف منار حسن جذور نمط القتل على خلفية "الشرف" وكيفية تغيره مع الوقت. تقول حسان بأن من يقتل المرأة على خلفية الشرف هو من تربطه بها علاقة دم، وهو يحمل عبء التطهير. في العرف الأصليّ، يكون الرجل الذي دنّس شرف المرأة هو المستهدف بالقتل، ولكن، ومع مرور الوقت، تم استبداله بقتل المرأة لأن الأمر يحمل تكلفة أقل للمجتمع والأسرة، فمقتل الرجال يستدعي خلق حلقة ثأر بين قبائل مختلفة. وقد أشارت حسن إلى أن قيم الشرف و "العيب" في المجتمع الفلسطيني (وهو مصطلح يتم استخدامه بشكل متكرر لتوصيف أجساد وجنسانية النساء) ليس متساويا، بل وصفت حسن كيف أن هنالك تحسنا في الدول العربية، على غرار إلغاء تخفيض الأحكام لقتلة النساء على خلفية "الشرف" إلى جانب تغيير المواقف لدى الشخصيات العامة العربية من هذا الموضوع.[50] وعلى غرار حسن، أشارت كل من عضوة الكنيست عايدة توما - سليمان

49 "القتل على خلفية "تدنيس شرف العائلة": كيف لا يزال مثل هذا الأمر يحصل في إسرائيل"، **صحيفة معاريف**، 28.10.2014، رابط .

50 منار حسن1999، هامش 9.

وعضـوة الكنيسـت حنين زعبي أيضا إلى أنشـطة الجمعيات النسـوية الفلسـطينية التي تعارض حـوادث العنـف والقتـل، وحذرت من اسـتخدام خطـاب الــ "شرف" واسـتخدام "الخصائص الثقافيـة" كذريعـة لعـدم المقاضـاة في جرائم قتل النسـاء الفلسـطينيات.[51]

تنضـم إلى هـذا النـداء كل مـن نبيلـة إسـبنيولي[52] ونـادرة شـلهوب كيفوركيان، وسـهاد ظاهر ناشـف[53] اللاتـي يدعـون إلى اسـتبدال خطـاب الــ "شرف" بمصطلح قتـل النسـاء (FEMI-CIDE) وهـو جـزء من ظاهرة واسـعة النطاق مـن العنف عـلى خلفية جندرية يـضرب جذوره في ممارسـات انعـدام المسـاواة بين الجنسـين وبإسـاءة اسـتخدام كل مـن القوة وبنـى القوة.[54]

عـلاوة عـلى ذلك، دعا عـدد من أعضاء الكنيسـت، سـنة 2014، خـلال نقاش في لجنـة الداخلية، كلا مـن الشرطة ووسـائل الإعـلام إلى "التوقف عـن الاختباء وراء شـعار 'قتل عـلى خلفية شرف العائلـة''، والبحث بشـكل معمق في حـالات القتل، والخلـوص إلى الحقيقة.[55]

وتجدر الإشـارة إلى أن سياسـة إهمـال معالجة حالات العنف وقتل النسـاء الفلسـطينيات لا تنبع فقـط مـن التسـمية بذاتها، بـل من ممارسـة تتعامـل مع المجتمـع الفلسـطيني بوصفـه آخرا، ومـن الأفـكار النمطية والآراء المسـبقة التـي يُدمغ بهـا المجتمع الفلسـطيني في إسرائيل.

بـصرف النظـر عن الالتزام بتشـكيل هيئات تحقيق وهيئـات قضائية ومؤسسـاتية لحماية الحق في الحيـاة، تُطالـب الدول أيضا بالتعامـل مع الحواجز السياسـية، والاجتماعيـة، والثقافية، التي تمنـع التمتع بحقوق الإنسـان. وقـد تناولت محاكـم دولية وتقاريـر اتفاقية القضـاء على جميع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة، الوصمـات التـي تدمغ بهـا الدولـة النسـاء الأصلانيات أو النسـاء المنتسـبات إلى مجتمعـات الأقليـة، وكيـف أن اسـتعادتها تصـير واحـدة مـن الأسـباب الجذرية

51 عايدة توما سليمان 2005، هامش 10 وحنين زعبي2017 هامش 18.

52 "Honor killings – Culture as excuse for murdering Arab women"، The Jerusalem Post، 20.9.2021، رابـط .

53 ن. شلهوب كيفوركيان وس. ضاهر ناشف 2013، هامش 11.

54 Frequently asked questions: Types of violence against women and girls، UN WOMEN، رابط .

55 اسـتخلاصات لجنـة الداخليـة وحمايـة البيئـة في أعقـاب صـدور قرار بشـأن مداولـة عاجلة حـول موضوع عجـز الشرطـة في الحـؤول دون قتل النسـاء في الرملة- اللـد وفي المجتمـع العربي، المطروح للنقـاش على طاولة **الـدورة التاسـعة عشرة للكنيسـت** بتاريـخ 24.11.14، رابط .

للعنـف الجنـدري كما تصـير عاملا يمنع النسـاء مـن اللجوء إلى السـلطات.[56]

لذلـك، ومـن أجل ضمـان المسـاواة في الحماية بالحـق في الحيـاة للمواطنين الفلسـطينيين، يجب اسـتبدال نهـج الشرطـة ككل، بنهـج قائم على مبـادئ حقوق الإنسـان، نهج يقوم عـلى الاعتراف بالفلسـطينيين بوصفهـم مواطنـين متسـاوين، يحـق لهـم التمتـع بحمايـة متسـاوية لحقهـم الإنسـاني الأسـاسي. إن تبنـي هـذا التوجـه المرتكز إلى حقوق الإنسـان لـن يكـون ممكنا في ظل ظـروف يتم فيهـا تفضيل حقـوق الأغلبيـة اليهوديـة في الدولة.

تشـير العديـد مـن الدراسـات، في هـذا السـياق، ومنـذ فـترة طويلـة، إلى انعـدام ثقـة المجتمع الفلسـطيني في إسرائيـل بمنظومـة إنفـاذ القانـون، وذلـك نتيجة لعـدم توفر الحمايـة المطلوبة للحقـوق الأساسـية لأبنـاء وبنـات هـذا المجتمـع. ويشـير بحـث بـادر إليـه مركـز الأبحـاث والمعلومـات التابـع للكنيسـت إلى نسـب عاليـة من غياب الشـعور بالأمان الشـخصي في أوسـاط النسـاء الفلسـطينيات مقارنـة بالنسـاء اليهوديـات، وخصوصـا غياب الأمـان لـدى التوجه إلى الشرطـة (33% مقابـل 20% في أوسـاط النسـاء اليهوديـات).[57]

في دراسـة أجرتهـا سـيّدة مـوكاري- ريناوي حـول مجال العنـف الجنسي، برز خـوف الضحايا وعـدم ثقتهـن بمؤسسـات إنفـاذ القانـون نتيجـة هـذه الوصمـات، حيـث وصفـت الضحايـا تجربـة مواجهـة الشرطة بأنها تجربـة تمثل تطبيـع الأذى، والتقليل من الشـأن، وعـدم القبول، والتمييز.[58]

4. "شرف العائلة" في المحاكم الإسرائيلية

شـهدت قـرارات المحاكـم التـي فحصناهـا في السـنوات التـي يتناولهـا هـذا البحـث (2008 - 2018) والتـي عثرنـا فيهـا عـلى إدانـات وأحـكام في ملفـات قتـل النسـاء الفلسـطينيات، بأن

56 سونيا بولص 2020، هامش 39.

57 شـيلي مزراحـي سـيمون "الشـعور بالأمـان الإنسـاني للنسـاء في إسرائيـل في يـوم المـرأة العالمـي "، **مركـز الأبحـاث والمعلومـات التابـع للكنيسـت**، (מרכז 2016)، رابـط .

58 سـيّدة مـوكاري- ريناوي، "الأذى الجـنسي ضد النسـاء العربيات الفلسـطينيات في إسرائيـل، ومنظومة إنفاق القانـون (الشرطـة)" بحث لنيـل لقب الماجسـتير **الجامعـة العبرية في القـدس** (2011).

الجهاز القضائي في إسرائيل يبدي انعدام تسامح تجاه الخطاب "الثقافي" و / أو ادعاءات المتهمين لغرض تخفيف الأحكام على خلفية "شرف العائلة". وفي جزء كبير من القرار، عبر القضاة عن مقولات مبدئية تعارض مصطلح قتل على خلفية "الشرف". وفيما يلي بضعة أمثلة:

الحكم في قضية مقتل هلالة محاميد والنظر في ادعاء الإغاظة [59]

في استئناف على إدانة شقيقين بقتل أختهما، رفض القاضي أ. شوهام، قاضي المحكمة العليا، ادعاء المدانين الذي يرتكز على مسألة الإغاظة التي طرحها المتهمان بادعاءات ثقافية. معنى الإغاظة في القضاء الجنائي هو فعل استفزاز يسبق فعل الإماتة، وهو ما يدفع المتهم إلى فقدان السيطرة. إن ادعاء الدفاع هذا يتيح مسؤولية أقل شأنا، إلى جانب تخفيف في حكم المتهمين.

وقد قام القاضي شوهام برفض ادعاء المستأنفين المذكور وأشار إلى أن هذا الادعاء مثير للحنق وكان من المفضل ألا يطرح وألا يُذكر في البروتوكولات. وقد أشار إلى أن طبيعة الاختبار الموضوعي لوجود فعل الإغاظة كما حددته المحكمة العليا لا يتغير وفقا لمنشأ المتهم أو عرقه أو طائفته، وذلك لعدة أسباب من ضمنها مكانة مبدأ قدسية الحياة، والمساس المحتمل لذلك بمبدأ المساواة، نتيجة اتخاذ موقف مغاير تجاه المتهمين المنتمين إلى فئة معينة.

وقد قال القاضي في نهاية خطابه:

" لقد أصبح "شرف العائلة" تعبيرا شائعا، مفرطا في العادية، على لسان من يختارون إزهاق أرواح النساء، سواء أكنّ بناتهن أم أخواتهن أم زوجاتهن، بسبب رغبتهن في أن يحيين حياتهن كبشر. ليس الأمر إنجازا يحمل في طيّاته أي احترام، بل فعلا دنيئا، متوحشا، وإجراميا، بغض النظر عن هوية منفذيه. إنه فعل يلقي

59 التماس جنائي رقم 502/10 **محمود محاميد ضد دولة إسرائيل**، مقدّم بتاريخ 22.10.2012 (تم نشره في موقع נבו).

الخــزي والعــار عــلى باقــي أفــراد الأسرة. ولا يجــب إســباغ أي موافقة ضمنيــة على مثل هــذا النــوع من الأفعــال، لا عــلى المســتوى القضائــي ولا الأخلاقي".

الحكم في قضية حنان البحيري[60]

وهنــا أيضــا، في جلســة الاســتماع بشــأن الحكــم الصــادر بحــق قاتلي حنــان البحيري، أشــارت المحكمــة إلى أنــه لا يجــب التصالــح مع ظاهــرة القتــل عــلى خلفيــة "شرف العائلة":

"لا يجــب التســامح مــع هــذه الظاهــرة. بل يجــب مكافحتهــا بكافــة الوســائل المتاحة لجهــاز إنفــاذ القانون. إنهــا حرب صعبــة وعنيدة والانتصــار فيها ليــس مضمونا، لكنه لا يمكــن لمجتمع ســليم أن يستســلم ويرفع يديه. مــن الواضح أن على جميــع الجهات أن تتجنــد لهــذه المعركة، وألا يقتــصر الأمر على جهاز إنفــاذ القانون. فالجهــاز التربوي هو الــذي يجــب عليــه أن يقف في مقدمــة النضال. إنها حاجة ماسّــة للتســبب في اســتدخال المعايــير الأخلاقية التي من شــأنها إدانــة القاعــدة الاجتماعية المرفوضة، التــي تقودنا إلى هــذا القتــل الــذي يطلق عليه اســم "قتل عــلى خلفيــة شرف العائلة" ".

الحكم في قضية أماني فرج[61]

في هــذه القضيــة، تمــت إدانة والــد أماني بتهمــة التحريض على القتــل، وقد حكم عليه بالســجن المؤبــد. وقــد تــم رد اســتئناف الأب مــن قبــل المحكمــة العليا. وقــد كتــب القاضي ســليم جبران قــرار الحكــم الأســاسي الــذي عبر فيه عــن موقــف واضح يســتنكر مصطلــح القتل عــلى خلفية "شرف العائلــة" مقتبســا من الناشــطة النســوية المعروفة نــوال الســعداوي في قراره:

"128. تجســد الجرائــم عــلى خلفيــة "شرف العائلــة" عــدم الاحــترام في أكثــر صــوره جذريــة. إنــه انعــدام احــترام تجاه المــرأة الفــرد، وحقهــا في الحيــاة والاســتقلال، وهذا انعــدام احــترام تجاه النســاء عموما، النســاء الخاضعات لنظــام عنيف من قبــل الرجال

60 ملــف جنائــي خطــير رقــم 17-06-39446 (المحكمة اللوائيــة في بئر الســبع) **دولة إسرائيل ضــد البحيري وآخريــن**، مقــدّم بتاريــخ 5.8.2020 (تم نــشره في موقع נבו).

61 التمــاس جنائــي رقــم 10/4178 **عــوفي فرج ضد دولــة إسرائيل**، مقــدّم بتاريــخ 19.8.2013 (تم نشره في موقع נבו).

المحيطين بهنّ. يجب إدانة هذه الظاهرة بشكل جذري، ويجب العمل ضدها بأقصى الوسائل التي ينص عليها القانون...

129. ويحسن بنا في هذا الصدد تذكر الكلمات الملهمة لنوال السعداوي، التي تكافح بضراوة حتى يومنا هذا من أجل حقوق المرأة في مصر، والتي تكافح ضد عدة قضايا من ضمنها العقوبات المخففة (وأحيانا انعدام العقوبات أصلا) في بعض الدول الإسلامية، إذا ما تعلق الأمر بالقتل على خلفية "شرف العائلة":

"العذرية هي قاعدة أخلاقية صارمة تطبّق على الفتيات وحدهنّ. ومع ذلك فقد فإن المعيار الأول للقاعدة الأخلاقية، إذا كانت أخلاقية بالفعل، يجب أن تتمثل في تطبيقها على الجميع من دون استثناءات، وتأنف عن أي شكل من أشكال التمييز سواء على قاعدة الجنس، اللون، أو الطبقة. ومع ذلك، فإن هذه القواعد والمعايير الأخلاقية نادرا ما تطبق في مجتمعنا على جميع الناس على قدم المساواة. وهذا الدليل الأكبر على مدى عدم أخلاقية هذه القواعد والمعايير بحق".

(Nawal El Saadawi, **The Hidden Face of Eve: Women in the Arab World** 41 (2nd ed., 2007)".

الحكم في قضية الزبارقة[62]

في حادثة تتعلق بالثأر، في الاستئناف الجنائي رقم 08-10358 **الزبارقة ضد دولة إسرائيل**، تطرق القاضي سليم جبران بصفته قاضي استئناف، في معرض تناوله لحجة الدفاع القضائي في قضية جنائية، ومسألة التنوع الثقافي. وقد قال بأنه يجب رفض هذه الادعاءات والتعامل معها بانعدام تسامح مطلق:

"يجب أن تواجه التعددية الثقافية الليبرالية تحديا كبيرا ومعقدا: ما هو حكم الثقافة غير الليبرالية؟ هل على الدولة الليبرالية متعددة الثقافات أن تظهر تسامحها تجاه

62 التماس جنائي رقم 08-10358 **الزبارقة ضد دولة إسرائيل**، مقدّم بتاريخ 16.3.2010 (تم نشره في موقع נבו).

ممارسـات ثقافيـة كالثـأر أو القتـل، الـذي يطلـق عليـه اسـم "القتل عـلى خلفية شرف العائلـة"؟. "في دولـة القانـون لـن يمكـن التصالح مع عـادة "الثـأر"، ويجـب إدانتها. وبنـاء عليـه، فلا يجـب إعطـاء وزن بالمطلق أثنـاء إصدار الحكـم لحقيقـة أن الأفعال قد تـم تنفيذهـا بوصفها "ثـأرا" لأحد أفـراد الأسرة" (الالتمـاس الجنائي رقـم 6095/08 سـلومون ضـد دولـة إسرائيل (لم ينـشر حتـى تاريـخ 29.12.2008) ; قضيـة حامد). **قبـل الاعـتراف بحـق المتهـم في ثقافتـه، يجـب حمايـة حـق الضحيـة في حياتها وسـلامة جسـدها. وبنـاء عليـه، فـإن التسـامح في المجتمـع متعـدد الثقافات له حـدود. هذه الحدود تُرسّـم من خـلال التوازن بـين التوجه متعـدد الثقافات وبين التوجـه الليـبرالي (وللاطـلاع عـلى صيغة تـوازن مقترحـة، راجعوا روبنشـطاين، ص. 88). مـن المفهـوم أن العادات العنيفـة في هذا التوازن، كالثـأر، أو القتل "على خلفيـة شرف العائلة" وما شـاكلهما، يعتبران خـارج "الحيّز" متعـدد الثقافات.** ليـس هنالـك مـن طريقة لقبـول ممارسـة ثقافيـة تتخذ مسـار العنـف الشـديد. يجب خـوض حرب شرسـة ضـد هذه الأشـكال من العـادات العنيفـة. نحن ملزمـون بالحفاظ عـلى المعايير الأخلاقية الأساسـية، بما فيها قدسـية الحياة وسـلامة الجسـد. إن الممارسـة الثقافيـة التي تنتهك هذه القيم الأساسـية غـير مقبولة في مجتمع ليـبرالي متعدد الثقافات (راجعـوا جونطوبنيـك، ص 40)، ويجـب التعامـل معهـا بنهـج عـدم التسـامح المطلق. لذلـك، عندمـا يقال بـأن ممارسـة العنف تتم عـلى خلفية ثقافيـة، فما من مجـال لإعطاء هـذا الأمـر معنـى في القانون الجنائـي، وذلـك لأن "القانـون الجنائي يشـكل الحد الأعلى مـن التسـامح، والذي يعد التسـامح تجـاه الثقافات غـير الليبرالية وغير المتسـامحة فيما عـداه، أمـرا غير مرغـوب" (رابـين وواكـي، ص 613). **يجب ألا يُسـمح لنهـج التعدد الثقـافي تجـاوز القيـم الليبراليـة الأساسـية، ولا مجال للحفـاظ على القيـم التي لا تتوافـق مع حقوق الإنسـان الأساسـية، وعلى رأسـها قداسـة الحياة وسـلامة الجسـد.** " مـن الواضـح أن الجدل بشـأن التنـوع والنسـبية الثقافية لا يمكـن أن يكون أدنـى مـن إخضـاع مجموعة مـن السـكان واضطهادهـا... وبالتأكيـد فإنـه لا ينبغي أن

يـبرر هـذه الخفـة غـير المحتملة في سـلب البـشر حياتهـم باسـم هـذه القيمـة". (إبراز مقطـع النـص ليس موجـودا في النـص الأصلي).

إن الفجـوة القائمـة في أنمـاط سياسـات الشرطـة فيمـا يتعلـق بقتـل النسـاء الفلسـطينيات، والطريقـة التـي ردت فيها المحاكم الإسرائيلية في السـابق ادعـاءات "ثقافيـة" لتخفيف الأحكام، ليـس توجّهـا جديـدا. فـكل من حسـن وعايـدة توما سـليمان قـد أشـارتا إلى الأمـر في أبحاثهن التـي نشرنهـا، ويبـدو أن مثـل هـذا التوجه مسـتمر حتـى اليوم.[63]

وعـلى الرغـم ممـا ورد أعـلاه، فقـد فشـلت المحاكـم عـلى أرض الواقـع في حمايـة النسـاء الفلسـطينيات، حيـث إن المسـتوى المنخفـض الذي نعرضـه في هـذا البحث، يتحدث عن نفسـه. هـذا رغـم أن الحـد الأدنى من العقوبـات المفروضة عـلى مدانين بجرائـم قتل أو التسـبب في قتل نسـاء يهوديـات يـتراوح بـين 14- 18عامـا، فـإن الحد الأدنـى المفروض عـلى قتل أو التسـبب بقتل نسـاء فلسـطينيات يصل إلى مسـتوى شـديد الانخفـاض هو 5.5 سـنة (راجعـوا الجدول رقـم 3). وعـلاوة عـلى ذلـك، فإن الاتهامـات الخطـيرة بالقتل قـد تم اسـتبدالها، في حـالات قتل النسـاء الفلسـطينيات، بإدانـات المسـاعدة في القتـل، المسـاعدة بعـد تنفيـذ جريمـة، أو التآمـر للقيـام بجريمـة، وقـد فرضـت أحكام شـديدة الانخفـاض على هـذه التهـم تراوحت بين سـنة ونصـف إلى 10 سـنوات فعلية فحسـب. هنالـك حاجة إلى النظر في سـيرورة مصادقة التسـويات القضائيـة التـي تتيح مثـل هذه العقوبات المخففة، وأساسـا يجـب النظر في حمايـة حق ضحايا الجنايـات، بموجـب قانـون ضحايا الجرائـم للعـام 2001.[64] إن القانون لا يلـزم المحكمة بتبني موقـف المتـضرر مـن الجانـي و / أو عائلتـه، رغـم أنـه يمنـح القضـاء الحـق في التعبـير عـن موقفـه بمسـألة تسـوية الإقـرار بالذنـب. هكذا، مثـلا، في قضيـة مقتل حنـان البحيري المشـار إليهـا أعـلاه، ورغـم مقـولات المحكمة التـي تحـدد بأنه يجب عـدم التصالـح مع ظاهـرة القتل عـلى خلفيـة "الـشرف" فقد صادقـت المحكمـة عمليا على تسـوية ادعـاء في تعارض مـع موقف والـدة القتيلة.

---

63 منار حسن 1999 هامش 9، عايدة توما سليمان 2005 هامش 10.

64 قانون حقوق ضحايا الجرائم، 2001، رابط .

في هذه القضية كان المشتبه بهما في جريمة قتل الضحية، عمّي الضحية وأحد أبناء عمومتها. وقد كانت المغدورة يتيمة الأب، وقد أخذ أحد أعمامها (أحد المتهمين) مهمة رعايتها، وقامت بتزويجها من رجل يعاني من تخلف عقلي، انفصلت عنه لاحقا. وبناء على لائحة الاتهام الأصلية، فقد قام أبناء عائلتها الثلاثة بخطفها، وقتلها، وإحراق جثتها.[65] وفي نهاية المطاف، تم استبدال الاتهامات وتحويلها من جريمة قتل إلى جريمة مساعدة في القتل وإبادة أدلة في حالة اثنين من المتهمين وبضمنهم العم المذكور، وقد صادقت المحكمة على تسوية ادعاء تحكم بـ 10 سنوات فعلية:

> "والدة المرحومة تعارض اتفاقية التسوية. لقد قرأنا بعناية التقرير الذي يتحدث حول ضحايا الجريمة. وبسبب رغبتنا في حماية الخصوصية وأمن ضحايا الجريمة فإننا لن نقوم بسرد التفاصيل الصعبة المذكورة في التقرير. ونشير إلى أن التقرير صعب وقلوبنا مع ضحايا الجريمة. في ظل ظروف هذه القضية، وبما أن المتهمين قد أدينوا في لائحة الاتهام المعدّلة، فيبدو أن التسوية العقابية تقع في ضمن حدود المقبولية، وينبغي الموافقة عليها".[66]

5. العلاقة بين قتل النساء وبين تصاعد العنف في المجتمع الفلسطيني

من المستحيل فهم هذا الارتفاع في جرائم قتل النساء الفلسطينيات في إسرائيل، ونسبة تمثيلهن المرتفعة في السنوات الماضية (راجعوا الجدول رقم 1)، من دون إدراك علاقته بتزايد معدلات الجريمة في المجتمع الفلسطيني. تظهر نتائج البحث المعروض هنا إلى أن 31.7% من حالات قتل النساء الفلسطينيات قد تمت على يد آخر، وبضمنها حالات جنائية، أو قاتل غير معروف، أو قاتل مأجور (راجعوا الجدول رقم 5).

سنة 2014، تم تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات تحت مسؤولية وزارة الرفاه، لمنع ومعالجة ظاهرة العنف الأسري (فيما يلي: **"اللجنة الوزارية المشتركة"**). وتطرقت

65 "توثيق: خطفوا شابة بدوية وقتلوها "، **YNET**، 14.1.2020، رابط .
66 دولة إسرائيل ضد البحيري وآخرين، هامش 64.

التوصيات الأساسية للجنة إلى الحاجة للتعاون بين الجهات المهنية الضالعة في معالجة ضحايا العنف الأسري، بوصفها أساس لتحسين الاستجابة "الوطنية" في مواجهة الظاهرة. إلا أن اللجنة الوزارية المشتركة التي تشكلت من أجل معالجة مشكلة العنف الأسري تصب جهودها فقط على حالات القتل التي ينفذها الزوج، وهي لا تتعامل مع حالات القتل على يد أحد أفراد الأسرة أو على يد غريب، وعليه فهي غير ناجعة لتفكيك غالبية قضايا قتل النساء الفلسطينيات.

في وثيقة أعدها مركز البحوث والمعلومات، تحضيرا لمداولات اللجنة الخاصة للقضاء على العنف في المجتمع العربي، في موضوع قتل النساء، يشير التقرير إلى التوجه لوزارة "الأمن الداخلي" بطلب للحصول على معطيات بشأن تطبيق إجراء التنسيق بين الشرطة ووزارة الرفاه في الحالات التي تكون فيها النساء معرضة لخطر عال (بما في ذلك النساء الفلسطينيات) إلا أن الوزارة لم تقدم أي رد.[67]

تشير الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين انتشار جرائم قتل النساء ومستوى الجريمة في البلدات العربية: فكلما كان مستوى الجريمة في البلدة أعلى بسبب توافر الأسلحة في الحيّز، كلما ارتفعت حالات قتل النساء. مثل هذه الحالة ليست مقتصرة على إسرائيل وحدها، بل لها مثيل في مناطق أخرى من العالم (على غرار المكسيك)، وهي تشير إلى أن توفر انتشار الأسلحة في المجتمع هو عامل خطر واضح يؤدي إلى الارتفاع في مناسيب انتشار قتل النساء في المجتمع عينه.[68]

في الوقت الذي تواصل فيه الدولة عزو الزيادة في نسبة جرائم قتل النساء الفلسطينيات إلى "خصائص ثقافية" مهما تكن هذه الخصائص، فإن الإعلام والناشطين والناشطات والمنظمات والشخصيات العامة وأعضاء الكنيست يوجهون أصبع الاتهام بالذات إلى الدولة ومؤسساتها. هؤلاء الناشطين والشخصيات العامة يحذرون منذ سنوات من الشعور بالعجز القائم في المجتمع الفلسطيني، ومن المساس بشعور الأمان لدى الفلسطينيين مواطني

67 المصدر السابق

68 حافة دايان، راسم خمايسي، أحمد حليحل "قتل النساء العربيات في إسرائيل: نظرة اجتماعية ديموغرافية، دورية **מגמות** נה (2)، 165-143 (2020).

إسرائيل إزاء ظواهر القتل والإجرام العنيف.

وجدت دراسة أعدّتها جمعية بلدنا، حول جرائم القتل التي حصلت بين السنوات 2011 و2019، بأن هنالك 64 حالة قتل في المعدل في المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، وهو ضعف عدد الحالات الحاصلة في المجتمع اليهودي، وهو يزيد عن ضعف عدد الحالات الحاصلة في الضفة الغربية، حيث عدد السكان يمثل ضعف عدد الفلسطينيين من مواطني الدولة. ويظهر البحث أنه قد تم في غالبية الحالات، أي في 74% منها، استخدام سلاح ناري، وإلى أن نسبة عمليات القتل الأعلى مقارنة بعدد السكان كان في منطقة مركز البلاد، وخصوصا في مدن يافا، الرملة، واللد. كما يظهر البحث أن غالبية المتضررين من تفاقم العنف في المجتمع العربي هم الرجال الذين يشكلون أكثر من 80% من ضحايا القتل.[69]

قامت عضوة الكنيست حنين زعبي، سنة 2016، برفع تقرير إلى مراقب الدولة، ويركز هذا التحقيق على الجريمة في مدينة يافا، وهو يرتكز على مقابلات معمقة تم إجراؤها مع رؤساء سلطات محلية، عاملون في مجال التربية، ضباط مراقبة السلوك، ناشطين اجتماعيين، إلى جانب شهود في حالات إجرام. ويصف التقرير صورة تفيد بأن الدولة قد خلقت مناطق متروكة للجريمة في يافا بصورة موجهة تتركز في الامتناع عن التحقيق في حالات العنف، وهو ما أدى إلى انعدام ثقة المجتمع الفلسطيني بالشرطة.[70]

وفي تقرير آخر قدّمته عضوة الكنيست حنين زعبي إلى مراقب الدولة سنة 2017، أشارت زعبي إلى تصاعد العنف، وطالبت بالتحقيق في إخفاقات الشرطة في معالجة العنف المشار إليه، وتعزيز سلطة القانون في المجتمع الفلسطيني. ويشير التقرير على وجه الخصوص إلى سلسلة من الإخفاقات في معالجة الشرطة للإجرام في المجتمع العربي، ويصف كيف أن منظمات الإجرام، نتيجة لذلك، قد استولت على مساحات غير قليلة من الحياة في البلدات

69 “Nine Years of Bloodshed: A Statistical Report on Homicide Cases among Palestinians in Israel (2011-2019)”، **Baladna Association for Arab Youth and Centre for Trust، Peace and Social Relations، Conventry University UK** (2020).

70 تقرير "نشاط الشرطة الإسرائيلية في أوساط المجتمع العربي في يافا: أهو إخفاق أم سياسة موجهة؟" مقدم إلى مراقب الدولة من قبل **عضو الكنيست حنين زعبي** (2016).

العربيــة، وفي المــدن المختلطــة أيضا.[71]

تشـير الدلائـل إلى أن ازديـاد الجريمـة في المجتمـع الفلسـطيني يرتبـط ارتباطا وثيقا بسياسـة إشـاحة البـصر، بـل وحتـى التشـجيع الخفـي مـن جانـب كل مـن الشرطـة والدولـة. [72] حيث تصـف سـهى عراف في سلسـلة مـن التحقيقات التـي أجرتها، سـيطرة المنظمـات الإجرامية على المجتمـع الفلسـطيني وعلى السـلطات المحليـة في أعقاب صـدور القرار رقم 922 (قـرار حكومي كان مـن المفـترض أن يخصـص ميزانيـات للسـلطات المحليـة من أجل تحسـين البنـى التحتية والمـدارس وغيرهـا). وتنعكس هذه السـيطرة في عمليـات الاسـتحواذ على المناقصـات، إلى جانب مجموعـة متنوعـة من حـالات التهديـد وإطلاق النـار، بل وحالات قتـل شـخصيات رفيعة عاملة في السـلطات المحليـة.[73] تقـوم هـذه المنظمـات الإجرامية بتشـغيل فتيـان ينحدرون مـن بيئات الضائقـة والفقـر والعنف، وهـؤلاء يصرّحـون بدورهم بأنهـم "لا يهتمـون بالموت".[74]

وتشـير سلسـلة التحقيقات إلى عـدد من العوامـل المرتبطة بتفاقـم الجريمة في المجتمـع العربي، وبضمنهـا: الانخفـاض في مناسـيب الإجـرام في المجتمـع اليهودي وتعـزز قوة منظمـات الإجرام العربيـة التـي كانـت تعمـل في المـاضي كوكيلـة لمنظمـات الإجـرام اليهوديـة، والعمـلاء الذيـن اسـتقدمتهم إسرائيـل مـن كل مـن الضفـة الغربيـة وغـزة بعـد تشريـن أول / أكتوبـر 2000 والانتفاضـة الثانيـة، إلى جانـب إهمال الدولة الـذي يتيح لهـذه المنظمات السـيطرة على المجتمع العربـي. هـذا إضافـة إلى ضلـوع العائـلات المتورطـة بالإجـرام في الصلحـات العشـائرية التي تبـادر إليهـا الشرطـة، وهو مـا يعزز مـن مكانتها وسـط الجمهـور. [75] علاوة على ذلك، أشـارت كل مـن عـراف وزعبـي إلى العلاقة بين ارتفاع مناسـيب الإجـرام وبين وجود آلاف قطع السـلاح

71 حنين زعبي2017، هامش 18.

72 سـهى عـرّاف، "دولـة داخل دولة": هكذا سـيطرت المنظمـات الإجراميـة على المجتمع العربي، **موقع سـيحاة ميكوميـت**، 14.1.2020، رابط .

73 سـهى عرّاف "كيـف تحوّلت السـلطات المحلية العربيـة إلى منجم ذهـب لعصابات الإجرام""، **موقع سـيحاة ميكوميـت**، 14.1.2020، رابط .

74 سـهى عـرّاف "جنـود" في عصابـات الإجـرام يتحدثـون: "لا يهمنـا لو متنـا "، **موقـع سـيحاة ميكوميت**، 16.1.2020، رابـط .

75 سـهى عـرّاف "الشرطة تحولـت إلى دفيئة تحتضن المجـرمين: علاقات الجنـاة، الشرطة، والصلحـات "، **موقع سـيحاة ميكوميـت**، 19.1.2020، رابط .

غـير المرخـص، وهــي في أغلبهـا موجـودة بــين ظهرانــي المجتمــع الفلســطيني في إسرائيـل، إلى جانـب عـدم تطبيـق القانون فيمـا يتعلق بحيازة الـسلاح، ناهيك عـن العدد العالي مـن القضايا الجنائية غير المحلولة.[76]

في عــام 2018، نـشر مراقـب الدولـة تقريرا يناقـش وجود السـلاح في تجمعات المجتمـع العربي والبلـدات المختلطـة، وقـد احتـوى هـذا التقرير عـلى معطيـات مثيرة للقلـق: فنسـبة الضالعين بجنايـات العنـف ضد الجسـد في أوسـاط السـكان العرب أعـلى بمرتين مـن نسـبته في المجموع العـام للسـكان، أما حصـة العرب في ملفـات القتل، فيبلـغ الضعفين والنصـف. وإلى جانب ذلك، فـإن منسـوب جرائـم إطـلاق النار في أوسـاط المجتمـع العربي أعلى بـــ 17.5 مرة من منسـوب هـذه الجنايـات في أوسـاط المجتمـع اليهـودي. ويشـير التقريـر إلى أوجـه قصـور في معالجـة الشرطـة للأمـر، وخصوصـا في مجـال عـدم تقديم لوائـح اتهـام في جرائم إطـلاق النار.[77]

تظهـر وثيقـة صادرة عن مركـز الأبحـاث والمعلومـات التابع للكنيسـت، وأعدّت بنـاء على طلب عضـوة الكنيسـت عايـدة تومـا سـليمان [78] أنـه رغـم ارتفاع نسـبة المشـتبه بهم مـن العرب في جريمـة حمـل ونقـل السـلاح غـير القانوني خـلال السـنوات الماضية، فإن نسـبة تقديـم لوائح الاتهـام في هـذه الجرائـم منخفـض أكثـر مقارنـة بجرائـم يشـتبه فيهـا يهـود (30% مقابـل 39%). كمـا تشـير شـهادات أخـرى إلى أن نسـبة تقديم لوائـح الاتهـام في جرائم إطـلاق النار وحيـازة الأسـلحة في المجتمـع العربي سـنة 2020 قـد بلغـت 27% فقط.[79]

سـنة 2018، صـدر تقرير رقابـي خاص في الكنيسـت حول مسـألة تعامل الشرطـة الإسرائيلية مـع حيازة السـلاح غـير القانونـي وأحداث إطـلاق النـار في البلـدات العربيـة والمختلطـة. وقد أدارت رئيسـة اللجنـة البرلمانيـة لشـؤون رقابـة الدولـة، عضوة الكنيسـت شـيلي يحيموفيتش،

76 حنين زعبي2017، هامش 18 وسهى عرّاف 2020 هامش 81-78.

77 مواجهـة الشرطـة الإسرائيليـة مـع قضيـة حيـازة وسـائل قتاليـة غير قانونيـة وأحـداث إطلاق النـار في قرى المجتمـع العربـي والبلـدات المختلطـة، **مراقـب الدولـة** (2018)، رابـط .

78 رينـات بنيطـا وأورلي ألمجـور –لوطـان "معطيـات حـول العنـف الخـطير في الوسـط غير اليهـودي "، **مركز البحـث والمعلومـات التابـع للكنيسـت** (2018)، رابـط .

79 " على الرغـم مـن إنفاذ واسـع النطـاق للقانون في المجتمع العربي، سـنة 2020 تشـهد تقديم حـوالي 30 لائحة اتهـام فقط بدعـوى ارتكاب جرائـم قتـل "، **YNET**، 12.1.2020، رابط .

المداولــة التي اســتُدعي إليهــا ممثلون من مكتــب مراقب الدولــة ووزارة الأمن الداخــلي.[80] وهكذا افتتحت رئيســة اللجنــة النقاش:

"منــذ بداية عــام 2000، قتــل ما لا يقل عــن 1300 مواطنا مــن أبناء المجتمــع العربي. وهــذه النســبة تعــادل خمســة أضعافهــا في مجمــل المجتمــع الإسرائيلي، في حين يشــكّل عــرب إسرائيــل 20% فقــط مــن الجمهــور الإسرائيــلي، مــن مواطنــي دولــة إسرائيــل. نحــن نتحــدث عــن كميات هائلــة من الســلاح منتــشرة في هذا الوســط، مخازن ســلاح. بذلــك، فإن مــن يملك مخزن ســلاح كبير، يفــرض الرعب والخــوف، ويتمتع بالســيطرة والقــوة عــلى الأبرياء مــن المواطنين العاديــين. نحن نتحدث عــن تطبيق متســاهل للغاية للقانــون، وعــن عــدد قليل مــن لوائــح الاتهام، وعــن فقدان ثقــة جمهور عــرب إسرائيل بالشرطــة الإسرائيلية".

"لا أبالــغ، بــل وأعتقد أنه ســيكون مــن البديهي القول بــأن هذا الإجــرام لو كان موجهــا نحو المجتمع بشــكل عــام، لا المجتمع العربــي وحده، لتــم توجيه الكثير مــن المــوارد لمعالجة هــذا الأمر. بــل ومن المحتمــل أن يتــم التعامل مــع الموضوع بوصفــه موضوعــا متعلقــا بالإرهــاب. لقــد كان هنالك تعــاون كامل مــن جانب جميــع أذرع الأمــن، ولكــن لأن هــدف الإجرام هــو مواطنين عرب، وأنــا أضع هنا خطّــا تحــت العبــارة، فإننا نــرى أن المــوارد المخصصة لهــذه القضيــة، والجهود المبذولــة لهــذا الشــأن، قليلة جــدا لأســفي الشــديد". ("إبــراز مقطــع النص ليس موجــودا في النص الأصلي).

وكأن كل مــا ســبق غــير كاف، فــإن الأدلــة التــي ظهــرت في وســائل الإعــلام الإسرائيليــة خلال الشــهور الأخــيرة والتي تربــط تفاقم الإجــرام في المجتمع الفلســطيني بالحصانة التــي يتمتع بها الجنــاة المتعاونــون مــع جهــاز الشــاباك، وهــو ما يعــزز الادعــاء القائل بــأن الأمر ليس ســوى سياســة موجهــة مــن عدم تطبيــق القانون في الشــارع الفلســطيني، وهــو مــا أدى إلى تراخي في

80 لجنــة شــؤون رقابــة الدولة، مــحضر اجتماع رقــم 358، حول موضــوع مواجهــة الشرطة الإسرائيليــة لحيازة وســائل قتاليــة غير قانونية وأحــداث إطلاق النار في بلــدات المجتمع العربــي والبلدات المختلطــة، **تقرير رقابي خــاص مقدم للــدورة العشرين للكنيســت**، 16 تشريــن أول / أكتوبــر 2018، رابط .

سـلطة القانـون. وهكـذا، وفي تقريـر نشر في حزيـران 2021، صرحـت جهات رفيعة الشـأن في الشرطـة بـأن المجرمـين الذيـن يترأسـون الإجـرام في المجتمـع العربـي هم مـن عملاء الشـاباك الذيـن يتمتعـون بالحصانـة، وبأن أيـدي الشرطـة مقيدة.[81]

81 "الشرطـة: معظـم مرتكبـي الجرائـم في المجتمع العربـي متعاونـون مع جهاز الشـاباك "، **موقـع MAKO**، 30.6.21، رابـط ؛ المحامـي أمـل عرابـي ومحمـود نصـار، "جهـاز الشـاباك والإجـرام العربي؟ مـا المفاجئ هنـا؟"، **آراء موقـع YNET**، 20.7.21، رابـط .

ز. الملخّص والاستنتاجات

تشير النتائج الكمية والنوعية لهذه الدراسة بوضوح إلى معاملة مختلفة وغير متكافئة لسلطات إنفاذ القانون، وخاصة جهاز الشرطة الإسرائيلي، حينما يتعلق الأمر بمعالجة جرائم قتل النساء الفلسطينيات في إسرائيل. وتشير البيانات التي قدمتها الدراسة الحالية إلى وجود تباينات في مناسيب تقديم لوائح الاتهام (94.3% مقابل 56%)، وفجوات في مناسيب الإدانات (75% مقابل 34%)، ناهيك عن فوارق في الحد الأدنى من العقوبات المفروضة على المتهمين بجنايات القتل والتسبب في القتل (18–14 سنة سجن فعلية مقابل 5.5 سنة)، وهي جميعا على حساب النساء الفلسطينيات. تشهد هذه الفوارق على وجود مسارين منفصلين أحدهما للنساء اليهوديات والآخر للنساء الفلسطينيات: ففي حين يتم تطبيق وإنفاذ القانون بصورة تردع القتلة، فإن سلطة القانون في شأن النساء الفلسطينيات غير مطبقة ولا يتم تنفيذها. لم تأت هذه المعطيات من فراغ، وهي تضاف إلى معطيات المؤسسات التابعة للدولة (مراقب الدولة ومركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست) التي تشير إلى تدهور حالة النساء الفلسطينيات في إسرائيل، ونسبتهن العالية من ضحايا جرائم القتل الحاصلة في إسرائيل، بصورة تزيد بكثير عن نسبتهن من التعداد السكاني العام. وهكذا، وفي حين أن نسبة النساء الفلسطينيات تبلغ 19% من مجمل النساء اللواتي تبلغ أعمارهن 18 عاما فما فوق، فإن نسبتهن من مجمل جرائم القتل ضد النساء في إسرائيل بين الأعوام 2018–2020 قد بلغت 58%، أما حصتهن من نسبة تقديم شكاوى سابقة للشرطة سبقت عمليات القتل، فتبلغ 73%، ناهيك عن حصتهن في نسبة الملفات غير المحلولة حتى اللحظة، والتي تبلغ 84%.[82]

هذا التوجه التمييزي ضد المرأة الفلسطينية قائم هو الآخر من خلال سياسات الشرطة التي لا تقوم بنشر المعطيات بصورة ثابتة ومنهجية وفقا لتقسيمات القومية والجندر، والتي لا تتصرف بشفافية في كل ما يتعلق بالكشف عن هذه المعلومات. واحد من الأمور التي

82 مركز الأبحاث والمعلومات 2020، هامش 1.

بــرزت واضحــة في هــذا البحث يتمثــل في ســهولة العثور على معطيات بشــأن حالات قتل النســاء اليهوديــات إن في وســائل الإعــلام أو في قواعد البيانــات القضائية، ولم تكن في هــذا الصدد حاجة إلى التوجــه إلى أي مــن الشرطــة أو النيابــة بطلبــات مســتندة إلى قانــون حريــة المعلومــات. وفي المقابــل، وفي ملفــات قتــل النســاء الفلســطينيات، اصطدم البحــث بمعارضة مــن جانب الشرطة لكشــف المعطيــات بذرائــع مختلفــة وغريبة. هذا مــا اضطر جمعية نســاء ضد العنــف، في نهاية المطــاف، والتــي تقــود هــذه الدراســة، إلى الالتماس لمحكمــة الشــؤون الإداريــة، واضطرارها إلى الانتظــار لفــترة مــن الزمن بلغت ســنة، من أجــل الحصول على معطيــات جزئية. وعــلاوة على ما تقــدم، وفيما يتعلق بحالات قتل النســاء الفلســطينيات، تكشّــفت سياســات الاســتخدام الواســع لأوامــر منــع النشر التي لا شــبيه لهــا في حالات قتل النســاء اليهوديــات، وهو مــا يراكم مصاعب شــديدة أمــام مهمة تقــصي الحقيقة.

وفي حــين تعلق الشرطــة معارضتها لتقديــم البيانات مصنّفة بحســب القومية، بذريعة خشــيتها مــن وصم الســكان العرب (كمــا ادعت في ردّهــا على طلب حريــة المعلومات والالتمــاس)، يتضح أنهــا تمــارس العكــس التــام، وبــأن ســلوكها غير متســق مــع خطابهــا. إن اســتخدام الشرطة لخطــاب القتــل عــلى خلفيــة "شرف العائلة" هــو ما يوصــم المجتمــع العربي بوصفــه مجتمعا عنيفــا، لا الكشــف عــن معطيات لمنظمــات تعلم على مســاعدة النســاء اللواتي يعشــن تحت ظل العنــف. وإلى جانــب ذلــك، وعــلى الرغم مــن القرار الصــادر ســنة 2013، عن مســتوى رفيع في الشرطــة باســتبدال تصنيــف قتــل عــلى خلفيــة "شرف العائلــة" بتصنيــف "قتــل على يــد أحد أفــراد الأسرة"، فــإن وزراء أمــن داخلي، وأصحاب مناصــب رفيعة في الشرطة لم يترددوا في وســم المجتمــع الفلســطيني بوصفــه عنيفــا، مع الاســتمرار في اســتخدام خطاب الـــ "شرف" بوصفه تفســيرا لارتفــاع حالات قتــل النســاء الفلســطينيات.[83] إن تســمية "الــشرف" التي يســتخدمها وزراء وأصحــاب مناصــب رفيعــة في الشرطــة لتبريــر جرائــم قتل النســاء الفلســطينيات، لا يتم مــن منطلــق الحساســية الثقافيــة، بل يُســتخدم لكــي يكــرر التصــورات النمطية التــي تبرر في نهايــة المطــاف الإهمــال من جانــب الدولة.

83 أنظروا هامش 50 و- 51.

إلى جانب ما تقدّم، ورغم نداء الجمعيات النسوية، والناشطين والناشطات، وعضوات الكنيست والمثقفات في المجتمع الفلسطيني، إلى الشرطة للتوقف عن استخدام خطاب الـ "شرف" والخطاب الثقافي، فإن الدولة تتجاهل هذه الأصوات، بل وتواصل الاستعانة بوجهات نظر مستشارين للشؤون العربية على اختلاف أنواعهم. وتشير الأبحاث إلى أن إظهار الشرطة تعاملا متساهلا مع حالات قتل النساء الفلسطينيات وتحويلهن إلى آخر (OTHER)يرقى إلى كونه سياسة، لا صدف، وأن الشرطة بذلك تحافظ على هياكل السلطة القائمة تجاه المجتمع الفلسطيني وتجاه النساء.[84]

تظهر الدراسة الحالية أيضا أنه من المستحيل فهم هذا الارتفاع في معدل قتل النساء الفلسطينيات في إسرائيل، ونسبتهن العالية في معطيات الضحايا في السنوات الماضية، من دون فهم العلاقة بين هذا الارتفاع وبين تفاقم الإجرام في المجتمع الفلسطيني، إلى جانب التمييز المؤسساتي ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. وفي حين أن الدولة تواصل عزو الارتفاع في مناسيب قتل النساء الفلسطينيات إلى "خصائص ثقافية" للمجتمع، فإن إعلاميين، وناشطين وناشطات، وجمعيات، وشخصيات عامة، وأعضاء كنيست، يوجهون بالذات إصبع الاتهام إلى الدولة ومؤسساتها على ضوء تصاعد ظاهرة القتل والإجرام العنيف. تشير الكثير من الشهادات والتقارير إلى سلسلة من الإخفاقات من جانب الشرطة في مواجهة الجريمة في المجتمع العربي، ومنها: سياسة إشاحة النظر، وتشجيع العصابات الإجرامية في المجتمع العربي سرا، وتعزيز مكانتها من خلال التوجه إليها لإجراء المصالحات، وغياب تنفيذ جمع الأسلحة غير القانونية، وعدم بذل جهود تحقيق لائقة، والنسبة العالية من الملفات غير المحلولة، بل والحصانة التي يحظى بها المجرمون بسبب تعاملهم مع جهاز الشاباك.

تتسبب هذه السياسة في انعدام الإحساس بالأمن لدى الفرد الفلسطيني المقيم في إسرائيل، إلى جانب حقيقة أن جنسية الفلسطينيين في إسرائيل لا تضمن لهم المساواة، ولا الحياة بكرامة، ولا المستقبل المشرق.[85] بل إن هذه السياسة تتعارض والقانون الدولي الذي يدعو إلى حماية

84 ن. شلهوب كيفوركيان و س. ضاهر ناشف هامش 11 ومنار حسن هامش 9.

85 Himmat Zoabi، "Palestinians in Israel: Between Fragile Citizenship and the Threat of Organized Crime"، H. Ghanim (ed.) MADAR Strategic Report 2020: The Israeli scene

قيمة قداسة الحياة وسلامة الجسد، وهو ما يلزم السلطات بإنفاذ القانون من أجل توفير الحماية، والرد على أعمال العنف ضد النساء وقتلهن.[86] من نتائج هذه السياسة أيضا، فشل أجهزة إنفاذ القانون في تحقيق العدالة أو خلق ردع ضد إيذاء النساء الفلسطينيات.

في هذا الصدد، نستذكر تصريحات شولاميت ألوني التي طُلب إليها سنة 1988 التطرق إلى قضية قتل النساء الفلسطينيات على خلفية "الشرف":

"نعيش في نظام ابرتهايد، وهذا النظام لا يحاول تطبيق القيم ذاتها في الشارع العربي، وتكييفها لتلائم مجتمعا حديثا من حيث التعامل مع القتل بوصفه قتلا، ومع المرأة بوصفها هي الأخرى إنسانا. إن دولة إسرائيل لا تتعامل مع العرب كمواطنين متساوي الحقوق. وهي لا تأبه بالتأخر. لقد قاموا بتوزيع أمر واحد فقط: حبوب منع الحمل، لكي لا تلد المرأة العربية الكثير من الأطفال".[87]

2019، pp. 225-257 (Arabic).

86 سونيا بولص 2020، هامش 39.

87 مونيطين، كانون ثاني / يناير 1988، من منار حسن1999 (هامش 36)، صفحة 305.

ح. توصيات لتغيير السياسات

1. نشر البيانات بشكل منتظم، وتقسيمها بحسب الجندر والقومية، بصورة تلزم جميع أذرع الشرطة والنيابة، اتساقا مع روح القانون الدولي وأهداف الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة (SDGs). واحد من الأهداف التي ينبغي التركيز عليها من أهداف التطوير المذكور يتمثل في أهمية المعلومات وجمع المعطيات، بما في ذلك تصنيفها بحسب الجنس والأصل العرقي (الهدف 17.8).[88]
2. نشر الإجراء الإداري المتعلق بالتنسيق بين الشرطة ووزارة الرفاه فيما يتعلق بالنساء المعرضات للخطر الشديد، بما في ذلك النساء الفلسطينيات، إلى جانب إتاحة المعلومات حول عدد النساء اللواتي يندرجن ضمن هذه القائمة للجمعيات العاملة في مجال حماية المرأة.
3. تكييف منهجية التقارير السنوية التي ينفذها مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست في موضوع العنف والقتل على خلفية جندرية، مع التركيز على النساء الفلسطينيات من أجل تشخيص هوية القتلة، أسباب القتل، أدوات القتل، والجهود المبذولة من أجل إنفاذ القانون في كل ما يتعلق بهذه الجرائم. ومقارنة المعلومات والمعطيات في كل ما يتعلق بمسألة ارتفاع منسوب الإجرام في المجتمع الفلسطيني.
4. تطبيق برنامج حماية الشهود على النساء الفلسطينيات المهددات، وكذلك على الشهود المعرضين للخطر الشديد، لا سيما في حال ضلوع عصابات الإجرام في القضايا.
5. توسيع صلاحيات اللجنة الوزارية المشتركة لمعالجة العنف الأسري بطريقة تشمل التعامل مع حالات القتل التي تم تنفيذها من قبل أحد أفراد الأسرة و / أو غريب.
6. القضاء على الوصمات القائمة تجاه المرأة والمجتمع الفلسطيني لدى سلطات إنفاذ القانون، وعلى رأسها الشرطة، وبضمنها الإعلام الإسرائيلي. وضرورة استبدال التصورات

88 أنظروا هامش 20.

الحاليـة بنهـج قائـم على حقوق الإنســان، ويرتكـز على الاعـتراف بالفلســطينيين بوصفهم مواطنــين متســاوي الحقــوق، وإزالة العوائــق السياســية والمجتمعيـة التي تمنــع تمتعهم بحقوق الإنســان.

7. بلــورة خطــط عمــل وطنيــة لمعالجــة جميع أنــواع العنف ضــد المــرأة الفلســطينية، وكسر حلقــة غيــاب الثقــة القائمة تجــاه الشرطــة. إلى جانب رفع نســب حــل ملفــات قضايا قتل النســاء الفلســطينيات، بمــا فيهــا رفع نســب تقديم لوائــح اتهــام ورفع نســب الإدانات.

8. إجــراء دراســات إضافيــة تبحــث في العلاقــة مــا بــين قتــل النســاء الفلســطينيات وما بين منســوب الجريمــة في المجتمــع، إلى جانــب الأبحاث التــي تحلل قــرارات المحكمــة في ملفات قتــل النســاء الفلســطينيات. وكمــا أظهــر هــذا البحــث، صحيــح أن المحاكــم قــد رفضت ادعــاءات الدفــاع عــن القتــل بوصفه مســتند إلى خلفيــة "الــشرف" إلا أن هــذه المحاكم، في النتيجــة، قــد صادقــت عــلى تســويات ادعــاء تحمــل في طياتهــا عقوبــات مخففــة. ينبغي دراســة هــذه القضيــة بعمــق، وبالــذات في ســياق قانون حــق ضحايــا الجريمة.

9. استئصال الجريمة في المجتمع العربي وجمع السلاح غير المرخص.

10. العمــل عــلى دفــع إسرائيل للتوقيــع عــلى البروتوكــول الاختيــاري لاتفاقيــة CEDAW التي تتيــح التقــدم بشــكوى فرديــة باســم أحــد الأفــراد أو المجموعــات التــي تدعــي انتهــاك حقوقهــا، بموجــب الاتفاقيــة.

11. أخــيرا، يجب عــلى الدولة التوقف عن اســتخدام مصطلــح "شرف" وكذلك ادعــاءات التباين "الثقــافي" لتبرير اســتمرار عدم توفــير الحماية للمرأة الفلســطينية.

في هــذا الصــدد، نســتذكر كلمة حــضرة القــاضي روبنشــطاين في الاســتئناف الجنائي رقم 10828/03 عــلى إدانــة أحد الإخــوة بقتل أخته بســبب ادعائه بأن ســلوكياتها "تعارضت مــع عــادات طائفتهمــا"، حيــث وجه نقــده إلى دعوى الاســتفزاز المذكــورة أمــام المحكمة، والتــي ترتبط بجنســانية المرأة:[89]

89 التمــاس جنائــي رقــم 10828/03 **طاهر نجار ضد دولة إسرائيل**، مقدّم بتاريــخ 28.7.05 (تم نشره في موقع נבו).

"تجدر الإشارة إلى أنه في قضية أزويلوس، قُبض على شريكة المتهم بين ذراعي شخص آخر، وقد قام بقتلهما معا، وثبت وجود استفزاز أدى إلى القتل، وهذا ما دفع إلى استبدال تهمة القتل بالتسبب بالقتل. وقد تطرقت د. كامير في مقالها إلى "الرجل العاقل" الذي يحتمي بظل ادعاء المضايقة، وكما ورد على لسانها في توصيف نقدي لهذه الصورة: "إن الرجل العاقل هو رجل شريف، وحساس وضعيف. وحينما يتم المساس بحقه في ملكيته أو إيذاء رجولته، فإن عليه استعادة شرفه، فيقوم بقتل زوجته وعشيقها في جنون لحظي...

في العديد من "المجتمعات التي تعلي من شأن الشرف" كحال مجتمعات البحر المتوسط، فإن كرامة الرجل – وهذا هو موضوعنا اليوم- كقيمة أساسية مرتبط بمكونين اثنين: "الأول هو التصرف المتظاهر، الشجاع، المستقل، الكريم، المتعجرف، والعنيف"؛ والآخر هو "حياء، وبراءة، وطاعة، وتفاني النساء القريبات منه (أمه، أخته، زوجته، وبناته)". **تولى أهمّية خاصة لعدم اتاحة النساء جنسيا، فتدنيس جنسانية المرأة يُنظر إليه بوصفه عارا، يمس ليس فقط كرامتها الشخصية، بل كرامة الرجل المسؤول عن حراسة مسألة إتاحتها الجنسية".**

ثم أضاف القاضي روبنشطاين:

"في هذا المضمار، لا فرق بين جريمة القتل هذه، وبين أية جريمة قتل أخرى ".

טיפול המשטרה במקרי רצח נשים

פלסטיניות אזרחיות ישראל

מחקר השוואתי שנערך ע"י

עמותת נשים נגד אלימות, מרכז אלטופולה ושדולת הנשים

חוקרת וכותבת: שירין בטשון

עותק מתוקן

معالجة الشرطة لجرائم قتل النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل

بحث مقارن أُجري من قبل كل من جمعية نساء ضد العنف، مركز الطفولة، ولوبي النساء

الباحثة والكاتبة: المحامية شيرين بطشون

טיפול המשטרה במקרי רצח נשים פלסטיניות אזרחיות ישראל

מחקר השוואתי שנערך ע"י עמותת נשים נגד אלימות, מרכז אלטופולה ושדולת הנשים

חוקרת וכותבת: עו"ד שירין בטשון

תרגום לערבית: **מוהנד אבו ג'וש**

ترجمة وتعريب: **مهند أبو غوش**

עריכה לשונית: **מנפואר פתרונות שפה**

تحرير وتدقيق لغوي بالعبرية: manpower Language Solution

تصميم غرافي: **وائل واكيم**

עיצוב גרפי: **ואיל ואכים**

eu disclaimer

This research was published with the support of the European Union.The contents of this research is the responsibility of Women Against Violence organization and does not necessarily reflect the attitudes of the EU

* **שירין בטשון**, בעלת תואר ראשון במשפטים מטעם אוניברסיטת תל אביב ותואר שני כפול במשפט בינלאומי וציבורי מטעם אוניברסיטת תל אביב ואוניברסיטת נורת'ווסטרן בשיקגו. מלגאית של תוכנית המפרי (פולברייט) ובוגרת של בית הספר למשפטים American University Washington College of Law, Washington, D.C. עבדה למעלה מעשור כעו"ד בישראל ועסקה בקידום זכויות אדם וזכויות נשים. בשנים האחרונות, עבדה כחוקרת בבנק העולמי ובסוכנות האו"ם לנשים, לרבות עריכת מדדים עולמיים בתחומים הנוגעים למשפט ומגדר.

תודה מיוחדת לחברות ועדת ההיגוי של המחקר וכן לקוראות והמגיבות: עו"ד גדיר ניקולא, ד"ר דליה זק"ש, יעל סיני, עו"ד מאריה זהראן, עו"ד נאהדה שחאדה, נאילה עוואד- מנהלת עמותת נשים נגד אלימות, נבילה אסבניולי - מנהלת מרכז אלטופולה, ד"ר סוניא בולוס, ח"כ עאידה תומא סולימאן וד"ר רות פרסר.

תודות והערכה למר' מוהנד אבו ג'וש על תרומתו בעבודת התרגום לערבית

תוכן עניינים

א. מבוא 72
ב. מטרת המחקר 75
ג. מתודולוגיה ואיסוף נתונים 77
ד. תוצאות נתונים כמותיים של מקרי רצח שהתרחשו במשך עשור והשוואה ביניהם 81
ה. ניתוח איכותני של מידע וספרות 84
1. מחסור בנתונים וקושי בקבלת מידע אודות רצח נשים פלסטיניות אזרחיות ישראל 84
בקשות חופש מידע - סבב ראשון 85
עתירה לפי חוק חופש מידע, עמותת נשים נגד אלימות נגד משטרת ישראל 87
בקשות מידע לאחר מחיקת העתירה - סבב שני 90
העדר פילוח נתונים על פי מגדר ולאום 91
2. יישום חובת המשטרה להגנה על נשים פלסטיניות 94
3. שיום הרצח של נשים פלסטיניות בישראל (Naming) 102
4. "כבוד המשפחה" בבתי המשפט בישראל 109
5. הקשר בין רצח נשים לבין התגברות הפשיעה בחברה הפלסטינית 115
ו. סיכום ומסקנות 121
ז. המלצות לשינוי מדיניות 125

מזה 20 שנה שעמותת זכויות הנשים בישראל, ו'נשים נגד אלימות' בראשן, מאירות על רשלנות המשטרה והפרקליטות בחשיפת והענשת רוצחי נשים בישראל. הטיפול הלקוי נמשך כל הדרך אל מסדרונות מערכת המשפט — בה הן מספר כתבי האישום, והן גובהם של העונשים על המואשמים — אינו מספק.

המדיניות הרכה האופפת את הטיפול בנושא רצח נשים בכלל, ורצח נשים פלסטיניות אזרחיות ישראל בפרט, סוללת את הדרך לרצח המגדרי הבא.

בכדי לשים את הזרקור ולחשוף בפרטי פרטים את מדיניות זו, עמותות 'נשים נגד אלימות' שדולת הנשים בישראל ומרכז אל- טופולה, לבצע מחקר סביב ההתפתחויות בתיקי רצח נשים משנת 2008 עד שנת 2018. המחקר בחן את התפתחותם של 105 תיקי רצח נשים בשנים הנ"ל, וחשף נתונים אודות מאמצי המשטרה להסתרת זהויותיהם של הפושעים ושל סייעניהם.

באמצעות מכתבים ששלחנו, באמצעות שאילתות שהוגשו ע"י ח"כ עאידה תומא-סלימאן כדי לקבל מידע על תיקי החקירה ובאמצעות בקשות חוק חופש המידע - דרשנו לקבל מידע על תיקי החקירה של 62 רציחות שקורבנותיהם נשים ונערות ערביות מתוך 105 מקרי הרצח נגד נשים שאירעו בין השנים 2008 ו-2018. יצוין כי דרשנו לקבל את המידע בין אם מדובר בתיקים שעדיין פתוחים, ובין אם מדובר בתיקים שנסגרו בכל עילה שהיא, בנוסף לתיקים שאכן הוגשו במסגרתם כתבי אישום נגד הפושעים.

כהרגלה, סירבה המשטרה להיענות לדרישותינו לעיל תוך הישענות על הסיבות הבאות: ראשית, חוק חופש המידע אינו כולל את גופי החקירות והמודיעין במשטרה. לכן, אין המשטרה חייבת לחשוף מידע זה. שנית, חשיפת הנתונים בדבר הפשיעה לפי השייכות האתנית/הדתית או לפי כל השתייכות אחרת, עלולה לגרום לנזקים או ל«תיוג» קבוצת מסוימות ככאלה שקשורות לפשע; דבר שיכול להביא לפגיעה ברגשות חברי הקבוצות האלה ואף לעודד מעשים או תגובות שיכולים לאיים על ביטחון הציבור ושלומו.

לכן, הגשנו עתירה נגד התנהלות זו לביהמ"ש העליון דרך עמותת זכויות האזרח שיוצגה ע«י עורכת-הדין ג'דיר ניקולא, במיוחד בשל העובדה שכמחצית הנשים הנרצחות בישראל הן ערביות; פי 2 מהיחס שלהם באוכלוסייה. מצב זה הוא תוצאה של מספר גורמים, שחלקם חברתיים - אך חלקם קשור להתרשלות רשויות המדינה במתן תקציבים ומשאבים ראויים להתמודדות עם המספר של המקרים, ולריסון תופעה טראגית זו. בראש הרשויות האלו עומדת המשטרה, אשר נכשלה עד כה בביצוע תפקידה ומשימותיה בביצוע חקירות פליליות יעילות.

מדיניות המשטרה, של הסתרת מידע מהסוג שדרשנו מהציבור - פוגעת ביכולת של הציבור, וכן של עמותות הפועלות בתחום זכויות הנשים וזכויות האדם - לעקוב אחרי תפקוד המשטרה, לנטר אותו, להבחין בכשלים, להציע אלטרנטיבות ופתרונות וליצור לחץ ציבורי שמטרתו ייעול עבודת המשטרה.

ביצוע המחקר במקצועיות, אובייקטיביות ועומק, דרש עבודה משולבת של מספר גורמים, וזאת ההזדמנות למסור מילת תודה והערכה לחוקרת ועורכת-הדין שירין בטשון על המאמץ הכביר שלה, ועל המקצועיות והעבודה הרצינית שהשקיעה להשלמת מחקר זה. כמו כן, אנו גאות בשילוב הידיים והפעולה בין שלושת העמותות: נשים נגד אלימות, מרכז אל-טופולה ושדולת הנשים בישראל, שלהן רקורד מרשים של הישגים פמיניסטיים הפרוסים על גבי שלושה וארבעה עשורים, ושהנהלתה, צוותיה המקצועיים וחזונה הפמיניסטי הכולל לפיתוח אסטרטגיות וביצוע אנליזה עמוקה במטרה לחשוף את הכשלים והרשלנות של הרשויות, את מדיניות הדחיקה לשוליים, את הגזענות שרשויות הממשלה עושות, את היחסים בין הרשויות לפושעים, ואת קיבוע הסקסיזם והגזענות כך שלנשים לא יהיה ניתן להשיג צדק אמיתי ולחיות בכבוד — במיוחד אם מדובר בנשים פלסטיניות.

זו לא 'התרבות שלהם', זו האחריות שלכם!

נאילה עוואד.

מנכ"לית נשים נגד אלימות

א. מבוא

עשרות נשים נרצחות מדי שנה בישראל. זהותן של הנרצחות כמו גם של הרוצחים חוצה זהויות וקבוצות: אשכנזים.ות, מזרחים.ות, עולים.ות מבריה"מ לשעבר ואתיופיה, מהגרים.ות ופלסטינים.ות. כלי הרצח ומניעיו משתנים לעתים מקבוצה אחת לאחרת אבל התוצאה זהה: נשים מקפחות את חייהן בשל מגדרן בישראל. מעורבותם של ילדים וקטינים במקרי הרצח המתרחשים מדי שנה היא קשה ומצמררת, החל מקטינים העדים למקרי רצח המתרחשים לנגד עיניהם ועד לכאלה שקיפחו את חייהם ביחד עם הנרצחת במאורע הקשה. במקרים "הטובים" קטינים אינם עדים למקרה הרצח אולם נאלצים לאחר מכן להתמודד עם האובדן ועם המחירים של המעשה: יתמות מהורה ולעתים מאסרו של ההורה האחר. שגרת חייהם נסדקת ומציאות חייהם משתנה לתמיד.

המצב בישראל בכל הנוגע לרצח נשים אינו מבשר טובות. במשך שנים מנסות המערכות השונות בישראל לפצח את התופעה של רצח נשים (להלן: "**התופעה**") בעזרת תוכניות לאומיות וועדות בין משרדיות וכן תוך היעזרות בקטיגוריות שונות המנסות לקטלג את זהות הרוצח והמניעים לו ובהתאם לכך לזהות פתרונות שונים. אלא שתוכניות אלו לעתים תכופות לא יוצאות לפועל בשל אי הקצאת תקציבים ראויים וכן בשל מדיניות הזנחה של שירותי הרווחה בישראל.

אחד הדברים הבולטים מקריאה אודות מאות מקרי רצח של נשים יהודיות ונשים פלסטיניות בישראל, הוא היעדרה של מדיניות מונעת אלימות. דו"חות שנתיים אותם מפיק מרכז המחקר והמידע של הכנסת (להלן: "**מרכז המחקר והמידע**") מצביעים על כך שמחצית מהנשים שנרצחו על ידי בן משפחתן היו מוכרות לשירותי הרווחה וכשליש הגישו בעבר תלונות למשטרה על אלימות מצד בן זוג. כמו כן, מצביע מרכז המחקר והמידע על העדרו של גורם שלטוני אחד אשר בוחן בשיטתיות את כלל מקרי רצח הנשים והעדרו של גורם

המתכלל את המענה המדינתי לתופעה.[1]

מבקר המדינה מתייחס אף הוא להתמודדות חלקית של הרשויות עם תופעת האלימות כלפי נשים ולהעדר מדיניות סדורה לאיתור משפחות במעגל האלימות על ידי משרד הרווחה, המשמש חוליה מרכזית באיתור מקרים אלו. בדו"ח משנת 2021 הצביע מבקר המדינה על תקצוב חלקי (43% מתקציב שאומץ על ידי הממשלה) של תוכנית הלאומית לטיפול בתופעת האלימות במשפחה, תוכנית חומש אשר אומצה על ידי הממשלה בשנת 2017, אשר אינה מתוקצבת באופן מלא עד היום.[2]

המחקר הנוכחי מתמקד בנשים פלסטיניות אזרחיות ישראל (להלן: "**נשים פלסטיניות**"), בשל ייצוגן הבולט במקרי רצח המתרחשים בישראל, העולה על אחוזן באוכלוסייה, כמעט בכל הרמות. על פי דו"חות אחרונים של מרכז המחקר והמידע של הכנסת, בעוד ששיעורן של הנשים הפלסטיניות עומד על 19% מכלל הנשים מגיל 18 ומעלה, שיעורן מבין כלל הנרצחות בישראל הגיע לכדי 58%, ושיעורן מבין כלל המקרים בהם הוגשו תלונות קודמות למשטרה עומד על 73%. כמו כן, שיעורן מבין תיקי הרצח הלא מפוענחים מגיע לכדי 84%.[3] מבקר המדינה מצביע אף הוא על ייצוג יתר של נשים פלסטיניות בקרב השוהות במקלטים (40%) ועל פתרונות חלקיים בלבד המוצעים על ידי המדינה.[4] מדובר בנתונים מדאיגים המחייבים התייחסות מעמיקה של רשויות אכיפת החוק וקובעי המדיניות בישראל ומכאן חשיבותו של המחקר הנוכחי.

1 עדו אבגר ואורלי אלמגור לוטן "ריכוז נתונים לקראת יום המאבק באלימות כלפי נשים: רצח נשים, אלימות כלפי נשים מצד בני זוגן, אלימות במשפחה בעת משבר הקורונה", **מרכז המחקר והמידע של הכנסת** (נובמבר 2020), קישור.

2 ביקורת חברתית "ההתמודדות עם תופעת האלימות בין בני זוג", דו"חות על הביקורת בשלטון המקומי, **מבקר המדינה** (2021), קישור.

3 מרכז המחקר והמידע 2020, הע"ש 1.

4 מבקר המדינה 2021, הע"ש 2.

טבלה 1: נשים פלסטיניות אזרחיות ישראל תמונת מצב 2020-2021

40%	58%	73%	84%
מבין שוהות במקלטים	מבין הנרצחות	מבין מגישות תלונות קודמות	מבין המקרים הלא מפוענחים

הנתונים בטבלה מס' 1 מתבססים על נתונים של מבקר המדינה ומרכז המחקר והמידע של הכנסת (ראו הע"ש 1 1- 2)

בנוסף לייצוג יתר שלהן בעבירות אלימות ורצח, נשים פלסטיניות סובלות עדיין מאפליה בתחומים רבים כולל תת ייצוג בפוליטיקה,[5] אפלייה בתחום העבודה והשכר,[6] אפלייה בתחום דיני משפחה[7] ועוד.

נשים פלסטיניות הן חלק מקבוצת המיעוט הלאומי הפלסטיני, המהווה כ- 20% מאוכלוסיית ישראל, אשר חווה אפליה ודיכוי מתמשכים ומבניים משנת 1948 ועד היום, לרבות באמצעות חקיקה בכנסת. כך לדוגמה, חוק הלאום קובע כי מדינת ישראל היא מדינת הלאום של העם היהודי ומבסס את עקרון פיתוח התיישבות יהודית כערך לאומי. החוק כאמור הוא דוגמא לחיזוק העליונות היהודית וייצור תהליכים ומסלולים נפרדים עבור הפלסטינים ועבור היהודים במדינה.[8] נשים פלסטיניות מתמודדות עם ההשלכות החמורות ביותר של אפליה מתמשכת ועליונות זו בשל השתייכותן לקבוצת המיעוט ובשל היותן נשים, עקב תפיסות חברתיות המופעלות כלפיהן. נשים פלסטיניות אינן קבוצה מונוליטית, הן חיות במגוון ערים,

5 הערות מסכמות בדו"ח התקופתי השישי של ישראל, וועדת האמנה לביעור כל צורות האפלייה נגד נשים (CEDAW), נובמבר 2017, עמוד 3, קישור.
6 סאוסאן תומא שוקחא, "שולי השוליים: נשים ועבודה", **נשים נגד אלימות**, 2007, קישור.
7 שירין בטשון, "בג"צ הבוררת והביקורת השיפוטית על בתי דין דתיים: מבט לעתיד", **כרך ח, משפחה במשפט מטעם המרכז האקדמי שערי משפט** (2016-2017), קישור.
8 הצעת חוק יסוד: ישראל — מדינת הלאום של העם היהודי, נייר עמדה, **עדאלה המרכז המשפטי לזכויות המיעוט הערבי בישראל**, יולי 2018, קישור.

עיירות וכפרים ברחבי ישראל, כולל כפרים לא מוכרים, ערים מעורבות וכפרים פלסטינים, ובתוך קהילות חילוניות ודתיות מגוונות. גיוון תרבותי ודתי זה מחייב אימוץ גישה של הצטלבות זהויות בכדי לפעול להפסקת האפליה נגדן.

ב. מטרת המחקר

השאלות בהן יעסוק המחקר הנוכחי: **האם רשויות אכיפת החוק בישראל, ובראשן המשטרה, פועלות לאכיפת שלטון החוק על מקרי רצח נשים פלסטיניות באותו אופן בו הוא נאכף על מקרי רצח נשים יהודיות?**

כמו כן, האם המשטרה מיישמת את חובתה להגן על נשים פלסטיניות באופן שווה לנשים יהודיות?

על מנת לענות על השאלה הראשונה, נאספו נתונים כמותיים של 233 תיקי רצח של נשים פלסטיניות ונשים יהודיות שהתרחשו בישראל במשך עשור, בין השנים 2008-2018, ונערכה השוואה ביניהם. בנוסף, נשען המחקר על ניתוח איכותני של ספרות, פסיקה, עדויות ודו"חות שונים אשר נכתבו ופורסמו בכל הנוגע לרצח נשים פלסטיניות בישראל.

מחקרים קודמים הצביעו זה מכבר על אפליית נשים פלסטיניות בכל הנוגע לאכיפת החוק על מקרי אלימות ורצח ועל העדר הגנה נאותה עליהן מצד המשטרה. במאמר שנכתב לפני למעלה מ- 20 שנה, מצביעה מנאר חסן על מדיניות של יחס סלחני כלפי רוצחים והתנערות המדינה מאחריותה בכל הנוגע למקרי רצח נשים פלסטיניות. היא מתארת כיצד המדינה ורשויותיה אפשרו המשכה של פרקטיקת "הכבוד" על ידי הפעלת "נכבדים" לביצוע פשרה עם המשפחות ומתן חנינות לרוצחים של נשים פלסטיניות על רקע "כבוד", בניגוד לרוצחים אחרים.[9]

9 מנאר חסן "הפוליטיקה של הכבוד: הפטריארכיה, המדינה ורצח נשים בשם כבוד המשפחה" בתוך: דפנה יזרעאלי, אריאלה פרידמן, הנרייט דהאן-כלב, חנה הרצוג, מנאר חסן, חנה נוה וסילביה פוגל-ביז'אוי (עורכות) מין, מגדר, פוליטיקה (תל אביב: **הוצאת הקיבוץ המאוחד**, 1999), עמ' 267-305.

בשנת 2005, פרסמה ח"כ עאידה תומא סולימאן (במסגרת תפקידה אז כמנהלת עמותת נשים נגד אלימות) מחקר נוסף בו התייחסה לכישלון המערכות בישראל, ובראשן המשטרה, להגן על נשים פלסטיניות מאויימות, ומתארת מקרים בהם המשטרה שיתפה פעולה עם גורמים פטריארכליים בחברה, אשר הובילו נשים וקטינות בסופו של דבר אל מותן.[10]

חוקרות נוספות ניתחו את שיח ה"כבוד" אותו מאמצת המדינה והמשטר ואשר למעשה מונע כל אפשרות להעניק הגנה לנשים פלסטיניות ואף משמש כאמתלה למדיניות של הזנחה מצד הרשויות. כך לדוגמה, החוקרות נאדרה שלהוב קבורקיאן וסוהאד דאהר נאשף טוענות כי שיח ה"כבוד" בו עושה המדינה שימוש יוצר החרגה והופך את החברה הפלסטינית ל"אחר" (OTHER) והוא למעשה שחזור של גישה קולוניאלית המחלקת תרבויות לפי נאורות יותר ונאורות פחות, כאשר העדר נאורות מיוחס לתרבויות מזרחיות וקבוצות נשלטות ומוחלשות, דוגמת החברה הפלסטינית בישראל. לדידן, כדי להבין את תופעת הרצח של נשים פלסטיניות, על המדינה להחליף את פוליטיקת הזהויות הפשטנית בבחינה מעמיקה של מבני כח, פוליטיקה וכלכלה והשפעתן על רצח נשים במרחבים קולוניאליים.[11]

המחקר הנוכחי מצטרף לשורה של מחקרים אלו וממחיש באמצעות נתונים כמותיים, כיצד משתמרת מדיניות של אפלייה בין נשים פלסטיניות לבין נשים יהודיות בכל הנוגע לחובת המדינה להגן ולחקור מקרי רצח. ניתוח הנתונים הכמותיים והשוואתם מעידים על פערים גדולים בין מקרי רצח נשים פלסטיניות ויהודיות בכל הנוגע ליישום החוק בישראל, לרבות פערים באחוזי הגשת כתבי אישום, אחוזי הרשעות ופערים בעונשים המינימליים המוטלים בבתי משפט. הנתונים במחקר הנוכחי ממחישים קיומם של שני מסלולים נפרדים, לנשים יהודיות ונשים פלסטיניות: בעוד שעבור הנשים היהודיות שלטון החוק עובד ומיושם בצורה

10 Aida Touma-Sliman, "Culture, National Minority and the State: Working against the Crime of Family Honour within the Palestinian Community in Israel" **'Honor' Crimes, Paradigms, and Violence against Women**, Lynn Welchman, Sara Hossain (ed.), pp. 181-198 (2005).

11 Nadera Shalhoub-Kervorkian and Suhad Daher-Nashif, "Femicide and Colonization: between the politics of exclusion and the culture of control" **Violence Against Women** 19(3), pp. 295-315 (2013).

שיש בה כדי להרתיע את הרוצחים, עבור הנשים הפלסטיניות שלטון החוק אינו עובד ואינו מיושם.

ג. מתודולוגיה ואיסוף נתונים

המחקר הנוכחי נשען על נתונים כמותיים של מקרי רצח נשים פלסטיניות ויהודיות, כמו גם על ניתוח איכותני של ספרות, פסיקה, דו"חות שנתיים של מרכז המחקר והמידע של הכנסת, החלטות ודיונים בוועדות הכנסת השונות (הוועדה לקידום מעמד האישה, וועדה לענייני ביקורת המדינה וועדת פנים), המתייחסים לרצח נשים פלסטיניות בישראל.

הניתוח הכמותי נשען על איסוף וניתוח של 233 תיקי רצח של נשים פלסטיניות (104 במספר) ונשים יהודיות (129 במספר) שהתרחשו במשך עשור בין השנים 2008-2018 והשוואה ביניהם. הנתונים הכמותיים סודרו בשתי רשימות עיקריות:

1. רשימת הנשים היהודיות שנרצחו בין השנים 2008-2018 אשר כללה **129 שמות** לרבות נשים ממוצא אשכנזי, מזרחי, עולות מבריה"מ לשעבר ואתיופיה ומהגרות מאריתראה וסודן.[12] נשים מהגרות מאריתראה וסודן (שמספרן בודד) נכללו במחקר זה בתוך רשימת הנשים היהודיות מאחר והיה צורך להפריד בין רשימת הנשים הפלסטיניות לבין כל האחרות לצורך עריכת ההשוואה.
2. רשימת הנשים הפלסטיניות אזרחיות המדינה שנרצחו בין השנים 2008-2018 אשר כללה רשימה של **104 תיקי רצח** שהתרחשו בתוך גבולות הקו הירוק (גבולות 48). מקרי רצח שהתרחשו בירושלים המזרחית והגולן לא נכללו ברשימה.

<u>הקטגוריות שנוצרו בכל אחת מהרשימות כללו:</u>

- **זהות הרוצח** (בן זוג, בן משפחה או אחר). קטגוריית **בן זוג** כללה חבר לחיים, בן זוג נשוי, בן זוג לחיים וכן בן זוג לשעבר. קטגוריית **בן משפחה** כללה אבא, בן, אח, אחיין,

12 תודה לקורל יצחקי, שירה סויסה, אורי וזנה ושני אטלי, סטודנטיות למשפטים ממכללת ספיר על סיוען באיתור הנתונים אודות מקרי רצח נשים יהודיות.

נכד, גיס, דוד וכל קרוב משפחה אחר לרבות בני משפחה מורחבת ובני משפחה של בן הזוג. בקטגוריית **אחר** נכללו מקרים בהם הרצח בוצע על ידי אדם שקרבתו לנרצחת לא ידועה, לרבות מקרים שבוצעו על רקע פלילי, על ידי שכן או זר.

- **הגשת כתב אישום** (כן\לא).
- **הרשעה** (רצח, הריגה, אחר).
- **גזר דין** (שנות מאסר בפועל).

<u>שיטת איסוף הנתונים הכמותיים כללה את הצעדים הבאים:</u>

1. איסוף רשימת שמות הנשים הנרצחות בין השנים 2008-2018 תוך הישענות על מקורות מידע של ארגוני חברה אזרחית: תיעוד שיטתי של שמות נרצחות פלסטיניות על ידי עמותת נשים נגד אלימות בנצרת (להלן: "**עמותת נשים נגד אלימות**") ואתר תזכור في ذكراها.[13]
2. חיפוש חופשי באינטרנט לפי שם האישה ונסיבות הרצח (מיקום, גיל, אופן הרצח) לאיתור קטעי עיתונות וסקירה תקשורתית אודות המקרה. הסקירה התקשורתית כללה עיתונות ארצית ומקומית בשפה העברית ובשפה העברית והערבית בנוגע לנשים פלסטיניות.
3. איתור שמם של עצור, חשוד או מואשם בכל אחד מהמקרים וחיפוש אותם שמות במאגרי מידע משפטיים (לרוב נבו).
4. איתור הכרעות וגזרי דין בכל אחד ואחד מהמקרים שהתרחשו ושמירתם לצורכי תיעוד וניתוח. יש לציין כי הנתונים לא כללו סקירה של ערעורים, ככל שהוגשו.
5. הצלבת מידע ממאגר שהקים עיתון הארץ הכולל מקרי רצח נשים בישראל החל

13 רשימת הנרצחות על רקע מגדרי בישראל בעשור האחרון, מחולק לפי שנים, **אתר תזכור في ذكراها**, קישור.

משנת 2011 הכולל שמות נשים נרצחות וכן מאמצי אכיפה בתיקים[14] (להלן: "**מאגר עיתון הארץ**").

6. הזנה והצלבה של מידע פרטני שנתקבל מהמשטרה ומהפרקליטות בבקשות לפי חוק חופש המידע, תשנ"ח-1998 (להלן: "**בקשות לחופש מידע**") וכן נתונים שנתקבלו בעקבות עתירה מנהלית אותה הגישה עמותת נשים נגד אלימות נגד משטרת ישראל.[15]

יש לציין כי במהלך איסוף הנתונים הכמותיים, נמצא מידע זמין אודות מקרי רצח נשים יהודיות באינטרנט, בתקשורת ובמאגרי מידע משפטיים, לרבות מידע אודות הגשת כתבי אישום, הרשעה וגזרי דין. מלבד מקרים בודדים בהם נשלח הרוצח להסתכלות פסיכיאטרית ואשר הפכו מאותו רגע להיות חסויים, לא היה צורך בפנייה בבקשות לחופש מידע אודות מקרי רצח נשים יהודיות.

לעומת זאת, בכל הנוגע למקרי רצח נשים פלסטיניות, נתקל המחקר בחסמים קשים הכוללים הטלת צווי איסור פרסום, מידע חסר ואחוז גבוה יחסית של מקרים לא מפוענחים. לאור האמור, נעשו פניות רבות למשטרה ולפרקליטות לקבל מידע ולאור סירוב המשטרה למסור מידע, נאלצה עמותת נשים נגד אלימות להגיש עתירה מנהלית לבית המשפט המחוזי בירושלים כאמור. לאחר מאבק משפטי שנמשך כשנה, נתקבל מהמשטרה מידע חלקי בלבד ונעשו מאמצים נוספים להשלמה ואיסוף של נתונים באמצעות חיפושים חוזרים באינטרנט, אתרי תקשורת ובמאגרי מידע משפטיים (ראו פרק ה' 1).

14 "רצח מדרגה ראשונה", **אתר הארץ**, קישור.
15 עת"מ 43903-8-20 עמותת סיוע לנשים ונערות נגד נ' משטרת ישראל, **האגודה לזכויות האזרח** (2020), קישור.

החלק האיכותני במחקר הנוכחי יבקש לחבר את הנתונים הכמותיים ל- 5 תמות מרכזיות שלהלן (ראו פרק ה'):

1. מחסור בנתונים וקושי בקבלת מידע אודות רצח נשים פלסטיניות אזרחיות ישראל.
2. יישום חובת המשטרה להגנה על נשים פלסטיניות.
3. שיום הרצח של נשים פלסטיניות בישראל (Naming).
4. "כבוד המשפחה" בבתי המשפט בישראל.
5. הקשר בין רצח נשים לבין התגברות הפשיעה בחברה הפלסטינית.

ד. תוצאות נתונים כמותיים של מקרי רצח שהתרחשו במשך עשור והשוואה ביניהם

ניתוח הנתונים הכמותיים והשוואה ביניהם מצביעים על פערים משמעותיים באחוזי הגשת כתבי אישום (94.3% לעומת 56%), פערים באחוזי הרשעות (75% לעומת 34%) וכן פערים בעונשים המינימליים המוטלים על נאשמים בעבירות רצח והריגה, כולם לרעתן של הנשים הפלסטיניות. כך, בעוד שהנתונים הכמותיים הצביעו על אחוזי פענוח, הגשת כתבי אישום בתיקים ואחוזי הרשעה גבוהים בכל הנוגע לנשים יהודיות, תמונת המצב שנתגלתה בכל הנוגע לנשים פלסטיניות רחוקה מלהיות דומה.

להלן טבלה מס' 2 המציגה נתונים אודות נשים יהודיות וטבלה מס' 3 המציגה את הנתונים אודות נשים פלסטיניות. כמו כן, טבלה מס' 4 מציגה סיכום של הפערים הבולטים בין שתי הקבוצות ומבליטה את הפערים ביישום חובתה של המשטרה לחקור את המקרים ולהגן על נשים פלסטיניות.

טבלה 2: נתוני רצח של נשים יהודיות 2008-2018

זהות הרוצח

- **77.5%** ממקרי רצח של נשים יהודיות בוצעו על ידי **בן זוג** (100 מקרים מתוך 129). חלק גדול מהרציחות על ידי בן זוג בוצעו על רקע הבעת רצון האישה בעזיבה, פרידה או גירושין.
- **19.3%** ממקרי הרצח של נשים יהודיות בוצעו ידי **בן משפחה** (25 מתוך 129), מחציתם על ידי בן הנרצחת.
- **3% בלבד** בוצעו על ידי זר או **אחר** (4 מקרים בלבד).

הגשת כתבי אישום

- **21.7%** מהמקרים הסתיימו **בהתאבדות הרוצח** לאחר מקרה הרצח (28 מקרים). רוב המקרים בהם הרוצח התאבד היו מקרים בהם הרוצח היה בן זוג.
- **ב- 9.3% מהמקרים הוצא צו להסתכלות פסיכיאטרית** ו/או לאשפוז פסיכיאטרי לעתים מייד לאחר המעצר ולעתים לאחר הגשת כתב אישום (12 תיקים). קשה לאתר את התפתחות המשפט בתיקים אלה שכן לרוב הם חסויים ומוטל צו איסור פרסום בתיק.
- **אחוז הגשת כתבי האישום** בתיקים הנותרים לאחר ניכוי התיקים בהם נשלח החשוד\ מואשם להסתכלות פסיכיאטרית וכן התיקים בהם הרוצח התאבד, **מגיע לכדי 94.3%** (84 מתוך 89 מקרים)

הרשעות וגזרי דין

- ב- 65% מהמקרים הנותרים היתה הרשעה בעבירת רצח בבית המשפט (58 מתוך 89).
- ב- 10% מהמקרים הנותרים היתה הרשעה בעבירת הריגה (9 מתוך 89).
- לסיכום, אחוז **ההרשעות בעבירת רצח או** הריגה הגיעו לידי **סה"כ 75%** מהתיקים הנותרים.
- **העונש המינימלי** שהוטל בגין עבירת רצח או הריגה נע בין **14-18 שנות מאסר** והעונש המקסימלי היה מאסר עולם או לעתים מאסר עולם כפול.

טבלה 3: נתוני רצח של נשים פלסטיניות אזרחיות ישראל 2008-2018

זהות הרוצח

- **27.8% ממקרי רצח של נשים פלסטיניות** בוצעו על ידי **בן זוג** (29 מתוך 104 מקרים).
- **40.3% ממקרי רצח של נשים פלסטיניות** בוצעו ידי **בן משפחה**, לרבות בני משפחה מורחבת ובני משפחה של בן זוג (42 מתוך 104).
- **31.7%** מהמקרים בוצעו על ידי **אחר** הכולל מקרים פליליים, רוצח לא ידוע או רוצח שכיר (33 מתוך 104).

הגשת כתבי אישום

- **שני מקרים בודדים (כ- 2%) הסתיימו בהתאבדות של הרוצח** לאחר מקרה הרצח (זאת לעומת 21% מקרי רצח של נשים יהודיות) **ובמקרה אחד בלבד (כ- 1%) נשלח הנאשם להסתכלות פסיכיאטרית ו/או לאשפוז פסיכיאטרי** (לעומת 9.3% אצל נשים יהודיות).
- **אחוז הגשת כתבי האישום** בתיקים הנותרים (לאחר ניכוי התיקים בהם נשלח החשוד\ מואשם להסתכלות פסיכיאטרית, התיקים בהם הרוצח התאבד וכן התיקים בהם נסגרו התיקים ממוות מסיבה בלתי ידועה) **מגיע לכדי 56%** (55 מתוך 98)

הרשעות וגזרי דין

- **ב- 34%** מהמקרים הנותרים היתה **הרשעה בעבירת רצח או הריגה** בבית המשפט (34 מתוך 98 מקרים).
- **העונש המינימלי** שהוטל בגין עבירת רצח או הריגה היה **5.5 שנים** והעונש המקסימלי היה מאסר עולם.
- היו מקרים רבים בהם התיק הסתיים בהרשעה בעבירת סיוע לרצח, סיוע לאחר מעשה או קשירת קשר לפשע עליהם נגזרו עונשים מופחתים וזאת בשל קשיים וכשלים ראייתיים להוכיח את האישום במעשה רצח\הריגה והג־עה להסדרי טיעון עם הנאשמים. העונשים שנקבעו בגין מקרים אלו היו קלים מאוד ונעו בין 18 חודשים ועד ל- 10 שנות מאסר בפועל.

***יש לציין כי הנתונים בטבלה מס' 3 מתייחסים לזהות מי שהורשע בעבירה החמורה ביותר בביצוע הרצח (במקרה של ריבוי נאשמים).**

טבלה 4: סיכום ההשוואה בין מקרי רצח של נשים יהודיות ופלסטיניות

	כתבי אישום (אחוזים)	הרשעות (אחוזים)	עונש מינימלי בגין הרשעה בעבירות חמורות של הריגה או רצח
נשים יהודיות	**94.3%**	**75%**	**14-18 שנים**
נשים פלסטיניות	**56%**	**34%**	**5.5 שנים**

טבלה מס' 4 מתבססת על סיכום תוצאות המחקר הכמותי הכולל סך של 233 תיקים שנבחנו.

יש לציין כי בכל הנוגע לנשים פלסטיניות, בלט ריבוי של מקרים בהם הוטלו עונשים קלים במסגרת הסדרי טיעון לאור קשיים וכשלים ראייתיים, ועל כן מקרים רבים הסתיימו בהרשעה בעבירות של סיוע ושידול או קשירת קשר בגינם נגזרו אף עונשים מופחתים יותר אשר הגיעו לכדי 18 חודשים ועד ל- 10 שנות מאסר בפועל בלבד (ראו טבלה מס' 3).

לגבי שתי הקבוצות (פלסטיניות ויהודיות) ובמקרים בהם הקורבן הותירה אחריה ילדים, פסקו בתי המשפט פיצויים לילדי הנרצחת כנפגעי עבירה בנוסף להטלת עונש מאסר.

ה. ניתוח איכותני של מידע וספרות

1. מחסור בנתונים וקושי בקבלת מידע אודות רצח נשים פלסטיניות אזרחיות ישראל

כפי שכבר צוין לעיל, בעוד שמלאכת איסוף הנתונים הכמותיים של מקרי רצח נשים יהודיות לא נתקלה בחסמים ונמצא מידע נגיש באינטרנט, באתרי תקשורת ובמאגרי מידע משפטיים, במקרי רצח נשים פלסטיניות נתקל המחקר בחסמים של הטלת צווי איסור פרסום, מידע חסר וחלקי וכן אחוז גבוה יחסית של מקרים לא מפוענחים.

כבר בשלבי החיפוש הראשוניים, בלט קושי באיתור נתונים לגבי מקרי רצח של נשים פלסטיניות אשר התבטא לעתים בידיעות תקשורתיות ראשוניות אודות מקרה הרצח או מציאת חשודים אולם ללא ידיעות מאוחרות המבשרות על הגשת כתבי אישום והרשעות (בניגוד למקרים של נשים יהודיות). הסיקורים התקשורתיים אודות מקרי רצח אלו כללו סיקורים המתייחסים למקרים רבים אשר לא פוענחו ומקרים בהם קיימים קשיים ראייתיים בתיקים, במיוחד מקרי רצח המתרחשים באזורים דוגמת רמלה, לוד ויפו.

אי לכך ולאור מספרם הגבוה של התיקים בהם לא נמצא מידע באופן עצמאי, אורגנו הנתונים של נשים פלסטיניות בשתי רשימות:

1. רשימה ראשונה של מקרים אשר נמצא לגביהם מידע באינטרנט ובמאגרי מידע משפטיים בהם נשמרו הכרעות וגזרי דין (להלן: "**הרשימה הראשונה ו/או רשימת תיקים מפוענחים**").
2. רשימה שנייה של 62 תיקים מקרים בהם לא ניתן היה לאתר מידע אודות הגשת כתבי אישום או הרשעות (להלן: "**הרשימה השנייה ו/או רשימת 62 התיקים**").

לאור האמור לעיל, ולאור הקושי במציאה ואיתור מידע אודות המקרים ברשימה השנייה, הוחלט לפנות למשטרה ולפרקליטות בבקשות חופש מידע לבירור סטטוס אותם המקרים. במקביל נשלחה הרשימה השנייה לח"כ עאידה תומא סולימאן אשר שיגרה מלשכתה בקשה למידע מהמשטרה ומהשר לבטחון פנים.

בקשות חופש מידע - סבב ראשון

במכתב מיום 6 ביוני 2020 פנתה עמותת נשים נגד אלימות בבקשה לחופש מידע אודות 62 תיקי רצח נשים פלסטיניות (הרשימה השנייה) אליו צירפה נספח הכולל מידע אודות כל תיק כפי שנמצא בכלי התקשורת. בבקשתה דרשה העמותה מידע פרטני אודות סטטוס כל

תיק כולל תשובה לשאלות הבאות:

- האם התיק פתוח\סגור?
- אם התיק נסגר - מתי נסגר ומה היתה סיבת הסגירה?
- אם התיק עדיין פתוח, מה הסטטוס שלו וכן עדכון אודות מאמצי החקירה.
- במקרה שהתיק הופנה לפרקליטות או לבית המשפט, התבקש מספר התיק אצל גורמים אלה כדי שניתן יהיה לאתרו שם.
- האם היו תלונות קודמות במשטרה על אלימות מצד הקורבן?

במכתבה אף ביקשה העמותה הבהרה לגבי מדיניות הטלת צווי איסור פרסום על תיקי רצח נשים פלסטיניות, במיוחד מקום בו אין מעורבת של חשוד או נאשם קטין. במכתב תשובה מהמשטרה מיום 6 ביולי 2020 דחתה המשטרה את בקשת העמותה לקבלת סטטוס תיקים בטענה שמדובר בחומר חקירה עליו חל החריג הקבוע בסעיף 14 (א)(8) ו- (9) לחוק חופש המידע (חריג אשר לא מחייב את הרשות למסור את המידע).

בתשובתה, טענה המשטרה כי העברת נתונים על פי מוצא/ דת/ גזע/ אזור מגורים של נילונים, חשודים, מורשעים וקורבנות, עלולה להביא לתיוג אוכלוסיות בהיבטי פשיעה ולפגיעה ברגשותיהן של אוכלוסיות שונות ועל כן עלול לגרור פגיעה בשלום הציבור ובטחונו, כתוצאה מתגובות האוכלוסייה לתיוג.

במקום זאת, העבירה המשטרה רשימה סטטיסטית החל משנת 2013-2018 אשר מונה את מספרי התיקים בהם הוגשו כתבי אישום, ממנה לא ניתן ללמוד דבר (להלן: "**רשימה סטטיסטית משנת 2013-2018**") שכן אין התייחסות בטבלה למועד ביצוע מקרה הרצח ועל כן אי אפשר ליחס את כתבי האישום לתיקים כלשהם.

גם בקשתה של ח"כ עאידה תומא סולימאן לחופש מידע נדחתה על ידי המשטרה מטעמים דומים. במכתב תשובה מיום 16 ביוני 2020 דחתה המשטרה את בקשתה של ח"כ תומא סולימאן להעברת סטטוס בתיקים פרטניים והעבירה את אותה רשימה סטטיסטית משנת

2013-2018. בתשובתה לח"כ תומא סולימאן טענה המשטרה כי אין היא מטילה איסור פרסום גורף אלא שנבחנת נחיצותו בכל תיק ותיק וכי החלטה כאמור מקבלת אישור של ראש חטיבת חקירות.

ביום 29 ביוני 2020 פנתה ח"כ תומא סולימאן במכתב חוזר לשר לבטחון פנים, אמיר אוחנה, בדרישה לקבלת המידע אודות רשימת 62 התיקים (הרשימה השנייה), לרבות הבהרת מדיניות צווי איסור הפרסום הגורפים על תיקים אלו (להבדיל מצווים זמניים עד לסיום שלבי החקירות).

בתשובתו מיום 2 באוגוסט 2020 צירף השר אמיר אוחנה מכתב תשובה של המשטרה מיום 19 ביולי 2020 (להלן: "**מכתב תשובה שני של המשטרה**") והשיב כי הוא הנחה את משטרת ישראל לקדם עמה מפגש מקצועי בנושא. במכתב התשובה השני של המשטרה היא חזרה על סירובה למסור את המידע והבהירה כי היא מעבירה מידע סטטיסטי בלבד ולא מידע פרטני. עוד ציינה המשטרה במכתב כי בכל הנוגע לצווי איסור פרסום, מדיניות המשטרה מתמקדת בעילה של חשש לפגיעה בדין בחקירה. במכתב הממליצה המשטרה על פנייה לפרקליטות ולבתי המשפט אשר אחראים על התיקים לאחר סיום שלבי החקירה בהם.

עתירה לפי חוק חופש מידע, עמותת נשים נגד אלימות נגד משטרת ישראל[16]

מאחר ולא קיבלה את מבוקשה, באוגוסט 2020 הגישה עמותת נשים נגד אלימות עתירה מנהלית בבקשה לפי חוק חופש מידע לבית המשפט המחוזי בירושלים. עו"ד גדיר ניקולא ייצגה את העמותה בעתירה מטעם האגודה לזכויות האזרח.

הסעדים המבוקשים בעתירה כללו: מידע פרטני אודות רשימת 62 התיקים (הרשימה השנייה), קבלת העתק מנוהל או הנחייה בעניין צווי איסור פרסום וכן פרסום דרך קבע של נתונים כמותיים וסטטיסטיים אודות עבירות האלימות כלפי נשים ואודות תיקי החקירה

16 הע"ש 15.

בעבירות אלו, ובין היתר פילוח על רקע לאום, דת ומעמד בישראל.

העמותה טענה בעתירה כי כמחצית מהנשים הנרצחות בישראל משתייכות לחברה הפלסטינית וכי לתמונת מצב כאובה זו, גורמים רבים, בהם אוזלת ידן של רשויות המדינה השונות בטיפול בתופעה ובהרתעת הרוצחים, בראשן המשטרה. מכאן חשיבות קבלת המידע. העתירה התייחסה לטענת המשטרה כי מסירת פילוח נתונים לפי לאום עלולה ל"תייג" קבוצה ולהביא לידי תגובות שיפגעו בשלום הציבור ובטחונו, ונטען בה כי אין מדובר אלא באמתלה שנועדה להסתיר מעיני הציבור את כישלונה של המשיבה בטיפול בתופעה ולמנוע מעקב, פיקוח וביקורת ציבוריים בנושא.

תשובה המשטרה לעתירה:

בכתב תשובתה לעתירה, חזרה המשטרה על עיקר טענותיה שהועלו בתשובותיה לעמותת נשים נגד אלימות ולח"כ תומא סולימאן והוסיפה כי במסירת מידע אודות התיקים הפרטניים יש כדי לפגוע בפרטיות נפגעי העבירה ומשפחותיהן. יחד עם זאת, בכתב תשובתה כאמור, הביעה המשטרה נכונות למסור סטטוס תיק ביחס לרשימת התיקים המבוקשים (הרשימה השנייה), זאת בניגוד לסירובה לעשות כן במכתבים שנשלחו אליה עובר לעתירה:

> "המבקשת תבקש לציין כי לאחר הגשת העתירה בחנה המשיבה את טענות העותרת בעתירה בהיבט זה ולאחר בחינה נוספת של גורמי המקצוע של המשיבה הוחלט כי אין מניעה למסור את המידע כפי שנמסר בהחלטת המשיבה אף לגבי המגזר הערבי בלבד... מכל האמור לעיל עולה כי החלטת המשיבה שלא למסור את המידע אשר התבקש על ידי העותרת, תוך מסירות מידע חלקי אחר, הינה החלטה סבירה וראויה, זאת בשים לב להוראות הדין ולאיזונים הנדרשים לפי חוק חופש המידע" (סעיף 49 לכתב תשובת המשטרה לעתירה).

במסגרת מו"מ שהתנהל בין הצדדים לאחר הגשת כתב התשובה, חזרה המשטרה על נכונותה למסור לעמותה מידע חלקי עם שתי הסתייגויות עיקריות:

1. מסירת מידע פרטני אודות התיקים המבוקשים החל משנת 2013 ומעלה בלבד. המשטרה טענה כי רק החל משנת 2013 קיים מידע ממוחשב אשר אינו גוזל מאמצים בלתי סבירים לצורך מסירתו (בניגוד לתיקים משנים 2008-2012).
2. התנגדות למסירת מידע המתייחס לשאלה אודות תלונות קודמות במשטרה על אלימות מצד הקורבן.

כמו כן ובכל הנוגע לבקשה העקרונית של מסירת מידע דרך קבע אודות נתונים כמותיים וסטטיסטיים בנוגע לרצח נשים, המשטרה התנגדה לבקשה. <u>בסופו של דבר ולאחר מו"מ ממושך, מסרה המשטרה נתונים אודות 41 תיקים פרטניים מתוך 62 התיקים בהם נתבקש המידע שהתרחשו בין השנים 2013-2018 (להלן: "**נתונים שהמשטרה מסרה בעקבות העתירה** ").</u>

הרשימה אותה העבירה המשטרה כללה את הפרטים הבאים: **מספר תיק משטרתי**, **סטטוס תיק** (האם התיק נמצא בידי המשטרה או הפרקליטות או סגור) וכן מידע אודות **כתב אישום או הרשעה בתיק**. בסופו של דבר ולאחר קבלת המידע כאמור, הסכימו הצדדים על מחיקת העתירה ללא צו להוצאות.

הנתונים שנתקבלו הוזנו והוצלבו עם המידע הקיים לצורך השלמת הנתונים הכמותיים. תיקים בהם דיווחה המשטרה על הגשת כתב אישום או הרשעה (10 במספר) עברו לרשימה הראשונה של התיקים המפוענחים.

בקשות מידע לאחר מחיקת העתירה - סבב שני

אי לכך, ולצורך השלמת התמונה אודות התיקים אשר מצויים בחקירה משטרתית ובפרקליטות ללא הגשת כתב אישום עדיין וכן אלה המופיעים ברשימה השנייה, הגישה עמותת נשים נגד אלימות בקשות נוספות לחופש מידע (להלן: "**סבב שני**"). במכתב מיום 14 באפריל 2021 פנתה שוב עמותת נשים נגד אלימות לממונה על חופש המידע במשטרה בה נתבקש המידע הבא:

1. האם יש חשוד\ים בתיק?
2. האם נעצרו חשודים?
3. אם כן, מה היא קרבתם לנרצחת? (אבא\ אח\ בן זוג וכד')
4. האם יש המלצה להגשת כתב אישום? אם לא, מדוע?
5. האם התיק הופנה לפרקליטות?
6. האם נתבקשו השלמות חקירה בתיק?

בנוסף, במכתב מאותו יום פנתה עמותת נשים נגד אלימות לפרקליטות, למשנה לפרקליט המדינה לעניינים פליליים וכן למשנה לעניינים אזרחיים בבקשה לקבלת מידע אודות התיקים המצויים בטיפולם על פי נתוני הנתונים שהמשטרה מסרה בעקבות העתירה. המידע הנדרש כלל את השאלות הבאות (רשימה חלקית):

1. סטטוס התיק?
2. האם יש חשוד\ים? מה הקרבה שלהם לקורבן (אבא\ אח\ בן זוג וכד')?
3. מתי הועבר התיק לטיפול הפרקליטות?
4. האם התבקשו השלמות חקירה מהמשטרה בתיק?
5. האם לקורבן היו תלונות קודמות על אלימות נגד אותם חשודים?
6. לגבי תיקים בהם הוגש כתב אישום נתבקש מספר הליך והעתק מכתב האישום המקורי והמתוקן.

במכתב מיום 6 ביוני 2021 שבה המשטרה ודחתה את בקשתה העמותה לחופש מידע בטענה כי מדובר בחומר חקירה אשר הרשות מוסמכת לא למסור וכן בטענה שעמותת נשים נגד אלימות קיבלה את כל המידע המבוקש במסגרת העתירה שהתנהלה בין הצדדים.

ביום 16 באוגוסט 2021 ולאחר אורכות חוזרות ונשנות, התקבלה תשובה מהממונה על מידע לציבור במשרד המשפטים עם נתונים חלקיים אודות תיקים אשר בטיפול הפרקליטות. לאחר הזנת המידע שנתקבל כאמור, עולה כי בכמחצית מהתיקים לא הוגשו כתבי אישום וכי מספר לא מבוטל של תיקים נסגר מחוסר ראיות וישנם כאלה שנשארו תלויים ועומדים ללא התקדמות.

שנה שלמה של מאבק משפטי אותו ניהלה עמותת נשים נגד אלימות נגד המשטרה חשפה מדיניות של חוסר שקיפות ואף התנגדות מצד המשטרה לחשוף את הנתונים אודות מקרי רצח נשים פלסטיניות, כל זאת באמתלות שונות ומשונות. תשובותיה של המשטרה לבקשות לחופש מידע ולעתירה המנהלית אף חשפו מדיניות עמומה ולא קוהרנטית בכל הנוגע לשיטות איסוף המידע ופרסומו, מה שמקשה מאוד על פיקוח ובקרה על עבודת המשטרה. בנוסף לאמור לעיל, נחשפה מדיניות של שימוש נרחב בצווי איסור פרסום אשר אין לה אח ורע במקרי רצח של נשים יהודיות (למעט במקרים של הסתכלות או אשפוזים פסיכיאטריים), המקשה אף היא על חקר האמת.

העדר פילוח נתונים על פי מגדר ולאום

בישראל קיים מחסור בנתונים רשמיים מרשויות המדינה ומחסור באיסוף שיטתי של נתונים על פי מגדר בכל הנוגע לאלימות נגד נשים, ולרוב מי שנושא בנטל איסוף הנתונים הן ארגוני חברה אזרחית.[17]

17 הגר צמרת, חנה הרצוג, נעמי חזן, יוליה בסין, רונה ברייר-גארב, הדס בן אליהו בשיתוף יעל חסון, "מדד המגדר אי שוויון מגדרי בישראל 2020" **הוצאות מכון ון ליר 2020**, קישור.

בנוסף לאמור, בעיית פילוח מיוחדת קיימת בכל הנוגע לנתוני משטרה אודות מקרי רצח נשים פלסטיניות שכן משטרת ישראל אינה מפרסמת נתונים על פי מגדר ולאום באופן שיטתי ושקוף, כפי שהובא בפירוט בפרק הקודם. בנסיבות בהן יש החמרה במצבן של נשים פלסטיניות ועלייה בייצוגן ביחס לכלל הנשים הנרצחות בישראל (טבלה מס' 1), גוברת חשיבות פילוח נתונים לפי מגדר ולאום כדי שניתן יהיה להציע פתרונות מושכלים ומבוססי מידע.

כמעט כל העוסקות בתחום, פעילות, חוקרות וחברות כנסת, מצביעות על קושי בקבלת מידע ונתונים מהמדינה בכל הנוגע למקרי רצח נשים פלסטיניות אזרחיות ישראל.[18] בדו"ח שכתבה ח"כ חנין זועבי למבקר המדינה היא הדגישה את חשיבות פילוח נתונים על פי לאום כאמור כדי להימנע מהצגת נתונים מטעים. כך למשל לאור ירידה בנתוני הפשיעה בחברה היהודית, הנתונים הכלליים לעניין אלימות עשויים להצביע על ירידה, אולם אין בכך כדי לשקף את המצב בחברה הפלסטינית, שם ישנה מגמה הפוכה של התגברות הפשיעה.[19]

יש לציין כי גם הנתונים המוצגים בדו"חות של מרכז המחקר והמידע של הכנסת הם חלקיים ואין בהם כדי לספק מענים מספקים לרצח נשים פלסטיניות בישראל. שיטת הפילוח בה עושה מרכז המחקר והמידע שימוש לא מתמקדת באישה הפלסטינית אלא בייצוגה במספרים הכלליים ביחס לכלל האוכלוסייה. כך לדוגמא מוצגים נתונים אודות רצח נשים על ידי בני זוגן או על ידי זר ואחוז הנשים הפלסטיניות מתוכן. על פי שיטה זו ניתן לדעת מה אחוז הנשים הפלסטיניות מבין כלל הנרצחות בקטגוריות שונות אבל אי אפשר לדעת מה הם הגורמים העיקריים למקרי רצח נשים פלסטיניות (כפי שהמחקר הנוכחי עושה) ולפענח את העלייה במספר הנרצחות.

יש צורך לבחון לעומק את מקרי רצח נשים פלסטיניות לרבות זהות הרוצחים, סיבות הרצח, כלי הרצח ומאמצי מיצוי הדין כדי שניתן יהיה להציע פתרונות מושכלים. שיטת איסוף

18 דו"ח ח"כ חנין זועבי "הפשיעה בחברה הערבית: ליקויים בטיפול המשטרתי" מוגש למבקר המדינה על ידי **ח"כ חנין זועבי** (2017). ראו גם עאידה תומא סולימאן 2005 הע"ש 10.

19 דו"ח ח"כ חנין זועבי 2017, הע"ש לעיל.

הנתונים הקיימת היום בקרב הרשויות בישראל לא מצליחה לעשות זאת.

מדיניות זו של חוסר שקיפות ואיסוף חלקי בלבד של נתוני רצח נשים פלסטיניות, עומדת בניגוד למחוייבויותיה הבינלאומית של מדינת ישראל ובניגוד לסטנדרטים הבינלאומיים הקבועים ביעדי האו"ם לפיתוח בר קיימא (SDGs). ב- 25 ספטמבר 2015 אימצה העצרת הכללית של האו"ם, בהשתתפות למעלה מ- 80 מנהיגים ומנהיגות מכל רחבי העולם, 17 יעדים אותם יש לאמץ על מנת להוביל להתפתחות עולמית בת קיימא עד לשנת 2030. לכל יעד מפורטות מטרות קונקרטיות כך שכלל היעדים מכילים 169 מטרות, אותן יש להגשים, על מנת להוביל ליישום מלא של היעדים. ב- 1 בינואר 2016 נכנסה רשימת היעדים לתוקף וכל המדינות החברות באו"ם נדרשות, מנקודה זאת ואילך, לדווח כיצד הן מקדמות את יישום היעדים הללו. כמו כן, מאוחר יותר אומצה מסגרת למדדים גלובליים לבחינת התקדמות היעדים.

יעד מספר 5 עוסק בהשגת שוויון מגדרי והעצמת כל הנשים והנערות והוא כולל 9 מטרות ו- 14 מדדים לבחינת התקדמות המדינות, לרבות בתחום של אלימות על רקע מגדרי. מטרה 17.18 קוראת באופן מפורש להגדלה משמעותית של זמינות נתונים איכותיים, מהימנים ואמינים מפולחים לפי הכנסה, מגדר, גיל, גזע, מוצא אתני, סטטוס הגירה, נכות, מיקום גיאוגרפי ומאפיינים רלוונטיים אחרים לכל מדינה. בהחלטה מספר 47/101 של הוועדה הסטטיסטית של האו"ם הודגשה חשיבות שיתוף הפעולה בין המדינות לבין האו"ם בכל הנוגע להעברת מידע ופילוחו כתנאי יסודי ליישום המדדים לקידום יעדי האו"ם לפיתוח בר קיימא (SDGs).[20]

ביולי 2019 אישרה ממשלת ישראל החלטה להטמעת יעדי האו"ם לפיתוח בר-קיימא בתוכניות אסטרטגיות של הממשלה, לרבות קביעת מדדים הנוגעים לתחומי הפעולה של כל משרד.[21] אולם, למרות האמור, משרדי הממשלה האמונים על מימוש היעדים אינם עומדים

20 UN Statistical Commission Decision 47\101, "Global indicator framework for the goals and targets of the 2030 Agenda for Sustainable Development" (2016), קישור.

21 הודעה על החלטת הממשלה להטמיע מדדי פיתוח בר-קיימא עולמיים בתוכניותיה (2019), קישור.

במחוייבותיהם, במיוחד בכל הנוגע לתחום של שוויון מגדרי.[22]

2. יישום חובת המשטרה להגנה על נשים פלסטיניות

תוצאות הנתונים הכמותיים במחקר הנוכחי (טבלאות מס' 2 ו- 3 בפרק ד') מעידות על קיומם של שני מסלולים נפרדים לנשים יהודיות ונשים פלסטיניות בכל הנוגע לאכיפת החוק במקרי רצח. הנתונים מעידים על חוסר שוויון משווע ואפלייה בוטה של נשים פלסטיניות על ידי רשויות אכיפת החוק בישראל.

על פי הנתונים כאמור, רק כמחצית מתיקי הרצח של נשים פלסטיניות מגיעים לכדי הגשת כתבי אישום ומיעוט מהם מגיעים לכדי הרשעות (34% בלבד). הסיבה לכך היא כי במקרים רבים, כתבי אישום המוגשים נתקלים בקשיים בהוכחת העבירה בבית המשפט ונסגרים בהסדרי טיעון עם עונשים מופחתים (ראו טבלה מס' 3). מסקירת המקרים עולים קשיים כאלו במיוחד בתיקים המתרחשים בערים כגון רמלה לוד ויפו. בדו"ח שהגישה למבקר המדינה, מצביעה ח"כ חנין זועבי על ליקויים קשים בטיפול המשטרתי בתיקי רצח בחברה הפלסטינית המתבטאים באי מיצוי חקירות גם כשזהות החשוד ידועה, על ביצוע חקירות חלקיות, אי בדיקת חומר מצולם במצלמות אבטחה במרחב הציבורי והפרטי ואף ניסיונות להניא עדים ממתן עדות לרבות בתיקי אלימות במשפחה.[23]

עוד מצביעה ח"כ זועבי על כך ש- 80% מהנשים הפלסטיניות שנרצחו הגישו תלונות קודמות למשטרה ועל אי הבטחת שלומם של עדים מאויימים גם לאחר סיום מתן העדות. נושא הבטחת הגנתם של עדים היא בעלת חשיבות מכרעת, במיוחד בכל הנוגע לעדויות ולקורבנות אשר נמנות על משפחות פשע, שכן ללא הבטחת הגנה במהלך העדות וגם בסיומה, העד למעשה עלול להפוך לקורבן הבא של מעשה הרצח.

בשנת 2008 נחקק לראשונה בישראל חוק להגנת עדים אשר הורה על הקמת רשות להגנה

22 שירין בטשון ודיויד דוניץ "יעדי פיתוח בר קיימא בראי משבר הקורונה: דו"ח של ארגוני חברה אזרחית" 2020-2021, קישור.
23 חנין זועבי 2017, הע"ש 18.

על עדים תחת אחריות המשרד לביטחון הפנים, אשר תפקידה לסייע בהגנה על עדים מאויימים ברמת סיכון גבוה.[24] הרשות הוקמה בשנת 2008 ובשנת 2010 החלה הרשות להיות פעילה מבחינה מבצעית ולקלוט עדים מוגנים הלכה למעשה.

על פי המשרד לבטחון פנים נבחנת האפשרות לכלול נשים מאויימות ונפגעות אלימות במסגרת החוק שכן מסתמן כי זו לא היתה המשימה הראשונה והמרכזית שלשמה הוקמה הרשות:[25]

השר ארדן גם התייחס למאבק באלימות נגד נשים וציין כי "**כבר בשיחתנו הראשונה ביקשתי מראש הרשות, כאשר נכנס לתפקידו, להכין תכנית ניסיונית לשילוב נשים ברמת איום גבוהה בתוך הרשות. נכון, זו לא הייתה המשימה הראשונה והמרכזית שלשמה הוקמה הרשות אבל כולנו מבינים שמדובר במקרי רצח רבים, קשים וכואבים, ושלנו כמדינה יש חובה לתת כל מענה אפשרי להגנת אותן נשים הנמצאות בסכנת חיים**".

השר ארדן הדגיש כי בעיניו "**מבחינה מוסרית, חובתה של מדינה להגן על הנשים הללו עולה על חובתה להגן על עבריינים. מודלים כאלו קיימים בעולם ואנו נצא לדרך עם פרויקט ניסיוני כבר בשנת 2019**."[26] (ההדגשה - לא במקור).

נכון להיום, מלבד עדויות בודדות על טיפול בנשים במסגרת התוכנית להגנת עדים אותם מלווה משרד הרווחה, אין מידע מפורט אודות החלת התוכנית על קבוצות הסובלות מחשיפה לרמת מסוכנות גבוה. כך, למרות רמת האיום הגבוה ממנה סובלות נשים פלסטיניות ולמרות דרישותיה של ח"כ זועבי לעשות כן,[27] אין מידע אודות שילובן של נשים פלסטיניות בתוכנית.

בדו"ח מצביעה ח"כ זועבי אף על הסתייעות המשטרה בארגוני פשיעה בחברה הערבית לביצוע "סולחות" ומדיניות של העדר איסוף נשק חם, הגורמים להחלשת שלטון החוק

24 חוק להגנה על עדים, תשס"ט-2008, קישור.
25 "יוזמה: נשים מוכות - בתוכנית להגנת עדים", **ישראל היום**, 2.8.2017, קישור.
26 עשור להקמת הרשות להגנת עדים, **המשרד לבטחון פנים**, 27.12.2018, קישור.
27 חנין זועבי 2017, הע"ש 18.

בחברה הערבית.[28]

גם ח"כ עאידה סולימאן התריעה במחקרה מפני הסתייעות המשטרה בגורמים פטריארכליים בחברה באופן שהוביל נשים אל מותן. היא תיארה מקרה של כשלון המערכות בישראל להגן על קטינה פלסטינית למרות קיומה של חקיקה המחייבת את המדינה לעשות כן.[29]

בשנת 2014 התקיים דיון בוועדה לקידום מעמד האישה בנושא רצח נשים פלסטיניות, בו הודה נציג המשרד לבטחון פנים כי המשטרה עדיין מסתייעת ביועצים לענייני ערבים. משרת יועץ לענייני ערבים נוצרה במשרד ראש הממשלה לאחר ביטול משרד המיעוטים ב- 1949. תפקידו של היועץ כאמור היה תיאום מדיניות הממשלה בקרב המיעוטים בארץ - הערבים, הדרוזים, הצ'רקסים והבדווים, לרבות תיאום פעולות משרדי הממשלה, גופים ומוסדות ציבוריים, וקביעת מדיניות כלפי הערבים בארץ בתחומים שונים. עם זאת, היועץ האחרון לענייני ערבים במשרד ראש הממשלה סיים את תפקידו ב- 1999[30] אך נראה שהפרקטיקה של שימוש ביועץ כאמור עדיין נמשכת.

מתוך פרוטוקול הוועדה לקידום מעמד האישה כאמור:[31]

מאיר ברקוביץ (<u>רמ"ד נפגעי עבירה באח"מ, משטרת ישראל, המשרד לביטחון פנים)</u>:

<u>"תראי, במקומות שיש ריכוזים גדולים של אוכלוסייה ערבית, בדרך כלל גורם העל, יש למפקד המחוז בדרך כלל יועץ לענייני ערבים, שהוא בדרך כלל מישהו שמכיר...</u>

<u>היו"ר עליזה לביא:</u>

כמה יועצים כאלה יש בארץ?

28 חנין זועבי 2017, הע"ש 18.
29 תומא סולימאן 2005, הע"ש 10.
30 אודות לשכת ראש הממשלה - לשכת היועץ לענייני ערבים, ארכיון המדינה, <u>קישור</u>.
31 אלימות ורצח נשים ערביות - דרכי התמודדות, פרוטוקול ישיבה מס' 109, **הוועדה לקידום מעמד האישה ולשוויון מגדרי, הכנסת ה- 19** , 5.11.2014, <u>קישור</u>.

מאיר ברקוביץ:

אני לא יודע להגיד לך. אני יכול לבדוק ולהגיד לך.

מרב מיכאלי:

זה יועץ גבר שמין הסתם עובד עם הגברים במשפחה.

מאיר ברקוביץ:

לא, לא, באמת שלא.

היו"ר עליזה לביא:

יש גם יועצת?

קריאה:

יועץ לענייני ערבים, סליחה, עם כל הכבוד יש ברמה המחוזית בכל מחוז.

מאיר ברקוביץ:

נכון, נכון, אבל תראו, בסוף, כשהבעיות האלה קיימות בדרום, אני רוצה להגיד לכם שהרבה מאד מקרים, חלקם מגיעים אלי מתוקף התפקיד רק בגלל כל מיני פתרונות בין משרדיים שצריך למצוא שם. יש מקרים שזה על הסף של הרצח וצריך למצוא פתרונות מאד מאד יצירתיים, כדי למצוא כל מיני פתרונות וכל מיני סיפורי כיסוי, שנותנים איזה שהוא מעלה. בלי שיתוף פעולה שיש עם הארגונים שפועלים גם בדרום ובלי שיתוף הפעולה גם של גורמי הרווחה — זה לא יצליח.

שיתוף הפעולה נעשה עם אנשים שמכירים את האוכלוסייה, שבאים מתוך האוכלוסייה. זה לא יעבור אחרת. יכול להיות שנגיע פעם למצב שיהיו הרבה יותר, אז נניח שיכפילו וישלשו וירבעו את מספר השוטרות

הדוברות ערבית" (ההדגשה - לא במקור).

בשנה האחרונה התפרסמה ידיעה בכלי התקשורת אודות מקרה הרצח של וופא עבאהרה שנרצחה באכזריות על ידי בן זוגה לאחר שהיתה מוכרת היטב לרשויות. וופא היתה נשואה לגבר אלים אשר הורשע בעבר בעבירות של אלימות, איומים וירי. היא הצליחה להימלט למקלט לנשים נפגעות אלימות וקיבלה גירושין בית הדין השרעי אולם המשיכה להיאבק על משמורת על ילדיה. במקרה של וופא כל הרשויות הרלוונטיות בישראל לרבות מערכת המשפט, הרווחה והמשטרה ידעו על המקרה, אולם אף אחת מהן לא הצליחה להעניק לה הגנה ראויה. שיחת טלפון אותה קיימה הנרצחת עם שוטר כשהיתה במקלט לנשים נפגעות אלימות לפני התרחשות אירוע הרצח חושפת תמונה קשה של יחס מזלזל ורשלני. להלן חלקים מתוך הקלטת השיחה בין הנרצחת לשוטר, מתוך כתבה בכאן 11:[32]

"וופא: "אני לא יודעת אבל **מה שאני יודעת עכשיו שבתפקיד שלך כשוטר אתה צריך עכשיו להגן עליי ועל הבנות וזה יהיה כאילו אתה מודע לכל הדברים שאני יוצאת וצריכה הגנה**".

השוטר: **וופא, אל תלמדי אותי את העבודה שלי**"

וופא: "סליחה אני לא התכוונתי לזה, אבל כאילו שאני יוצאת, אותו הדברים הם לא השתנו. כאילו הפחד והדאגות אותן דאגות".

השוטר "**אם אותן דאגות אז אל תצאי. מה שאנחנו עשינו בשום מקום לא היית מקבלת שירות כזה**"

וופא: "אני עד היום לא יודעת מה ידעתי מה אתה עשית"".

זמן קצר לאחר מכן, וופא נרצחה על ידי בן זוגה בדקירות סכין לאחר שהיתה בדרכה מבית המשפט בעניין משמורת הילדים. למרות זהותו הידועה של בן הזוג ועברו האלים, לקח

32 "כשהשופט והשוטר הם גברים, לוופאא עבאהרה לא היה סיכוי", **שיחה מקומית**, 12.11.2020, קישור.

למשטרה **שלושה שבועות** לאתר ולעצור אותו.[33]

גם בית המשפט שדן בתיק האלימות לא העניק הגנה לווּפא ואף ציין בהחלטתו:

"**מעשיו אינם קלים אך אינם נמצאים ברף החמור של עבירות האלימות במשפחה**" מתוך כתבה בכאן 11.[34]

מקרה רצח נוסף המעיד על כשלון רשויות אכיפת החוק להגן על הנרצחת הוא רצח זהירה ג'יג'יני ושתי בנותיה אשר בוצע בשנת 2013 על ידי הגרוש שלה ביישוב דבורייה. באותו מקרה, זהירה התלוננה נגד בעלה לשעבר בפני כל הגורמים האפשריים: משטרה, רווחה ובית משפט, אולם כל אלה לא הצליחו לסייע לה ובית המשפט אף דחה את בקשתה לצו הגנה. בסופו של דבר היא נרצחה יחד עם בנותיה. מספר שנים לאחר מכן אחיה ואמה של הנרצחת הגישו תביעה נזיקית נגד המדינה בגין רשלנות המערכות השונות בהגנה עליה.[35]

מקרי הרצח של ווּפא עבאהרה ושל זהירה ג'יג'יני אינם מקרים בודדים אלא מתווספים למקרים נוספים של נשים פלסטיניות שחוסלו לאור יום ולעתים אף לנגד עיני ילדיהן. חלק גדול ממקרים אלה נותרו לא מפוענחים ולא הוגשו בהם כתבי אישום.[36] בחלק מאותם מקרים אף נטען כי נשכרו שכירי חרב לביצוע הרצח, תופעה חדשה בחברה הפלסטינית שהתחילה להרים את ראשה רק בעשור האחרון.[37]

המסקנה העולה מהמקרים המתוארים לעיל היא שמדינת ישראל נכשלת בהגנה על נשים פלסטיניות ונכשלת להגיב באמצעות חקירת המקרים והעמדה לדין. הנתונים הגבוהים אודות אחוז הנשים הפלסטיניות שהגישו תלונות קודמות למשטרה (74% על פי מרכז המחקר והמידע של הכנסת ו- 80% על ידי ח"כ חנין זועבי[38]) מדברים בעד עצמם.

33 סיום חקירת רצח המנוחה ופאא עבאהרה, שנדקרה למוות סמוך לעראבה, **משטרת ישראל**, 28.1.2021, קישור.
34 שיחה מקומית, 2020, הע"ש 32.
35 "תביעת ענק נגד המדינה: זהירה נרצחה בשל רשלנות הרשויות", **וואלה חדשות**, 26.7.2018 , קישור.
36 "הבן היה עד לרצח אמו: "הוא דחף אותנו והצמיד אקדח לראשה", **YNET**, 24.9.2016, קישור.
37 "המשטרה סבורה כי לכדה את האחראים ל- 3 מעשי הרצח בלוד", **גלובס**, 20.10.2010, קישור.
38 הע"ש 1 והע"ש 18.

כישלונה של המדינה להגן על נשים פלסטיניות ולהעמיד לדין את האשמים, עומדת בניגוד לחובותיה על פי המשפט הבינלאומי, לרבות האמנה לזכויות אזרחיות ופוליטיות (ICCPR), האמנה נגד עינויים ונגד יחס ועונשים אכזריים, בלתי-אנושיים או משפילים (CAT), האמנה בדבר ביעור כל צורות האפליה הגזעית (CERD) וכן האמנה לביעור כל צורות האפלייה נגד נשים CEDAW)) והוועדה הפועלת מטעמה.

חובתה של המדינה, ברף המינימלי ביותר, הוא להפעיל את החוקים הקיימים ולהקים מוסדות שביכולתם להגן על חיי אזרחיה ולהגן על הערך של קדושת החיים ושלמות גוף. כמו כן, על המדינה מוטלת החובה לנקוט באמצעי הגנה מיוחדים כלפי אנשים במצבים פגיעים, בשל איומים ספציפיים או דפוסים קיימים מראש של אלימות.[39]

בשנת 2015 קבעה וועדת ה- CEDAW (להלן: "**וועדת CEDAW ו/או הוועדה**") כי המשטרה ומערכת המשפט בקנדה לא הצליחו להגן ביעילות על הנשים האבוריג'יניות (ילידות) אשר ייצוגן בקרב קורבנות רצח עולה על שיעורן באוכלוסיה הכללית, בהשוואה לגברים ובהשוואה לנשים אחרות.

הוועדה קבעה כי קנדה נכשלה בהעמדה לדין של עבריינים והבטחה שהקורבנות יקבלו פיצוי וכן כי הייתה פגיעה חמורה בזכויותיהן לפי אמנת ה- CEDAW. הוועדה ציינה את זכותן של נשים ילידות לחיים ובטחון אישי, הזכות להגנה שווה בפני החוק ולסעד יעיל ואת החובה של המדינה לבער את כל צורות האפליה נגד נשים ולמגר סטריאוטיפים מזיקים.

עוד קבעה הוועדה 38 המלצות לפעולה למדינה, כולל ביצוע חקירה לאומית עצמאית בנוגע למקרים של אבוריג'יניות נעדרות ונרצחות, איסוף מידע שיטתי וקבוע לפי מוצא אתני באופן המחייב את כל אגפי המשטרה, לפעול למיגור הסטיגמות הקיימות כלפי נשים שיועברו לכל העובדים ברשויות אכיפת החוק, להאבק בסטיגמה באופן בו נשים אלה מוצגות בתקשורת, לשבור את מעגל חוסר האמון שיש כלפי המשטרה ולפתח תוכנית פעולה לאומית לטיפול

39 Sonia Boulos, “Policing the Palestinian Minority in Israel: An international Human Rights Perspective”, **Journal of Holy Land and Palestine Studies** 19 (2), pp. 151—174, (2020).

בכל סוגי האלימות נגד נשים אבוריג'יניות.[40] בתגובתה קיבלה קנדה 34 מהמלצות הוועדה, אם כי לא את הקריאה לביצוע חקירה לאומית.

התערבותה של וועדת ה-CEDAW במקרי רצח נשים ילידות בקנדה התאפשרה בזכות חתימתה של המדינה על הפרוטוקול האופציונלי לאמנה לביעור כל צורות האפלייה נגד נשים באוקטובר 2002. כך, בהתאם לסעיף 8 לפרוטוקול האופציונלי כאמור, אם הוועדה מקבלת מידע מהימן המצביע על הפרות חמורות או שיטתיות של הזכויות הקבועות באמנה של פרטים או קבוצה מסויימת, היא תזמין את המדינה לשתף פעולה בבחינת המידע ואף תוכל למנות אחד או יותר מחבריה לערוך בירור ולדווח בדחיפות לוועדה. במידת הצורך ובהסכמת המדינה, החקירה עשויה לכלול ביקור בשטחה. על פי סעיף 8 לפרוטוקול האופציונלי יש צורך בהסכמת המדינה בכל השלבים של החקירה שמבצעת הוועדה כאמור.[41] יש לציין כי בניגוד לקנדה, ישראל לא חתמה עד היום על הפרוטוקול האופציונלי לאמנת CEDAW.[42]

40 Canada's failure to effectively address murder and disappearance of Aboriginal women 'grave rights violation' - UN experts, **OHCHR**, 6.3.2015, קישור.

41 Optional Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, קישור.

42 Ratification Status for CEDAW-OP, OHCHR, קישור.

3. שיום הרצח של נשים פלסטיניות בישראל (Naming)

ביום 8 ביולי 1957 פורסמה ידיעה בעיתון מעריב על מקרה בו אח רצח את אחותו שהיא אישה נשואה ואמא ל- 4 ילדים בדקירות סכין:

מעריב, 08.07.1957, page 2

ם ניגר ליד הוואדי
אח רוצח את אחותו כדי לשמור על כבוד המשפחה

— מאת ישעיהו אביעם —

נים גדולות, שהונחו על גבי חלקת אדמה
מול הבית ברחוב שבטי ישראל 144 בי
סימלו סיומה של פרשה טראגית שבה
אחותו לעיני עשרות ילדים, נשים וג-
את אמו.

בת ה־26, אם ל־
מיום השבת לב־
ובני משפחתה
" שברמת־הש־
שעה 5 אחה"צ.

דזי יצטרפו אליה כדי לגשת
אל אחינו יחזקאל, הגר בשיכון
„עמידר" ברמת השרון, כיוון
שהוא חולה. השלושה יצאו ל־
דרך וכעבור 20 דקה לערך
חזרה אמי בצעקות גדולות ומ־

שמשם הגיעו צעקות האנשים.
כשניגשתי לשם ראיתי את אחי
אליהו משתולל כמו משוגע. ב־
ידו החזיק סכין ואני פחדתי
קצת. גיגשתי בזהירות וצעקתי
עליו צעקה חזקה. הוא מפחד
קצת ממני ובשמעו את צעקתי
הוא עצר במקום. אמרתי לו ש־
יתן לי את הסכין. התקרבתי
אליו בזהירות ותפסתי בידו ואז
הגיש לי את הסכין. אחותי, דזי,
שכבה במרחק של 5 מטר מן ה־
מקום כשממנה נוזל דם רב ו־
שמלתה מופשלת למעלה. כ־
שראיתי זאת לא ידעתי מה לע־
שות מתוך בלבול החזרתי ל־

ותדהמה, לא יכלו להשיב לי
דבר".

אליהו משתולל עם הסכין

אם המשפחה לא פסקה מהת־
יפח ובקול רווי דמעות סיפרה:
„כשהלכתי לבקר עם דזי ואלי־
הו את בני יחזקאל ב„עמידר"
ראיתי לפתע שאליהו שולף
סכין מכיסו ודוקר בה את ידו
השניה. מיד ראיתי שהוא מת־
חיל להשתולל כמו משוגע.

"**הדם ניגר ליד הוואדי. אח רוצח את אחותו כדי לשמור על כבוד המשפחה**" (ההדגשה - ש.ב).

המדובר היה ברצח של אישה יהודייה אשר התגוררה יחד עם משפחתה במעברה. כך מתארת הכתבה את המניע לרצח:

"היה פועל חקלאי ואף סחר ברוכלות ירקות ופרנס אישה וחמשה ילדים. במעברה היה ידוע כאדם שקט. אלא בזמן האחרון התחילו לרנן כי אחותו יוצאת מביתה ומטיילת עם גברים אחרים ואליהו החליט כי אחותו ממיטה קלון על המשפחה"[43] (ההדגשה - לא במקור).

43 "הדם ניגר ליד הוואדי. אח רוצח את אחותו כדי לשמור על כבוד המשפחה", **מעריב**, 8.7.1957 מקרים אלה תועדו על ידי ד"ר מוהיב זידאן, מרצה במחלקה לכלכלה במכללת נוקס (אילינוי, ארה"ב), כחלק מפרויקט המחקר המתמשך שלו בנושא ארכיון תיעוד רצח נשים בפלסטין מאז תחילת תקופת המנדט הבריטי.

מקרה נוסף של רצח אישה יהודייה בישראל שתואר כרצח על כבוד המשפחה הוא של המנוחה רינה דלי. בכתבה שפורסמה בעיתון מעריב ביום 5 בפברואר 1964 צויין כי שבעה בני משפחה נעצרו ונחשדו בחטיפתה ורציחתה על רקע קשר עם בחור לו המשפחה התנגדה.[44] ידיעות אלו בהן התקשורת עושה שימוש בשיח ה"כבוד" כדי לתאר מניע לרצח של נשים יהודיות הן נדירות עד כדי לא קיימות כלל כיום. ידיעות אלה מסמנות אבן דרך חשובה בה נראה כי השימוש במונח "כבוד המשפחה" הפך להיות עם השנים נחלתן הבלעדית של הנשים הפלסטיניות בישראל ובפרק זה ננסה לעמוד על הסיבה לכך.

במאמרה על הפוליטיקה של הכבוד, טוענת מנאר חסן כי בניגוד ליהודים שהגיעו ממדינות ערב איתם נהגה המדינה ביד קשה במטרה לשלבם, יחס המדינה ומוסדותיה לפלסטינים לא היה רצון לשלב אלא לבודד ולשלוט. לכן, למעשה בכל הנוגע לנשים פלסטיניות, המדינה ורשויותיה אפשרו המשכה של פרקטיקת "הכבוד" על ידי הפעלת "נכבדים" להשגת פשרה עם המשפחה ומתן חנינות לרוצחים על רקע "כבוד", מדיניות אשר איפשרה התנערות המדינה מאחריות והזנחה ממסדית. היא מתארת כיצד טיפול המדינה במקרי רצח של נשים פלסטיניות מתאפיין באוריינטליזם, המייחס גורמים תרבותיים ואינהרנטיים לחברה הערבית הפלסטינית ככאלה שאינם משתנים עם הזמן. אוריינטליזם זה מאפשר המשכה של פרקטיקת רצח נשים ונעשה באמתלת גישת כיבוד "רב תרבותיות".[45]

השיח הרב תרבותי בישראל בהקשר של החברה הפלסטיניות נעשה כאילו מטעמים ליברליים ודמוקרטיים ומצטייר על ידי המדינה כאקט של סובלנות, אולם בפועל הוא מהווה אשליה ואף מלכודת עבור המיעוט הפלסטיני ובמיוחד עבור נשים. שיח הרב תרבותיות כאמור מאפשר פיצול בהתייחסות המדינה לרוב היהודי ולמיעוט הפלסטיני בכל הנוגע לשאלות של דת ומדינה. כך, בכל מה שנוגע ליהודים, ההכרה במוסדות הדת נחשבת חלק

44 "שבעה בני משפחה נעצרו כחשודים ברצח רינה דלי", **מעריב**, 5.2.1964 . מקרים אלה תועדו על ידי ד"ר מוהיב זידאן, מרצה במחלקה לכלכלה במכללת נוקס (אילינוי, ארה"ב), כחלק מפרויקט המחקר המתמשך שלו בנושא ארכיון תיעוד רצח נשים בפלסטין מאז תחילת תקופת המנדט הבריטי.

45 מנאר חסן 1999, הע"ש 9.

מהספירה הציבורית של מדינת ישראל, מעצם הגדרתה של המדינה כמדינה יהודית, בעוד שההכרה במוסדות הדת של החברה הפלסטינית נחשבת כשייכת לספירה הפרטית ועל כן המדינה נוטה להתערב בה פחות.[46]

הדבר בולט בהקשר של בתי הדין הדתיים בישראל אשר מנהלים פרקטיקה הפוגעת בזכויות יסוד של נשים בחסות החוק הישראלי ומתוך הנחה של רב תרבותיות, זאת בניגוד לדעתן של פעילות פמיניסטיות רבות אשר קוראות להפסקת אפלייתן של נשים פלסטיניות בתחום זה.[47]

ממצאי המחקר הנוכחי מראים כי רוב (כ- 60%) ממקרי הרצח מבוצעים על ידי בן זוג או אחר לא ידוע ולא על ידי בן משפחה (40% מהמקרים), מה שמוכיח שוב כי אין שום הצדקה להמשך השימוש בשיום של "כבוד" בכל הנוגע לרצח נשים פלסטיניות בישראל.

טבלה 5: רצח נשים פלסטיניות בישראל זהות הרוצח

27.8%	40.3%	31.7%
בוצעו על ידי **בן זוג**	בוצעו על ידי **בן משפחה**	בוצעו על ידי **אחר** אחר כולל מקרים פליליים, רוצח לא ידוע או רוצח שכיר.

טבלה מס' 5 מתבססת על סיכום תוצאות המחקר הכמותי הכולל סך של 104 תיקי רצח של נשים פלסטיניות שהתרחשו בין השנים 2008-2018

46 Michael Karayanni, **A Multicultural Entrapment: Religion and State Among the Palestinian-Arabs in Israel**, Cambridge University Press (2020).

47 "להשתחרר ממרותו של הדין הדתי, שירין בטשון קוראת לחנין זועבי לפעול למען נישואים אזרחיים", **הארץ**, 8.3.2013, קישור; "The War on Women in Israel", **the Nation**, 19.8.2015, קישור.

בשנת 2001 הוקדש מסמך מיוחד של מרכז המחקר והמידע של הכנסת בנושא 'רצח על חילול כבוד המשפחה'. במסמך מתוארת התופעה כשאלה סבוכה עבור המדינה המודרנית והדמוקרטית:[48]

> "תופעת הרצח על "חילול כבוד במשפחה" מציבה, אם כן, עבור המדינה המודרנית והדמוקרטית שאלות סבוכות. כיצד צריכות הרשויות להתמודד עם תופעה אשר מחד מבטאת תופעה תרבותית של קבוצת מיעוט אתנית ומאידך שוללת זכויות אדם ואנוש. מה צריכים להיות גבולות הסבלנות התרבותית והפלורליזם אותו צריכה המדינה לקבוע מול תופעות כגון "רצח על חילול כבוד במשפחה" (ההדגשה - לא במקור).

בדו"ח של מרכז המחקר והמידע שהתפרסם מאוחר יותר בשנת 2013, הוחלט על החלפת קטגוריית "כבוד המשפחה" בקטגוריית "רצח על ידי בן משפחה" בעקבות החלטה של ראש אגף חקירות ומודיעין במשטרה אשר צוטטה בדו"ח (הע"ש 4 לדו"ח):[49]

> "על-פי החלטה של ראש האגף לחקירות ולמודיעין במשטרה משנת 2012 ,לא נעשה עוד שימוש במונח "רצח על רקע כבוד המשפחה". מונח זה הוחלף במונח "רצח על רקע משפחתי אחר". למרות שינוי השם, **התבחינים זהים"** (ההדגשה- אינה במקור).

בעקבות ההחלטה כאמור, בדו"חות המאוחרים של מרכז המחקר והמידע, לא נעשה שימוש במונח של "כבוד המשפחה" והמתודולוגיה שונתה בהתאם. אולם, למרבה הצער ולמרות ההחלטה על שינוי השיום כאמור לעיל, המשטרה ובכיריה לא הפסיקו לעשות שימוש במונח ה"כבוד".

כך לדוגמא, במסיבת עיתונאים מיוחדת שערכו ראש הממשלה, בנימין נתניהו והשר לבטחון

48 רחל ורצברגר, "מסמך רקע בנושא 'רצח על חילול כבוד המשפחה'", **מרכז המידע והמחקר של הכנסת** (2001), קישור.

49 יובל בוגייסקי, "אלימות כלפי נשים — ריכוז נתונים לשנת 2013", **מרכז המידע והמחקר של הכנסת**, מוגש לוועדה לקידום מעמד האישה (2013), קישור.

פנים, יצחק אהרונוביץ', בעיר לוד בעקבות גל של רציחות, אמר השר לבטחון פנים:[50]

"המשטרה עושה פה עבודה מצוינת, ותמשיך לעשות עם תגבור הכוחות. כוחות המשטרה ייעודם להכניס תחושת ביטחון יותר טובה. **מקרי הרצח האחרונים ברובם הם על רקע כבוד המשפחה**" (ההדגשה - לא במקור).

כמו כן, בריאיון לרדיו ירושלים בשנת 2019 אמר גלעד ארדן, השר לביטחון הפנים, כי החברה הערבית אלימה מאוד וכי הדבר מקורו ב- "קודים תרבותיים". הוא התייחס לנושא רצח נשים ואמר:

"היא חברה מאוד מאוד - ועוד אלף פעמים מאוד - אלימה"... "שאמא יכולה לתת אישור לבן לרצוח את האחות כי היא יוצאת עם גבר שלא נראה למשפחה".[51]

לזאת יש להוסיף כי התקשורת בעברית רוויה אף היא בשימוש במונחי "כבוד" בסיקור מקרים של רצח נשים פלסטיניות ובסטיגמות אשר מתארות את החברה הערבית פלסטינית כ"פחות נאורה". כך לדוגמא בשנת 2014 התפרסמה כתבה בעיתון מעריב הנושאת את הכותרת "רצח על רקע חילול כבוד המשפחה: איך זה עדיין קורה בישראל". הכתבה מתחילה בסיפור של אישה איראנית אשר הוצאה להורג בסקילת אבנים בגין ניאוף ומחברת אותה לרצח על רקע "כבוד המשפחה" בישראל המתרחש בחברה הפלסטינית. בכתבה מתראיין גורם במערכת הבטחון אשר מנסה להסביר את התופעה:

"המניע בחלק גדול מהמקרים הוא דתי", אומר הגורם, "**בחלק מהמקרים זו תרבות. גם בטרור יש מניעים דתיים ותרבותיים. עם זאת, זה מאוד נסיבתי. אנחנו לא עוסקים בקשר הזה. מרבית מבצעי הרצח על רקע כבוד המשפחה הם אומנם דתיים, אך לא טרוריסטים**."[52] (ההדגשה - לא במקור).

50 "נתניהו: לוד לא תהיה המערב הפרוע", MAKO, 7.10.2010 קישור. כתבה דומה פורסמה בעיתון **גלובס**, קישור.

51 "ארדן: החברה הערבית מאוד אלימה. בסכסוכים שאצלנו נגמרים בתביעה, הם שולפים נשק", **הארץ**, 7.10.2019, קישור. כתבה דומה פורסמה בעיתון **מעריב**, קישור.

52 "רצח על רקע "חילול כבוד המשפחה": איך זה עדיין קורה בישראל", **מעריב**, 28.10.2014, קישור.

אם כן, מדוע מתעקשת המדינה ומוסדותיה לאמץ שיח "הכבוד" בכל הנוגע למקרי רצח נשים פלסטיניות בניגוד לזעקתם של ארגוני נשים, פעילות, חברות כנסת ומלומדות בחברה הפלסטינית הקוראות לה להפסיק את השימוש בשיום כאמור?

כמו כן, מדוע בוחרת המדינה להתעלם מקולותיהן של אלה וממשיכה להסתייע בחוות דעתם של יועצים לענייני ערבים למיניהם וגורמים במשרד הבטחון כדי להבין את מעשי הרצח?

במאמרה של מנאר חסן היא מתארת את שורשיו של דפוס הרצח על רקע "כבוד" וכיצד השתנה עם הזמן. על פיה, מי שרוצח את האישה על רקע כבוד הוא שאירה האגנטי של האישה (יש לו קשר דם איתה) ועליו מוטלת חובת הטיהור. במנהג המקורי הגבר שחילל את כבודה של האישה הוא המטרה לרצח אך עם הזמן הוא הוחלף ברצח האישה כי זה זול יותר לחברה ולמשפחה, שכן רצח של גברים גורר מעגל קסמים של נקמות בין שבטים שונים. כבר אז הצביעה חסן כי ערכם של הכבוד ושל ה"עיב" בחברה הפלסטינית (מושג הבושה בערבית בו נעשה שימוש תדיר ביחס לגופן ומיניותן של נשים) הוא לא אחיד ואף תיארה כיצד במדינות ערב יש שינויים לטובה כגון ביטול הפחתה בעונש לרוצח ממניעים של "כבוד", כמו גם שינויי עמדות בקרב אנשי ציבור ערבים.[53] בדומה לחסן, גם ח"כ תומא סולימאן וח"כ חנין זועבי הצביעו על פעילותם של ארגוני נשים פלסטיניים היוצאים נגד מקרי האלימות והרצח והתריעו מפני השימוש בשיח ה"כבוד" ושימוש ב"מאפיינים תרבותיים" כאמתלה לאי מיצוי הדין במקרי רצח נשים פלסטיניות.[54]

לאלה מצטרפות גם נבילה אסבניולי,[55] נאדרה שלהוב קבורקיאן וסוהאד דאהר נאשף[56]

53 מנאר חסן 1999, הע"ש 9.
54 עאידה תומא סולימאן 2005, הע"ש 10 וחנין זועבי 2017 הע"ש 18.
55 "Honor killings — Culture as excuse for murdering Arab women", The Jerusalem Post, 20.9.2021, קישור.
56 נ. שלהוב קבורקיאן וס. דאהר נאשף 2013, הע"ש 11.

הקוראות להחלפת שיח ה"כבוד" במונח רצח נשים (FEMICIDE) שהינו חלק מתופעה רחבה של אלימות על רקע מגדרי אשר שורשיה מצויים בפרקטיקות של אי שוויון בין המינים ובשימוש לרעה בכוח ובמבני כח.[57]

זאת ועוד, בשנת 2014 במסגרת דיון בוועדת פנים, קראו מספר חברי כנסת למשטרה ולתקשורת "להפסיק להסתתר מאחורי הסיסמה של "רצח על כבוד המשפחה"', לחקור לעומק את מקרי רצח ולהגיע לחקר האמת.[58]

לזאת יש להוסיף כי מדיניות הזנחת הטיפול במקרי אלימות ורצח של נשים פלסטיניות נובעת לא רק מהשיום עצמו אלא מהפרקטיקה שמתייחסת לחברה הפלסטינית כאחרת ולסטיגמות המופעלות כלפי החברה הפלסטינית בישראל.

מלבד החובה להקים גופי חקירה וגופים משפטיים ומוסדיים להגנה על הזכות לחיים, מדינות נדרשות גם להתמודד עם חסמים פוליטיים, חברתיים ותרבותיים המונעים את ההנאה מזכויות האדם. בתי משפט בינלאומיים ודו"חות של האמנה לביעור כל צורות האפליה נגד נשים התייחסו לסטיגמות בהן מחזיקות רשויות המדינה כלפי נשים ילידות או נשים המשתייכות לקבוצות מיעוט וכיצד שחזורן הופך להיות אחת הסיבות הבסיסיות לאלימות מגדרית כמו גם גורם המונע מנשים לפנות לרשויות.[59]

על כן, כדי להבטיח הגנה שווה על זכות החיים של האזרחים הפלסטינים, על תפיסת המשטרה בכללותה להתחלף בגישה מבוססת זכויות אדם, המתבססת על הכרה בפלסטינים כאזרחים שווים, הזכאים להגנה שווה על זכותם האנושית הבסיסית. אימוץ גישה מבוססת זכויות אדם אינה יכולה להתקיים בתנאים בהם יש העדפה לזכויותיו של הרוב היהודי במדינה והעדפה של משטור האזרחים הפלסטיניים במרחב הפוליטי על חשבון משטור

57 Frequently asked questions: Types of violence against women and girls, UN WOMEN, קישור.

58 מסקנות ועדת הפנים והגנת הסביבה בעקבות החלטה על דיון מהיר בנושא אוזלת ידה של המשטרה במניעת רצח נשים ברמלה-לוד ובחברה הערבית, אשר הונחו על שולחן **הכנסת התשע עשרה** ביום 24.11.14, קישור.

59 סוניא בולוס 2020, הע"ש 39.

והגנה במרחב האזרחי.[60]

בהקשר זה מחקרים רבים הצביעו זה מכבר על חוסר אמון החברה הפלסטינית בישראל במערכת אכיפת החוק כתוצאה מאי הגנה נאותה על זכויותיה הבסיסיות. מחקר שיזם מרכז המחקר והמידע של הכנסת מצביע על אחוזים גבוהים של העדר תחושת בטחון אישי בקרב נשים פלסטיניות לעומת נשים יהודיות לרבות חוסר בטחון בפנייה למשטרה (33% לעומת 20% בקרב נשים יהודיות).[61]

במחקר שביצעה בתחום של אלימות מינית מראה סאידה מוקארי-רינאוי את הפחד וחוסר האמון של הנפגעות במוסדות שאמונים על אכיפת החוק כתוצאה מסטיגמות אלה וכי נפגעות תיארו את החוויה של המפגש עם המשטרה כחוויה שהתבטאה בנורמליזציה של הפגיעה, מינימליזציה, חוסר קבלה ואפליה.[62]

4. "כבוד המשפחה" בבתי המשפט בישראל

החלטות בתי משפט שנבחנו בשנים הרלוונטיות למחקר (2008-2018) בהן נמצאו הרשעות וגזרי דין בתיקי רצח של נשים פלסטיניות, העידו כי מערכת המשפט בישראל מגלה חוסר סלחנות כלפי שיח "תרבותי" ו/או טיעונים של נאשמים להפחתה בעונש על רקע "כבוד המשפחה". בחלק נכבד מההחלטות, השופטים אף הביעו אמירות עקרוניות נגד המושג רצח על רקע "כבוד". להלן מספר דוגמאות:

60 שם, הע"ש 39.
61 שלי מזרחי סימון "תחושת הביטחון האנושי של נשים בישראל יום האישה הבין-לאומי 2016", **מרכז המחקר והמידע של הכנסת**, (מרץ 2016) קישור.
62 סאידה מוקארי-רינאוי, "פגיעה מינית בנשים ערביות פלסטיניות בישראל ומערכת אכיפת החוק (המשטרה)" עבודת גמר (מ.א) **האוניברסיטה העברית בירושלים** (2011).

<u>הכרעת הדין בעניין רצח הילאלה מחאמיד ובחינת טענת קנטור</u>[63]

בערעור על הרשעה של שני אחים ברצח אחותם, דחה השופט א. שהם, שופט בית המשפט העליון, את טענת המורשעים לקנטור המבוססת על טיעונים תרבותיים אותם העלו הנאשמים. משמעותו של הקנטור במשפט הפלילי היא מעשה התגרות שקדם למעשה ההמתה, ואשר גרם לנאשם לאובדן שליטה. טענת הגנה זו מאפשר אחריות מופחתת והקלה בעונש לנאשמים.

השופט שהם דחה את טענת המערערים וציין כי מדובר בטענה מקוממת ומוטב היה לו לא נטענה ואף לא הועלתה על הכתב. הוא ציין כי אופיו של המבחן האובייקטיבי לקיומו של קנטור כפי שבית המשפט העליון קבע אינו משתנה בהתאם לארץ מוצאו של הנאשם, גזעו או עדתו, וזאת, בין היתר משום מעמדו של עקרון קדושת החיים, והפגיעה האפשרית בעקרון השוויון, כתוצאה מנקיטת עמדה שונה ביחס לנאשמים הנמנים על קבוצות מסויימות.

בסיום דבריו הוסיף וציין:

> ""כבוד המשפחה" הפך לביטוי שגור, שגור מדיי, בפי אלה הבוחרים ליטול חייהן של נשים, בין אם בנות, אחיות או רעיות, על שום רצונן לחיות את חייהן כאחד האדם. אין מדובר בהישג הטומן בחובו כבוד כלשהו, אלא במעשה שפל, אכזרי ונפשע, יהיו מבצעיו אשר יהיו. מעשה המטיל קלון ובושה על יתר בני המשפחה. אין ליתן למעשה מסוג זה כל גושפנקא, משפטית או מוסרית".

<u>הכרעת הדין בעניין חנאן אלבחירי</u>[64]

גם כאן בדיון בעניין גזר הדין שהוטל על רוצחיה של חנאן אלבחירי ציין בית המשפט כי אין להשלים עם תופעת רצח על "כבוד המשפחה":

63 ע"פ 10/502 **מחמוד מחאמיד נ' מדינת ישראל**, ניתן ביום 22.10.2012 (פורסם בנבו).
64 תפ"ח 39446-06-17 (מחוזי באר שבע) **מדינת ישראל נ' אלבחירי ואח'**, ניתן ביום 5.8.2020 (פורסם בנבו).

"אין להשלים עם תופעה זו. יש להילחם בה בכל האמצעים העומדים לרשות מערכת אכיפת החוק. מדובר במלחמה עיקשת, קשה שההצלחה בה לא מובטחת, אך חברה מתוקנת לא יכולה להרשות לעצמה להרים ידיים ולוותר. ברור שלמלחמה זו חייבים להירתם כל הגורמים ולא רק מערכת אכיפת החוק ומערכת החינוך היא זו שצריכה לעמוד בראש המאבק. מדובר בצורך חיוני לגרום להפנמת נורמות מוסריות שיוקיעו את הנורמה החברתית הפסולה, שמובילה לאותו רצח המכונה "רצח על רקע כבוד המשפחה"".

הכרעת הדין בעניין רצח אמאני פרג'[65]

במקרה זה הורשע אביה של אמאני בעבירת שידול לרצח ונגזר עליו עונש של מאסר עולם. ערעורו של האב נדחה על ידי בית המשפט העליון. השופט סלים ג'ובראן כתב את פסק הדין העיקרי ובו הביע עמדה ברורה המגנה את המונח רצח על רקע "כבוד המשפחה" תוך שהוא מצטט את הפעילה הפמיניסטית הידועה נוואל אלסעדאווי בפסק דינו:

"128. עבירות על רקע "כבוד המשפחה" מגלמות בתוכן למעשה חוסר כבוד במובנו השורשי ביותר. זהו חוסר כבוד לאישה הבודדת ולזכותה לחיים ולאוטונומיה, וזהו חוסר כבוד לנשים ככלל, המוכפפות למשטר אלים על ידי הגברים הסובבים אותן. תופעה זו יש להוקיע מן השורש, ויש לפעול נגדה במירב האמצעים שהחוק מקנה....

129. יפים לעניין זה דבריה מעוררי ההשראה של נוואל א-סעדאווי (**نوال السعداوى**), שעד היום נאבקת בחירוף נפש למען זכויות נשים במצרים, ובין היתר נאבקת בעונשים המקלים (ולעיתים אף העדר ענישה כלל) בחלק מהמדינות המוסלמיות במקרים של רצח על "כבוד המשפחה":

"Virginity is a strict moral rule which applies to girls alone. Yet one

65 ע"פ 10/4178 **עופי פרג' נ' מדינת ישראל**, ניתן ביום 19.8.2013 (פורסם בנבו).

would think that the first criterion of a moral rule, if it is indeed to be moral, should be that it applies to all without exceptions, and does not yield to any form of discrimination whether on the basis of sex, color or class. However, moral codes and standards in our society very rarely apply to all people equally. This is the most damming proof of how immoral such codes and standards really are" (Nawal El Saadawi, **The Hidden Face of Eve: Women in the Arab World** 41 (2nd ed., 2007)".

<u>פסק הדין בעניין אזברגה</u>[66]

במקרה העוסק בנקמת דם, ע"פ 10358-08 **אזברגה נ' מדינת ישראל**, התייחס השופט סלים ג'ובראן בשבתו כשופט בערכאת הערעור לטיעון של הגנה תרבותית במשפט הפלילי ושאלת הרב תרבותיות. הוא טען כי יש לדחות טענות אלה ולנהוג בהן בגישה של אפס סובלנות:

"הרב תרבותית הליברלית צריכה להתמודד עם אתגר משמעותי ומורכב: מה דינה של תרבות שאינה ליברלית? האם המדינה הליברלית הרב תרבותית צריכה להיות סובלנית כלפי פרקטיקה תרבותית כגון נקמת דם או רצח, כפי שמכונה "על רקע כבוד המשפחה"? ברי, כי "במדינת חוק לא ניתן להשלים עם המנהג של "נקמת דם", ויש להוקיעו. משכך אין ליתן משקל לקולא בעת גזירת הדין לעובדה שהמעשים בוצעו כ"נקמת דם" של בן משפחה" (ע"פ 6095/08 סלומון נ' מדינת ישראל (טרם פורסם, 29.12.2008); פרשת חמאד). **לפני ההכרה בזכותו של הנאשם לתרבותו יש להגן על זכותו של הקורבן על חייו ועל שלמות גופו. על כן, לסובלנות בחברה הרב תרבותית יש גבולות. גבולות אלו יקבעו על ידי איזון בין הגישה הרב**

66 ע"פ 10358-08 **אזברגה נ' מדינת ישראל**, ניתן ביום 16.3.2010 (פורסם בנבו).

תרבותית לבין הגישה הליברלית (על נוסחת איזון מוצעת ראו רובינשטיין, עמ' 88). מובן הוא כי באיזון זה מנהגים אלימים, כגון נקמת דם, רצח "על רקע כבוד המשפחה" וכדומה, יוצאים אל מחוץ ל"מגרש" הרב תרבותי. אין שום דרך לקבל מנהג תרבותי הנוקט דרך של אלימות קשה. יש להילחם מלחמת חורמה במנהגים אלימים מעין אלו. אנו מחויבים לשמור על אמות מידה מוסריות בסיסיות, ובראשן קדושת החיים ושלמות הגוף. מנהג תרבותי שיש בו פגיעה בערכי יסוד בסיסיים אלו אינו מקובל בחברה ליברלית רב תרבותית (ראו גונטובניק, עמ' 40), ויש לנהוג כלפיו בגישה של אפס סובלנות. אשר על כן, כאשר נטען כי גילוי אלימות נעשה על רקע תרבותי, אין מקום ליתן לכך משמעות במסגרת הדין הפלילי, וזאת מכיוון ש"המשפט הפלילי מהווה את הגבול העליון של הסובלנות, אשר מעבר לו התחשבות וסובלנות כלפי תרבויות לא ליברליות ולא סובלניות אינן בגדר הרצוי" (רבין וואקי, עמ' 613). **אסור לתת לגישה הרב תרבותית לגבור על ערכים ליברלים בסיסים, ואין מקום לשמר ערכים שאינם הולמים זכויות אדם בסיסיות ובראשם את קדושת החיים ושלמות הגוף**. "ברור הוא כי טיעון בדבר שונות ויחסיות תרבותית אינו יכול להיות מעטה להכפפתה של קבוצה באוכלוסיה ולדיכויה ... ובוודאי לא להוות הצדקה לקלות הבלתי נסבלת של נטילת חיי אדם בשמו של ערך זה" (ההדגשה- אינה במקור).

הפער בדפוסי המדיניות של המשטרה בכל הנוגע לרצח נשים פלסטיניות והאופן שבו בתי המשפט בישראל דחו בעבר טיעונים "תרבותיים" להפחתה בעונש, אינה בגדר מגמה חדשה. גם חסן ועם עאידה תומא סלימאן הצביעו על כך במחקרים שפירסמו ונראה שמגמה זו משתמרת עד היום.[67]

אולם למרות האמור לעיל, במבחן התוצאה, גם בתי המשפט נכשלים בהגנה על נשים פלסטיניות ורף העונשים הנמוך המוצג במחקר הנוכחי מדבר בעד עצמו. כך, לעומת עונשים

67 מנאר חסן 1999 הע"ש 9, עאידה תומא סולימאן 2005 הע"ש 10.

מינימליים שהוטלו על מורשעים בעבירות רצח או הריגה של נשים יהודיות הנעים בין 14- 18 שנה, העונש המינימלי המוטל בגין עבירת רצח או הריגה של נשים פלסטיניות הגיעו לרף נמוך מאוד של 5.5 שנים (ראה טבלה מס' 3). זאת ועוד, במקרים רבים של רצח נשים פלסטיניות, אישומים חמורים בגין רצח הומרו בהרשעות בעבירת סיוע לרצח, סיוע לאחר מעשה או קשירת קשר לפשע עליהם נגזרו עונשים נמוכים ביותר אשר נעו בין שנה וחצי ל- 10 שנות מאסר בפועל בלבד. יש צורך לבחון את תהליך אישורם של הסדרי הטיעון המאפשרים עונשים מופחתים כגון אלה ובעיקר לבחון את השמירה על זכויותיהם של נפגעי עבירה על פי חוק זכויות נפגעי עבירה, תשס"א-2001[68] לרבות שאיריה של האישה הנרצחת. החוק אינו מחייב את בית המשפט לקבל את עמדתו של נפגע העבירה ו/או של בן משפחתו, אולם הוא מעניק לו את הזכות להביע את עמדתו לעניין הסדר הטיעון. כך לדוגמא במקרה של רצח חנאן אלבחירי המוזכר לעיל, למרות אמירותיו של בית המשפט הקובעות כי אין להשלים עם תופעת רצח על רקע "כבוד", בפועל בית המשפט אישר הסדרי טיעון בניגוד לדעתה של אם הנרצחת.

המדובר במקרה בו החשודים ברצח היו שני דודיה ובן דוד. הנרצחת היתה יתומה מאביה ואחד מדודיה (אחד הנאשמים) לקח עליה חסות, חיתן אותה עם גבר הסובל מפיגור שכלי ממנו התגרשה לאחר מכן. על פי כתב האישום המקורי, שלושת בני המשפחה חטפו אותה, רצחו אותה ושרפו את גופתה.[69] בסופו של דבר נגד שניים מהנאשמים ביניהן דודה כאמור, הומרו אישומים מעבירת רצח לעבירות של סיוע לרצח והשמדת ראיה ובית המשפט אישר הסדר טיעון הגוזר עונש של 10 שנים מאסר בפועל:

"אם המנוחה, מתנגדת להסדר הטיעון. קראנו בעיון את התסקיר העוסק בנפגעי העבירה. מפאת צנעת הפרט וביטחון נפגעי העבירה לא נפרט את הדברים הקשים שנכתבו בתסקיר. נציין, שמדובר בתסקיר קשה וליבנו עם נפגעי העבירה. בנסיבותיו

68 חוק זכויות נפגעי עבירה, תשס"א-2001, קישור.
69 "תיעוד: חטפו צעירה בדואית - ורצחו אותה", **YNET**, 14.1.2020, קישור.

של תיק זה ומאחר והנאשמים הורשעו בכתב האישום המתוקן כפי שהורשעו, נראה, שההסדר העונשי מצוי במתחם הסבירות ויש לקבלו".[70]

5. הקשר בין רצח נשים לבין התגברות הפשיעה בחברה הפלסטינית

אי אפשר להבין את העלייה באחוזי הרצח של נשים פלסטיניות בישראל וייצוג היתר שלהן בשנים האחרונות (ראו טבלה מס' 1), בלי להבין את הקשר שלהם להתגברות הפשיעה בחברה הפלסטינית. תוצאות המחקר המוצג כאן מצביעות כי 31.7% ממקרי רצח נשים פלסטיניות בוצעו על ידי אחר הכולל מקרים פליליים, רוצח לא ידוע או רוצח שכיר (ראו טבלה מס' 5).

בשנת 2014 הוקמה וועדה בין-משרדית תחת אחריות משרד הרווחה למניעה וטיפול בתופעת האלימות במשפחה (להלן: "**הוועדה הבין-משרדית**"). המלצותיה העיקריות של הוועדה נוגעות לצורך בשיתוף פעולה בין גורמי המקצוע המעורבים בטיפול בנפגעי האלימות במשפחה, כבסיס לשיפור המענה הלאומי בהתמודדות עם התופעה.[71] אלא שהוועדה הבין-משרדית אשר הוקמה כדי לטפל בבעיית האלימות במשפחה מתמקדת אך במקרי רצח על ידי בן זוג ואינה עוסקת ברצח על ידי בן משפחה או על ידי זר[72] ועל כן אין בה כדי לפצח את רוב מקרי הרצח של נשים פלסטיניות.

במסמך שהכין מרכז המחקר והמידע לקראת דיון הוועדה המיוחדת למיגור הפשיעה בחברה הערבית בנושא רצח נשים מצוין כי הוא פנה למשרד לבטחון פנים בבקשה לקבל נתונים אודות יישום נוהל תיאום בין המשטרה למשרד הרווחה במקרה של נשים בסיכון

70 מדינת ישראל נ' אלבחירי ואח', הע"ש 64.
71 רינת בניטה רינת ואורלי אלמגור-לוטן, "יישום המלצות הוועדה הבין-משרדית למניעה וטיפול בתופעת האלימות במשפחה" מוגש לוועדה לקידום מעמד האישה, **מרכז המידע והמחקר של הכנסת**, 20.11.2017, קישור.
72 ע. אבגר וא. אלמגור לוטן "נקודות לדיון הוועדה המיוחדת למיגור הפשיעה בחברה הערבית בנו־שא רצח נשים", **מרכז המחקר והמידע של הכנסת** (אוגוסט 2020), קישור.

גבוה (לרבות נשים פלסטיניות) אך לא קיבל כל מענה.[73]

מחקרים מצביעים על קשר הדוק בין שכיחות מקרי הרצח של נשים לבין רמת הפשיעה ביישובים הערבים: ככל שרמת הפשיעה ביישוב גבוהה יותר בשל הימצאות כלי נשק במרחב, כך עולה השכיחות למקרי רצח נשים. מצב זה אף אינו מתואר כמצב ייחודי בישראל שכן דוגמאות אחרות בעולם (כגון מקסיקו) מצביעות על הימצאות כלי נשק רבים בחברה כגורם סיכון מובהק לגידול בשכיחות רצח נשים באותה החברה.[74]

בזמן שבו המדינה ממשיכה לייחס את העלייה באחוזי רצח נשים פלסטיניות ל"מאפיינים תרבותיים" כאלה או אחרים, אנשי תקשורת, פעילים ופעילות, ארגונים, אנשי ציבור וח"כים מפנים דווקא אצבע מאשימה למדינה ולמוסדותיה. אותם פעילים ואנשי ציבור מתריעים מזה שנים על תחושת חוסר האונים הקיימת בחברה הפלסטינית והפגיעה בתחושת הבטחון של הפלסטינים אזרחי ישראל נוכח תופעת הרציחות והפשיעה האלימה.

מחקר שנערך על ידי עמותת בלדנא, הבוחן מקרי רצח בין השנים 2011-2019, מצא כי ישנם 64 מקרי רצח בממוצע בשנה בחברה הפלסטינית המתגוררת בישראל, כפול ממספר המקרים המתרחשים בחברה היהודית ולמעלה מכפול ממספר המקרים המתרחשים בגדה המערבית, בה מספר התושבים הוא כפול ממספר הפלסטינים אזרחי המדינה. המחקר מראה כי מרבית המקרים, כ- 74%, בוצעו באמצעות נשק חם וכן כי אחוז הרציחות הגבוה ביותר ביחס למספר התושבים היה באזור המרכז, במיוחד בערים יפו, רמלה ולוד. המחקר אף מראה כי עיקר הנפגעים מהתגברות הפשיעה בחברה הפלסטינית הם גברים שכן הם מהווים למעלה מ- 80% אחוז מהנרצחים.[75]

בשנת 2016 הגישה ח"כ חנין זועבי תחקיר למבקר המדינה המתמקד בפשיעה בעיר יפו

73 שם.

74 חוה דיין, ראסם חמאיסי, אחמד חליחל "רצח נשים ערביות בישראל: מבט חברתי-דמוגרפי", **מגמות** נה(2), 143-165 (2020).

75 "Nine Years of Bloodshed: A Statistical Report on Homicide Cases among Palestinians in Israel (2011-2019)", **Baladna Association for Arab Youth and Centre for Trust, Peace and Social Relations, Conventry University UK** (2020).

ומתבסס על ראיונות עומק שהתבצעו עם ראשי רשויות מקומיות, אנשי חינוך, קציני מבחן, פעילים חברתיים וכן עדים במקרי פשע. הדו"ח מתאר תמונת מצב לפיה המדינה יצרה שטחי הפקר ביפו באופן מכוון המתבטא בהימנעות מחקירת מקרי אלימות וכתוצאה מכך בחוסר אמון של החברה הפלסטינית במשטרה.[76]

גם בדו"ח שהגישה למבקר המדינה בשנת 2017 העידה ח"כ חנין זועבי על התגברות הפשיעה ודרשה לחקור את מחדליה של המשטרה בטיפול בפשיעה כאמור וחיזוק שלטון החוק בחברה הפלסטינית. הדו"ח מצביע בפירוט על שורה של כשלים בטיפול המשטרה בפשיעה בחברה הערבית ומתאר כיצד כתוצאה מכך ארגוני פשע השתלטו על חלקים לא מבוטלים של החיים ביישובים ערבים וכן בערים מעורבות.[77]

עדויות מראות כי התגברות הפשיעה בחברה הפלסטינית אף קשורה קשר הדוק למדיניות של עצימת עין ואף עידוד סמוי, מצד המשטרה והמדינה.[78] בסדרת תחקירים שערכה סוהא עראף היא מתארת את השתלטות ארגוני הפשיעה על החברה הפלסטינית וכן על הרשויות המקומיות לאחר החלטה 922 (החלטת ממשלה אשר אמורה היתה להקצות לרשויות המקומיות תקציבים גדולים לשיפור תשתיות בתי ספר וכו'). השתלטות זו מתבטא בהשתלטות על מכרזים וכן בשלל מקרי איומים יריות ואף מקרי רצח של בכירים ברשויות המקומיות.[79] חוליות פשע אלה מפעילות נערים שלרוב מגיעים מרקע קשה של מצוקה עוני ואלימות אשר אף מצהירים כי "לא אכפת להם למות".[80]

בסדרת התחקירים כאמור, מיוחסים מספר גורמים להתגברות הפשיעה בחברה הפלסטינית,

76 תחקיר "פעילות משטרת ישראל בחברה הערבית ביפו: כישלון או מדיניות מכוונת?" מוגש למבקר המדינה על ידי **ח"כ חנין זועבי** (2016).

77 חנין זועבי 2017, הע"ש 18.

78 סוהא עראף, "מדינה בתוך מדינה": כך השתלטו ארגוני פשיעה על החברה הערבית, **שיחה מקומית**, 14.1.2020, קישור.

79 סוהא עראף "איך הפכו רשויות מקומיות ערביות למכרה זהב של ארגוני פשיעה", **שיחה מקומית**, 14.1.2020, קישור.

80 סוהא עראף "חיילים" בארגוני פשיעה מדברים: "לא איכפת לנו למות", **שיחה מקומית**, 16.1.2020, קישור.

מהן: ירידה באחוזי הפשיעה בחברה היהודית והתחזקות ארגוני הפשיעה הערבים אשר היו קבלני משנה שלהם, משתפי פעולה שישראל הביאה מהגדה המערבית ומעזה אחרי אוקטובר 2000 והאינתיפאדה השנייה וכן הזנחה של המדינה המאפשרת את השתלטות ארגונים אלה על החברה הערבית. זאת בנוסף למעורבות משפחות המזוהות עם פשע בסולחות ביוזמת המשטרה, דבר המחזק את מעמדן בציבור.[81] זאת ועוד, גם עראף וגם זועבי הצביעו על הקשר בין עליית הפשיעה לבין הימצאותם של אלפי כלי נשק בלתי מורשים, שרובם נמצאים בחברה הפלסטינית בישראל, לצד אי אכיפת החוק בנוגע להחזקתם של כלי נשק כאמור וכן מספר גבוה של תיקים לא מפוענחים.[82]

בשנת 2018 פירסם מבקר המדינה דו"ח שדן בנושא הימצאות כלי נשק ביישובי החברה הערבית וביישובים המעורבים המציג נתונים מדאיגים: שיעור המעורבים בעבירות אלימות נגד גוף באוכלוסייה הערבית גבוה פי שניים משיעורם באוכלוסייה, ובתיקי רצח - פי שניים וחצי. כמו כן, שיעור עבירות הירי בקרב אוכלוסיית החברה הערבית גבוה פי 17.5 משיעור העבירות האמורות באוכלוסייה היהודית. הדו"ח מצביע על ליקויים בטיפול המשטרה לרבות אי-הגשת כתבי אישום בגין עבירות ירי.[83]

מסמך של מרכז המחקר והמידע של הכנסת שהוכן על פי בקשתה של ח"כ עאידה תומא סולימאן[84] מראה אף הוא שבעוד שאחוז החשודים הערבים בעבירה של נשיאה והובלה של נשק שלא כדין עלה בשנים האחרונות, אחוז הגשת כתבי אישום בעבירות אלה נמוך יותר בהשוואה לעבירות בהם חשודים יהודים (30% לעומת 39%). עדויות נוספות מצביעות על כך שבשנת 2020 עמד אחוז הגשת כתבי אישום בעבירות ירי ואמצעי לחימה בחברה

81 סוהא עראף "המשטרה הפכה חממה לפושעים: קשרי עבריינים, שוטרים וסולחות", **שיחה מקומית**, 19.1.2020, קישור.
82 חנין זועבי 2017, הע"ש 18 וסוהא עראף 2020 הע"ש 81-78.
83 התמודדות משטרת ישראל עם החזקת אמצעי לחימה לא חוקיים ואירועי ירי ביישובי החברה הערבית וביישובים מעורבים, **מבקר המדינה** (2018), קישור.
84 רינת בניטה ואורלי אלמגור- לוטן "נתונים על אלימות חמורה במגזר הלא-יהודי", **מרכז המחקר והמידע של הכנסת** (2018), קישור.

הערבית על 27% בלבד.[85]

בשנת 2018 נערך דו"ח ביקורת מיוחד בכנסת בנושא התמודדות משטרת ישראל עם החזקת אמצעי לחימה לא חוקיים ואירועי ירי ביישובי החברה הערבית וביישובים מעורבים. יו"ר הוועדה לענייני ביקורת המדינה, ח"כ שלי יחימוביץ, ניהלה את הדיון אליו הוזמנו נציגים ממשרד מבקר המדינה ומהמשרד לבטחון פנים.[86] כך פתחה היו"ר את דברי הוועדה:

"מאז תחילת שנת 2000 נרצחו לכל הפחות 1,300 אזרחים בחברה הערבית. זה פי חמש מאשר בכל החברה הישראלית, כשערביי ישראל מהווים 20% מהציבור בישראל, מאזרחי מדינת ישראל. אנחנו מדברים על כמויות נשק כבירות שנמצאות במגזר, מחסנים של אמל"ח. על כך שכל מי שיש ברשותו מחסן נשק גדול, מטיל אימה ופחד ונהנה משליטה וכוח על אנשים חפים מפשע, אזרחים מן השורה. אנחנו מדברים על אכיפה רופסת מאוד, על מיעוט של כתבי אישום, על אובדן אמון של ציבור ערביי ישראל במשטרת ישראל".

"אני מרשה לעצמי לומר ואני חושבת שזה יהיה אפילו מובן מאליו שאני אומר שלו העבריינות הזאת הייתה מופנית כלפי החברה הכללית ולא פנימה אל תוך החברה הערבית, אני מניחה שמשאבים רבים מאוד היו כבר מופנים לשם. יכול להיות שזה כבר היה מוגדר כאירוע טרור. היה שיתוף פעולה מלא של כל זרועות הביטחון. אבל כיוון, במירכאות כפולות ומכופלות, שהיעד לפשיעה הוא אזרחים ערבים, לצערי הרב מאוד אנחנו רואים משאבים דלים שמופנים לשם ומאמצים קטנים מאוד" (ההדגשה - לא במקור).

ואם לא די בכל הנאמר לעיל, עדויות שעלו בתקשורת הישראלית בחודשים האחרונות

85 "למרות אכיפה נרחבת בחברה הערבית, ב-2020 הוגשו רק כ-30 כתבי אישום על רצח", **YNET**, 12.1.2020, קישור.

86 הוועדה לענייני ביקורת המדינה, פרוטוקול מס' 358, בנושא התמודדות משטרת ישראל עם החזקת אמצעי לחימה לא חוקיים ואירועי ירי ביישובי החברה הערבית וביישובים מעורבים, **דו"ח ביקורת מיוחד הכנסת העשרים**, 16 באוקטובר 2018, קישור.

קושרות את התגברות הפשיעה בחברה הפלסטינית לחסינות לה זוכים עבריינים המשתפים פעולה עם השב"כ, מה שמחזק את הטענה כי מדובר במדיניות מכוונת של אי אכיפת החוק ברחוב הפלסטיני אשר הובילה לרפיון בשלטון החוק. כך, בכתבה שהתפרסמה ביוני 2021 מסרו גורמים בכירים במשטרה כי העבריינים שמובילים את הפשיעה בחברה הערבית הם משתפי פעולה של השב"כ הנהנים מחסינות וכן כי ידיה של המשטרה כבולות.[87]

87 "המשטרה: רוב מחוללי הפשיעה בחברה הערבית - משתפי פעולה של השב"כ", **MAKO**, 30.6.21, קישור; עו"ד אמל עוראבי ומחמוד נסאר, "שב"כ והפשיעה הערבית? מה מפתיע פה?", **דעות YNET**, 20.7.21, קישור.

ו. סיכום ומסקנות

התוצאות הכמותיות והאיכותניות של מחקר זה מעידות באופן ברור על יחס שונה ולא שווה של רשויות אכיפת החוק ובראשן המשטרה בישראל, בכל הנוגע לטיפול במקרי רצח של נשים פלסטיניות בישראל. הנתונים אותם מציג המחקר הנוכחי מעידים על פערים באחוזי הגשת כתבי אישום (94.3% לעומת 56%), פערים באחוזי הרשעות (75% לעומת 34%) וכן פערים בעונשים המינימליים המוטלים על נאשמים בעבירות רצח והריגה (14-18 שנות מאסר בפועל לעומת 5.5 שנים), כולם לרעתן של הנשים הפלסטיניות. פערים אלו מעידים על קיומם של שני מסלולים נפרדים לנשים יהודיות ונשים פלסטיניות: בעוד שעבור הנשים היהודיות שלטון החוק עובד ומיושם בצורה שיש בה כדי להרתיע את הרוצחים, עבור הנשים הפלסטיניות שלטון החוק אינו עובד ואינו מיושם. נתונים אלה אינם מתקיימים בחלל ריק והם מתווספים לנתונים של מוסדות מדינתיים (מבקר המדינה ומרכז המחקר והמידע של הכנסת) המעידים על החמרה במצבן של הנשים הפלסטיניות בישראל וייצוג יתר שלהן במקרי רצח המתרחשים בישראל, באופן העולה בהרבה על שיעורן באוכלוסייה. כך בעוד ששיעור הנשים הפלסטיניות עומד על 19% מכלל הנשים מגיל 18 ומעלה, שיעורן מבין כלל הנרצחות בישראל בין השנים 2018-2020 הגיע לכדי 58%, שיעורן מבין כלל המקרים בהם הוגשו תלונות קודמות למשטרה עומד על 73% וכן שיעורן מבין התיקים הלא מפוענחים עומד על 84%.[88]

מגמת האפלייה של נשים פלסטיניות אף מתקיימת באמצעות מדיניות המשטרה אשר אינה מפרסמת נתונים דרך קבע ובאופן שיטתי על פי לאום ומגדר ואינה נוהגת בשקיפות בכל הנוגע לחשיפת מידע זה. אחד הדברים שעלו בבירור במחקר זה הוא שבכל הנוגע לנשים יהודיות לא היה קושי באיתור נתונים בתקשורת ובמאגרי מידע המשפטיים ולא היה צורך לפנות למשטרה ולפרקליטות בבקשות לחופש מידע. לעומת זאת, בתיקי רצח של נשים

88 מרכז המחקר והמידע, 2020, הע"ש 1.

פלסטיניות נתקל המחקר בהתנגדות מצד המשטרה לחשיפת נתונים באמתלות שונות ומשונות. בסופו של דבר נאלצה עמותת נשים נגד אלימות המובילה מחקר זה אף לעתור לבית המשפט לעניינים מנהליים ונאלצה להמתין פרק זמן של כשנה לקבלת נתונים חלקיים. בנוסף לאמור לעיל, בכל הנוגע למקרי רצח של נשים פלסטיניות נחשפה מדיניות של שימוש נרחב בצווי איסור פרסום אשר אין לה אח ורע במקרים אחרים של רצח נשים יהודיות, דבר המקשה מאוד על חקר האמת.

בעוד שהמשטרה תולה את התנגדותה להעברת נתונים על פי לאום בחשש לתיוגה של האוכלוסייה הערבית (כפי שנטען על ידה בתשובה לבקשות לחופש מידע ובעתירה), נראה כי היא עושה את ההיפך הגמור וכי פיה וליבה אינם שווים. שימוש המשטרה בשיח רצח על "כבוד המשפחה" הוא המתייג את החברה הערבית כחברה אלימה ולא חשיפתם של נתונים בפני ארגונים המסייעים לנשים החיות במעגל האלימות. כמו כן, למרות החלטה משנת 2013 של בכיר במשטרה להמרת קטגוריית רצח על רקע "כבוד המשפחה" בקטגוריית "רצח על ידי בן משפחה", שרים לבטחון פנים ובכירים במשטרה לא היססו לתייג את החברה הפלסטינית כאלימה תוך המשך שימוש בשיח ה"כבוד" כהסבר לעלייה במקרי רצח של נשים פלסטיניות.[89] שיום ה"כבוד" בו עושים שימוש שרים ובכירים במשטרה כדי להסביר מעשי רצח נשים פלסטיניות אינו נעשה מטעמים של רגישות תרבותית אלא הוא פועל כדי לשעתק תפיסות סטריאוטיפיות המצדיקות בסופו של דבר הזנחה מדינתית.

כמו כן, למרות קריאתם של ארגוני נשים, פעילים ופעילות, חברות כנסת ומלומדות בחברה הפלסטינית, הקוראים למשטרה להפסיק לעשות שימוש בשיח "הכבוד" ובשיח התרבותי, המדינה מתעלמת מקולות אלה ואף ממשיכה להסתייע בחוות דעתם של יועצים לענייני ערבים למיניהם.[90] מחקרים מעידים כי המדובר במדיניות ולא מקריות שבה המשטרה מגלה יחס סלחני כלפי מקרי רצח של נשים פלסטיניות והפיכתן לאחר (OTHER) וכי בכך היא

89 ראו הע"ש 50 ו- 51.
90 ראו הע"ש 31.

משמרת את מבני הכח הקיימים כלפי החברה הפלסטינית וכלפי נשים.[91]

המחקר הנוכחי מראה עוד כי אי אפשר להבין את העלייה באחוזי הרצח של נשים פלסטיניות בישראל וייצוג היתר שלהן בנתונים בשנים האחרונות, בלי להבין את הקשר של העלייה כאמור להתגברות הפשיעה בחברה הפלסטינית וכן לאפלייה הממסדית של המיעוט הפלסטיני בישראל. בזמן שבו המדינה ממשיכה לייחס את העלייה באחוזי רצח נשים פלסטיניות ל"מאפיינים תרבותיים" של החברה, אנשי תקשורת, פעילים ופעילות, ארגונים, אנשי ציבור וח"כים מפנים דווקא אצבע מאשימה למדינה ולמוסדותיה נוכח התגברות תופעת הרציחות והפשיעה האלימה. עדויות ודו"חות רבים מצביעים על שורה של כשלים ומחדלים של המשטרה בטיפול בפשיעה בחברה הערבית הכוללים: מדיניות של עצימת עין ועידוד סמוי לארגוני הפשיעה בחברה הערבית, חיזוק מעמד ארגוני הפשיעה על ידי פנייה אליהן לביצוע סולחות, העדר אכיפת מדיניות איסוף כלי נשק בלתי חוקיים, אי ביצוע מאמצי חקירה ראויים ואחוז גבוה של תיקים לא מפוענחים ואף חסינות אליה זוכים עבריינים בשל שיתוף פעולה עם השב"כ.

תוצאתה של מדיניות זו היא העדר תחושת בטחון עבור הפרט הפלסטיני החי בישראל וכן כי אזרחותם של הפלסטינים בישראל לא מבטיחה להם שוויון, חיים בכבוד או עתיד מזהיר.[92] מדיניות זו אף עומדת בניגוד למשפט הבינלאומי הקורא להגן על הערך של קדושת החיים ושלמות גוף והמחייב את רשויות אכיפת החוק להגן ולהגיב למעשי אלימות ורצח של נשים.[93] תוצאתה של מדיניות זו היא גם בכישלון מערכות אכיפת החוק לעשות צדק או לייצר הרתעה מפני פגיעה בנשים פלסטיניות.

לעניין זה יפים דבריה של שולמית אלוני עת נתבקשה להתייחס לנושא רצח נשים פלסטיניות

91 נ. שלהוב קבורקאין ו-ס. דאהר נאשף הע"ש 11 ומנאר חסן הע"ש 9.

92 Himmat Zoabi, "Palestinians in Israel: Between Fragile Citizenship and the Threat of Organized Crime", H. Ghanim (ed.) MADAR Strategic Report 2020: The Israeli scene 2019, pp. 225-257 (Arabic).

93 סוניא בולוס 2020, הע"ש 39.

על רקע "כבוד" בשנת 1988:

"אנחנו חיים בשיטת האפרטהייד. המערכת לא מנסה ליישם ברחוב הערבי את אותם ערכים, ולהתאים אותם לחברה מודרנית, שהרצח הוא רצח ואישה היא גם בן אדם. מדינת ישראל לא מתייחסת לערבים כאזרחים שווים. לא אכפת לה פיגור. דבר אחד הם כן חילקו: גלולות נגד היריון, שהאישה הערבית לא תלד הרבה ילדים."[94]

94 מוניטין, ינואר 1988, בתוך מנאר חסן 1999 (הע"ש 9), עמוד 305.

ז. המלצות לשינוי מדיניות

1. פילוח ופרסום קבוע של נתונים על פי מגדר ולאום המחייבים את כל אגפי המשטרה והפרקליטות, ברוח המשפט הבינלאומי ויעדי האו"ם לפיתוח בר קיימא (SDGs). אחד הדגשים של יעדי הפיתוח כאמור הוא חשיבותם של מידע ואיסוף נתונים, לרבות על פי מגדר ומוצא אתני (מטרה 17.18).[95]

2. פרסום נוהל תיאום בין המשטרה למשרד הרווחה במקרה של נשים בסיכון גבוה, לרבות נשים פלסטיניות, וכן הנגשת המידע אודות מספר הנשים הנופלות תחת קטגוריה זו לארגונים העוסקים בהגנה על נשים.

3. התאמת מתודולוגיית הדו"חות השנתיים שמבצע מרכז המחקר והמידע של הכנסת בנושא אלימות ורצח על רקע מגדרי תוך התמקדות בנשים פלסטיניות לבחינת זהות הרוצחים, סיבות הרצח, כלי הרצח ומאמצי מיצוי הדין בכל הנוגע אליהן. כמו כן, הצלבת מידע ונתונים בכל הנוגע לעלייה ברמת הפשיעה בחברה הפלסטינית.

4. החלת התוכנית להגנת עדים על נשים פלסטיניות מאויימות וכן על עדים המצויים בסיכון גבוה, במיוחד במקרים של מעורבות ארגוני פשיעה.

5. הרחבת המנדט של הוועדה הבין-משרדית לטיפול באלימות במשפחה באופן שיכלול התייחסות למקרי רצח שבוצעו על ידי בן משפחה ו/או על ידי זר.

6. מיגור סטיגמות קיימות כלפי נשים וכלפי החברה הפלסטינית בקרב רשויות אכיפת החוק ובראשן המשטרה וכן בתקשורת הישראלית. כמו כן, החלפת התפיסות הקיימות בגישה מבוססת זכויות אדם, המתבססת על הכרה בפלסטינים כאזרחים שווים והסרת חסמים פוליטיים וחברתיים המונעים הנאה מזכויות אדם.

7. פיתוח תוכניות פעולה לאומיות לטיפול בכל סוגי האלימות נגד נשים פלסטינית ושבירת מעגל חוסר האמון הקיים כלפי המשטרה. כמו כן, הגברת אחוזי פענוח

95 ראו הע"ש 20.

מקרי רצח נשים פלסטיניות כולל אחוזי הגשת כתבי אישום ואחוזי הרשעות.

8. ביצוע מחקרים נוספים המתייחסים לקשר בין רצח נשים פלסטיניות לבין רמת הפשיעה בחברה, כמו גם מחקרים המנתחים את החלטות בתי המשפט בתיקי רצח של נשים פלסטיניות. כפי שמחקר זה הראה, אמנם בתי המשפט דחו טענות של הגנה של רצח על רקע "כבוד" אולם במבחן התוצאה בתי המשפט אישרו הסדרי טיעון עם עונשים מופחתים. על סוגייה זו להיבחן יותר לעומק, לרבות בהקשר של חוק זכויות נפגעי עבירה.

9. מיגור הפשיעה בחברה הערבית ואיסוף של נשק בלתי חוקי.

10. לפעול לחתימת ישראל על הפרוטוקול האופציונלי של אמנת ה- CEDAW המאפשר הגשת תלונה פרטנית בשם פרט או קבוצה שטוענת לפגיעה בזכויותיה על פי האמנה.[96]

11. לבסוף — על המדינה להפסיק את השימוש במונח של "כבוד" או בטיעונים "תרבותיים" כדי להצדיק המשך אי ההגנה על נשים פלסטיניות.

לעניין זה יפים דבריו של כבוד השופט רובינשטיין בע"פ 10828/03 בערעור על הרשעה של אח ברצח אחותו מאחר ולטענתו התנהגה "בניגוד למנהגי עדתם" בו הוא מותח ביקורת על טענות קנטור המובאות בפני בית המשפט הקשורות למיניותה של האישה:[97]

> "יצוין כי בפרשת אזואלוס, נמצאה בת זוגו של הנאשם בזרועות אחר, והוא המית את שניהם, והוכח קינטור שבעטיו הומרה עבירת הרצח בהריגה. במאמר התייחסה ד"ר קמיר ל"גבר הסביר" החוסה בצל הגנת הקינטור, וכלשונה בתיאור ביקורתי של הדימוי: "'הגבר הסביר' הוא איש כבוד, פגיע ורגיש. כאשר פוגעים בזכותו על קניינו או פוגעים בגבריותו חייב הוא להשיב

96 פרוטוקול אופציונלי לאמנת ביעור כל צורות האפלייה נגד נשים, קישור.
97 ע"פ 10828/03 **טאהא נג'אר נגד מדינת ישראל**, ניתן ביום 28.7.05 (פורסם בנבו).

את כבודו והוא הורג בלהט הרגע את בת זוגו ומאהבה...

ב"חברות הדרת-כבוד" רבות, כגון אלה הים תיכוניות, הדרת כבודו של גבר — וזה הנושא בו עסקינן — כערך מכונן תלויה בשני רכיבים: "האחד הוא התנהגות מוחצנת, אמיצה, עצמאית, רחבת יד, יהירה ואגרסיבית שלו עצמו"; והאחר הוא "'צניעותן', תומן, חסידותן, צייתנותן ומסירותן של הנשים הקרובות אליו (אמו, אחותו, אשתו ובנותיו)". **חשיבות מיוחדת מיוחסת לאי נגישותן המינית של הנשים, שכן חילול מיניותה של אשה נתפס כמקור לבושה, הפוגע לא רק בהדרת כבודה שלה אלא בכבודו של הגבר האחראי על שמירת הנגישות למיניותה**".

בהמשך דבריו הוא מציין:

"אין לעניין זה הבדל בין רצח כזה לכל רצח אחר".